

التشريع الإسلامي في عصر الرسالة

مصادره وسماته العامة

دراسة تحليلية تأصيلية معمقة

الدكتور / محمد عبد الشافي إسماعيل

الأستاذ في كلية الشريعة والقانون

التعريف بموضوع البحث

تعريف وتقسيم :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الصادق الوعد الأمين ، ورضى الله تبارك وتعالى عن صحابته الغر الميامين وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

فإن التشريع في عصر الرسالة أثار - ولا يزال - جدلاً شديداً بين المؤرخين لمسيرة الفقه والتشريع الإسلامي. ويرتد هذا الجدل - عند التأصيل - إلى نظريتين وقفنا على طرفي نقيض ، فراحت أولاهما تتوسع في مدلول كلمة " التشريع" كما تجعلها شاملة لما جدّ بالتخريج والاستنباط بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فوق دلالتها على سنّ الأحكام وتقريرها في عصر الرسالة . فيما راحت الثانية تتوسع في مدلول كلمة " الفقه" لتكون مع دلالتها على الأحكام التي استحدثت بعد عصر الرسالة بالتخريج والاستنباط شاملة لسنّ وتقرير الأحكام الذي انقضى عصره بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم وانقطاع نزول الوحي . وأنت خبير بما تقضى إليه هاتين النظريتين من إزالة التمايز بين أمرين جدّ مختلفين ، والخلط بين أمرين متغايرين تماماً ، ليس من المصلحة الخلط بينهما ، بل ولا حاجة تدعو إليه. ومن هنا تبدو أهمية أفراد التشريع في عصر الرسالة ببحث مستقل ، يلقي الضوء على مصادر هذا التشريع وسماته العامة حيث يرسخ التمايز بين المصطلحات ، ويحدد الفروق بين المشتبهات ، بل ويلعب دوراً لا بأس به في تحديد نطاق تطبيق النصوص وتأصيل الأحكام الشرعية .

ودر استنا للتشريع في عصر الرسالة تنقسم إلى قسمين ، يحدد أولهما مصادر هذا التشريع ، فيما ينتصب الثاني لتحديد سماته العامة ، ونفرد لكل قسم قسم منهما باباً على حدة فيما يلي :

الباب الأول

مصادر التشريع في عصر الرسالة

تمهيد وتقسيم :

التشريع مصدر شرع - بتشديد الراء - والاسم الشريعة ، وهى فى أصلها وضعتها اللغوى : المواضع التى ينحدر إلى الماء منها ، ثم استعملها العرب فى الطريقة المستقيمة . وأما فى الاصطلاح فإنها تعنى : الأحكام التى شرعها الله تعالى لعباده على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، سيان أكانت متعلقة بالعقيدة أم بالأخلاق أم بعمل المكلفين . وترتيباً على ذلك فإن التشريع الإسلامى هو سنّ وتقرير تلك الأحكام المنظمة لجوانب الحياة الإنسانية المختلفة ، والتى يترتب على تطبيقها سعادة الناس فى الدنيا والآخرة .

وسلطة التشريع فى الإسلام - بهذا المعنى - مقصورة على المولى عز وجل ، أما الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه مبلغ عن ربه ومبين عنه مراده من التشريع ، وهذا يعنى أن عصر التشريع مرتبط بعصر الرسالة وأن الوحي هو أساس هذا التشريع ومصدره الأوحد ، أو بالأقل كل المصادر الأخرى^(١) متفرعة عنه وراجعة إليه . وترتيباً على وحدة مصدر التشريع فى عصر الرسالة، فنحن نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متعاقبة ، يعالج أولها ظاهرة الوحي بصفة عامة، حين ينتصب الثانى لمعالجة الوحي بحسبانه المصدر الأوحد

(١) كالاتجاه من الصحابة أو من الرسول صلى الله عليه وسلم ، راجع فيما بعد الفصل الثالث من هذا الباب.

للتشريع في عصر الرسالة ، فيما يتكفل الثالث والأخير بتحديد موضع الاجتهاد في نظرية مصادر التشريع الإسلامي.

الفصل الأول

ظاهرة الوحي بصفة عامة

المراد بالوحي :

كلمة "وحي" - في لغة العرب - تستعمل في عدة معاني^(١)، تدور كلها حول "الإعلام في خفاء" أعنى : الإعلام الخفى السريع الخاص بمن يوجه إليه، بحيث يخفى على غيره . والوحي بهذا المفهوم الشامل يصدق على كثير من المعاني ، منها : الإشارة والإيماء ، ومن قبيل ذلك ما جاء في قوله تعالى^(٢) (فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا)^(٣)، أى أشار إليهم وأوماً بيده^(٤). ومنها : الرسالة والكتابة ، كقول الحارث الأعور لعلقمة : "القرآن هين ، الوحي أشد منه" ، رداً على قول علقمة "قرأت القرآن في سنتين" ، أراد بالقرآن : القراءة، وبالوحي : الكتابة والخط^(٥). ومنها : وسوسة الشياطين، كقوله تعالى في سورة الأنعام (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين

(١) لسان العرب لابن منظور، ومختار الصحاح للرازي ، والمصباح المنير للفيومي ، والمعجم الوجيز " وضع مجمع

اللسان العربية " مادة " وحي "، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٥/١ .

(٢) حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام .

(٣) سورة مريم الآية رقم ١١ .

(٤) تفسير الجلالين ص ٣٩٧ ، أحكام القرآن للحصاص ٢١٧/٣ .

(٥) لسان العرب لابن منظور مادة " وحي " .

الإس والجنَّ يُوحى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا) ^(١) ، وقوله سبحانه في السورة ذاتها ، (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم) ^(٢) ، فالإيهاء في هاتين الآيتين يراد به الوسوسة ^(٣) . ومنها : الإلهام بأنواعه المتعددة، التي منها الإلهام الغريزي ، وهو ما يخلقه الله تعالى في القلب ابتداءً من غير سبب ظاهر ، كإدراك البهائم ما ينفعها واجتنابها ما يضرها ^(٤) ، وفي التنزيل العزيز (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ) ^(٥) ، أى ألهما إلهاما غريزيا بذلك ^(٦) . ومنها - كذلك - إلهام الخواطر ، وهو ما يلقيه الله في روع الإنسان السليم الفطرة ، ومثاله قوله سبحانه في سورة القصص عن أم موسى عليه السلام (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْقَاهِ فِي الْبَيْتِ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) ^(٧) ، ومنها : إلهام الله الأنبياء عليهم السلام بما يريد إعلامهم به ، ومن ذلك قوله تعالى (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا يَشَاءُ) ^(٨) ، ومعناه : إلا أن يوحى إليه وحيا فيعلمه بما يعلم البشر أنه أعلمه ، إما إلهاما أو رؤيا ، وإما أن ينزل عليه كتابا كما أنزل على موسى ، أو قرآنا يتلى عليه كما أنزله على سيدنا

(١) الآية رقم ١١٢ .

(٢) الآية رقم ١٢١ .

(٣) تفسير الخلالين ص ١٨١ و ١٨٣ .

(٤) تفسير القرطبي ١٠ / ١٣٣ ، أحكام القرآن لابن العربي ٣ / ١١٥٦ .

(٥) سورة النحل الآية رقم ٦٨ .

(٦) تفسير الجلالين ص ٣٥٥ .

(٧) سورة القصص الآية رقم ٧ .

(٨) سورة الشورى من الآية ٥١ .

محمد صلى الله عليه وسلم^(١) ، أو يكلمه من وراء حجاب كما كلم موسى ، أو يرسل إليه رسولا ، وهو جبريل عليه السلام^(٢) . فكل ذلك إعلام في خفاء وإن اختلفت أسبابه^(٣) .

وأما في الاصطلاح ، فإن الوحي هو الإعلام بالشرع^(٤) ، أى ما يلقي إلى الأنبياء من عند الله تعالى ، بكيفية من الكيفيات الآتية بعد ، بما يشاء سبحانه وتعالى إعلامهم به .

كيفية الوحي وأشكاله :

وحى الله تبارك وتعالى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يتم بعدة أشكال وكيفيات استتبها العلماء من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الشأن ، أهمها :
الرؤيا الصادقة ، أخرج البخاري بسنده عن عائشة قالت : أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي : الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح^(٥) ، قال ابن حجر فى فتح الباري (والرؤيا الصالحة ، وقع فى رواية معمر ويونس عند المصنف فى التفسير : الصادقة ، وهى التى ليس فيها ضغث ، وبدئ بذلك ليكون تمهيدا وتوطئة لليقظة ، ثم مهد له فى اليقظة أيضا : رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر)^(٥) .

(١) لسان العرب ٦ / ٤٧٨٨ مادة وحى .

(٢) تفسير القرطبي ١٦ / ٥٣ .

(٣) لسان العرب ٦ / ٤٧٨٨ مادة وحى .

(٤) هذا هو الحديث الثالث الذى ذكره البخارى فى مقدمة صحيحه تحت عنوان (كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره " إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده ") صحيح البخارى مع فتح الباري ١ / ١٨ ، وأنظر الفتح الربان بترتيب المسند ١٨ / ٤٧ .

(٥) فتح الباري ١ / ١٨ .

ومعنى قول عائشة " إلا جاءت مثل فلق الصبح " ، ظهوره الذى لا شك فيه ^(١). قال النووى فى شرحه لصحيح مسلم ^(٢) (واعلم أن هذا الحديث من مراسيل الصحابة رضى الله عنهم ^(٣))، فإن عائشة رضى الله عنها لم تدرك هذه القضية ، فتكون قد سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من الصحابى ، وقد قدمنا فى الفصول أن مرسل الصحابى حجة عند جميع العلماء إلا ما انفرد به أبو إسحق الاسفرايينى ^(٤) و ^(٥).

الإلهام، بأن ينفث فى روعه - أى قلبه - الكلام نفثاً ، أى يلقي المعنى فى قلبه إلقاء . قال الشافعى فى رسالته (ألقى فى روعه كل ما سنّ ، وسننته : الحكمة الذى ^(٦) ألقى فى روعه عن الله ، فكان ما ألقى فى روعه سننته) ، ومنه

(١) فتح البارى ١ / ١٨ .

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم ١٩٧/٢ دار الكتب العلمية لبنان د : ت .

(٣) الإرسال هو عدم الإسناد ، وهو أن يقول الراوى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يذكر الإسناد ، والإسناد أن يقول : حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمرسل منقطع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الظاهر ، لعدم الإسناد الذى يوصل به الاتصال ، لا من حيث الباطن للدلائل الدالة على قبول المرسل . أنظر التوضيح والتقيح لصدر الشريعة هامش التلويح ٢ / ٧ .

(٤) مرسل الصحابى مقبول بالإجماع ويعمل على السماع . ومرسل القرن الثان والثالث لا يقبل عند الشافعى رحمه الله إلا أن ثبت اتصاله من طريق آخر ، كمراسيل سعيد بن المسيب . أنظر التفصيل فى التوضيح والتقيح هامش التلويح ٧/٢ .

(٥) وقد حدث مثل ذلك لأبى الأنبياء إبراهيم عليه السلام ، إذ أمر بذبح ولده إسماعيل عليه السلام (إن أرى فى المنام أن أذبحك) الصفات الآية ١٠٢ ، فظاهاه بدل على أنه كان مأموراً فى المنام بذبحه أنه قول إسماعيل (يا أبست افعل ما تؤمر) . أحكام القرآن للحصاص ٣/٣٧٧ ، أحكام القرآن لابن العربى ٤ / ١٦١٨ - ١٦١٩ .

(٦) هكذا بالتذكير ، وقد علق المحقق بأن المذكور فى النسخة ج " التى " ، وفى النسخة ب " للذى " وأن كلاهما مخالف للأصل . الرسالة ص ٩٣ .

قوله صلى الله عليه وسلم (إن الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجملوا في الطلب)^(١).

أن يكلم الله تعالى نبيه من وراء حجاب ، يقظة أو مناما ، وقد حدثنا لنبينا صلى الله عليه وسلم ، إذ كلمه ربه من وراء حجاب ليلة أسرى به وفرض عليه وعلى أمته الصلاة ، كما هو ثابت في حديث الإسراء والمعراج . كما كلمه مناما ، إذ جاء في حديث الترمذى (أتانى ربي في أحسن صورة فقال : فيم يختصم الملائكة الأعلى ؟)^(٢) .

الوحي بواسطة الملك ، ولهذه الحالة شكلان ، فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، أن الحارث بن هشام رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ، كيف يأتيك الوحي؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحيانا يأتينى مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علىّ ، فيفصم عنى وقد وعيت عنه ما قال ، وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا فيكلمنى فأعنى ما يقول)^(٣) . ويؤخذ من ذلك أن هذه الحالة لها شكلان ، أحدهما أن يأتيه الوحي فى مثل صلصلة الجرس. وقد اختلف فى تفسير ذلك ، ففسر ابن حجر العسقلانى الصلصلة بأنها فى الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل إنها صوت الملك بالوحي ،

(١) الرسالة للشافعى رقم ٣٠٦ ص ٩٣ .

(٢) الإتيان للسيوطى ١ / ٤٦ ، وأنظر فى تحرير الخلاف بشأن رؤية النبي صلى الله عليه وسلم للمولى عز وجل ليلة الإسراء والمعراج : فتح البارى ٨ / ٤٩٢ وما بعدها .

(٣) هذا هو الحديث الثانى الذى ذكره البخارى فى مقدمة صحيحه من أحاديث بدء الوحي . أنظر البخارى مع الفتح ١ / ١٤ .

قال الخطابي : يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد. وقيل بل هو صوت حفيف أجنحة الملك ^(١). والحكمة في تقدمه : أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى مكان لغيره ، وفي الصحيح أن هذه الحالة هي أشد حالات الوحي عليه ^(٢)، وقد علل ابن حجر ذلك بقوله ، إن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ^(٣). وقيل إنه كان ينزل هكذا إذا نزلت آية تهديد أو وعيد ^(٤). والثاني ، أن يأتيه الملك في صورة الرجل ، فيكلمه فيعي ما يقول ، كما قال صلي الله عليه وسلم في الحديث الذي رويناہ أنفا (وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا فيكلمنى فأعى ما يقول) ، وزاد أبو عوانة في صحيحه (وهو أهونه على) ، والنمئل مشتق من النمئل أى يتصور ، واللام فى الملك للعهد وهو جبريل . ويلاحظ أن تمثّل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسا لمن يخاطبه ^(٥). وقد كان جبريل يأتي النبي صلي الله عليه وسلم أحيانا فى صورة دحية بن خليفة الكلبي ، الذى كان موصوفا بالجمال ^(٦)، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي عثمان النهدي ، قال أنبئت أن جبريل أتى النبي صلي الله عليه وسلم وعنده أم سلمة فجعل يتحدث . فقال النبي صلي الله عليه وسلم لأم سلمة: من هذا ؟ قالت:

(١) فتح البارى ١ / ١٦ .

(٢) الإتيقان ١ / ٤٥ - ٤٦ ، الأستاذ / طه عبد الرؤوف سعد ، فى تعليقه على السيرة النبوية لابن هشام ١ / ٢٢٠.

(٣) فتح البارى ١ / ١٦ .

(٤) الإتيقان ١ / ٤٦ .

(٥) فتح البارى ١ / ١٧ .

(٦) فتح البارى ٩ / ٤ و ١ / ٢٥ ؛ الأستاذ / طه عبد الرؤوف سعد ، فى تعليقه على سيرة ابن هشام ١ / ٢٢٠.

هذا دحية . فلما قام قالت: والله ما حسبتہ إلا إياه حتى سمعت خطبة النبي صلي الله عليه وسلم يخبر بخبر جبريل^(١). قال ابن حجر : استفهم النبي صلي الله عليه وسلم من أم سلمة عن الذي كان يحدثه : هل فطنت لكونه ملكاً أو لا^(٢). كما جاءه مرة في صورة أعرابي^(٣) لا يعرفه جلساء النبي صلي الله عليه وسلم وأخذ يسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة ، وهو الحديث المعروف الذي أخرجه البخاري بسنده عن أبي هريرة وجاء في آخره أن السائل أدبر، فقال النبي صلي الله عليه وسلم : ردوه فلم يروا شيئاً ، فقال صلي الله عليه وسلم : هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم^(٤). وقد يرى النبي صلي الله عليه وسلم الملك في صورته التي خلقه الله عليها ، وقد وقع ذلك لنبينا صلي الله عليه وسلم مرتان^(٥)، أولاهما في ابتداء النبوة ، حين جاءه جبريل عليه السلام وهو نائم وقال له : "اقرأ" ، ثلاث مرات ، يقول عقب كل منها : ما أنا بقارئ ، حتى قرأ أوائل سورة العلق ، وأنه صلي الله عليه وسلم هب من نومه فكأنما كتبت في قلبه كتاباً قال (فخرجت - يعني من غار حراء - حتى إذا كنت في وسط من الجبل سمعت صوتاً من السماء يقول : يا محمد أنت رسول الله ، وأنا جبريل ، قال : فرفعت صوتاً من السماء يقول : يا محمد أنت رسول الله ، وأنا جبريل ، قال : فرفعت

(١) البخاري في باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل ، من كتاب فضائل القرآن ، انظر البخاري مع فتح الباري ٩ / ٢ - ٤ . هذا وقد وقع في دلائل اليهقي وفي الغيلانيات من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلي الله عليه وسلم يكلم رجلاً وهو راكب ، فلما دخل قلت : من هذا الذي كنت تكلمه ؟ قال بمن تشبهينه ؟ قلت بدحية بن خليفة . قال ذلك جبريل أمرني أن أمضي إلى بني قريظة . انظر فتح الباري ٩ / ٤ .

(٢) فتح الباري ٩ / ٣ - ٤ .

(٣) فتح الباري ١ / ١٥ .

(٤) أخرجه البخاري في باب سؤال جبريل النبي صلي الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان من كتاب الإيمان. انظر البخاري مع الفتح ١ / ٩٥ .

(٥) فتح الباري ١ / ١٩ ، ٨ / ٤٩٥ .

رأسى إلى السماء أنظر ، فإذا جبريل في صورة رجل صافٍ قدميه في أفق السماء يقول : يا محمد أنت رسول الله وأنا جبريل ، قال : فوقفت أنظر إليه فما أتقدم وما أتأخر ، وجعلت أصرف وجهي عنه في آفاق السماء ، قال : فلا أنظر في ناحية منها إلا رأيته كذلك^(١) . وأما الثانية : فقد كانت بعد فترة الوحي ، فقد أخرج البخاري بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (بينما أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ...) ^(٢) . ولقد أشار القرآن الكريم - فيما يبدو - إلى ذلك ، حيث جاء في سورة التكويد قوله تعالى (ولقد رآه بالأفق المبين) ^(٣) ، وجاء في سورة النجم حكاية عن ليلة الإسراء قوله تعالى (ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى) ^(٤) .

أمارات نزول الوحي :

كان لنزول الوحي على نبيينا صلى الله عليه وسلم علامات وأمارات يعرفها ويدركها من يجالسه من الصحابة ، بحيث لا تخفى عليه لظهورها ، ومنها :

ثقل جسمه الملحوظ أثناء تنزل الوحي عليه على غير العادة ، فقد
أخرج أحمد بسنده عن زيد بن ثابت (رضي الله عنه) قال : إنني قاعد إلى جنب

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢٢٠/١ - ٢٢١ .

(٢) وهو الحديث الثالث من أحاديث بدء الوحي التي ذكرها البخاري في مقدمة صحيحة أنظر : البخاري مع الفتح

٢٣/١ ، وأنظر الفتح الرباني بترتيب المسند ١٨ / ٤٨ - ٤٩ .

(٣) الآية ٢٣ .

(٤) الآية ١٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً إذ أوحى إليه ، قال : وغشيته السكينة - يريد ما كان يعرض له صلى الله عليه وسلم من السكون والغيبة عند نزول الوحي - ووقع فحذه على فخذى حين غشيته السكينة ، قال زيد : فلا والله ما وجدت شيئاً قط أثقل من فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (... ..) ^(١) . وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه " لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله " ، فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملها على ، قال يا رسول الله ، والله لو أستطيع الجهاد معك لجاهدت ، وكان أعمى ، فأنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم وفحذه على فخذى فثقلت عليّ حتى خفت أن ترضّ فخذى ، ثم سرى عنه فأنزل الله " غير أولى الضرر " ^(٢) .

تغير لون وجهه الشريف صلى الله عليه وسلم ، فقد أخرج ابن سعيد عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي يغطّ في رأسه ، ويتردد وجهه - أى يتغير لونه - ويجد برداً في ثناياه ويعرق حتى ينحدر منه مثل الجمان ^(٣) . وأخرج البخاري بسنده عن عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره أن يعلى قال لعمر رضي الله عنه : أرني النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه نفر من أصحابه ، جاءه رجل فقال يا رسول الله : كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمخ بطيب ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشهر

(١) الفتح الرباني بترتيب المسند ١٨ / ٢٩ - ٣٠ ، فتح الباري ٨ / ٢٠٩ .

(٢) أخرجه البخاري في باب لا يستوى القاعدون من المؤمنين من كتاب التفسير ، أنظر البخاري مع الفتح

٢٠٨/٨ - ٢٠٩ .

(٣) الإنقان ١ / ٤٦ .

عمر رضى الله عنه إلى يعلى ، فجاء يعلى وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب قد أظلم به ، فأدخل رأسه ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم محمر الوجه وهو يغط ثم سرى عنه ^(١). قال ابن حجر : الغطيظ صوت النفس المتردد من النائم أو المغمى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحي ^(٢). وقالت عائشة - فيما رواه البخارى ^(٣) - (ولقد رأيته ينزل عليه الوحي فى اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً) ، مأخوذ من الفصد ، وهو : قطع العرق لإسالة الدم ، شبهت جبينه بالعرق المفصود ، مبالغة فى كثرة العرق. وفى قولها: فى اليوم الشديد البرد دلالة على كثرة معاناة التعب والكره عند نزول الوحي ، لما فيه من مخالفة العادة ، وهو كثرة العرق فى شدة البرد، فإنه يشعر بوجود أمر طارئ زائد على الطباع البشرية ^(٤). وعند البيهقي فى الدلائل (وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من ثقل ما يوحى إليه) ^(٥).

تحريك لسانه وشفتيه بما يوحى إليه ، فقد أخرج البخارى عن ابن عباس فى قوله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه . فقال ابن عباس : فانا أحركهما لكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما ،

(١) أخرجه البخارى فى باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب من كتاب الحج ، أنظر البخارى مع الفتح ٣٠٧/٣ ، كما أخرجه من وجه آخر عن صفوان بن يعلى عن أبيه فى باب " يفعل فى العمرة ما يفعل فى الحج " من كتاب الحج . أنظر : البخارى مع الفتح ٣ / ٤٨٥ . وأخرجه أيضاً فى باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب من كتاب فضائل القرآن أنظر : البخارى مع الفتح ٩ / ٧ - ٨ .

(٢) فتح البارى ٣ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٣) أورده البخارى فى أحاديث بدء الوحي . أنظر : البخارى مع الفتح ١ / ١٧ .

(٤) فتح البارى ١ / ١٧ .

(٥) فتح البارى ١ / ١٧ .

وقال سعيد : أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما ، فحرك شفتيه ، فأنزل الله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه) ، قال : جمعه لك في صدرك وتقرأه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ، قال : فاستمع له وأنصت ، ثم إن علينا بيانه ، ثم إن علينا أن نقرأه ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه جبريل استمع ، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صلى الله عليه وسلم كما قرأه ^(١) . سماع من حوله من الصحابة أصواتاً مختلطة عند وجهه الشريف تشبه دوى النحل ، ثم ما يلبث أن تسرى عنه تلك الشدة ، فإذا هو يتلو قرآنا وذكرنا للعالمين ^(٢) .

(١) أخرجه البخارى في أحاديث بدء الوحي ، أنظر : البخارى مع الفتح ٢٤/١ ، وأخرجه بلفظ مقارب في باب : فإذا قرأناه فاتبع قرآنه من كتاب التفسير ، أنظر البخارى مع الفتح ٨ / ٥٥٣ .
(٢) الأستاذ / محمد الصباغ ، لمحات في علوم القرآن ، الناشر المكتب الإسلامي بيروت د : ت ، ص ٢٨ ، وهو يعيل على شرح السنة للبغوى ١٧٧ / ٥ .

الفصل الثاني

الوحي كمصدر التشريع في عصر الرسالة

ضوابط تنوع الوحي ، تقسيم :

تعددت عبارة علمائنا في تقسيم الوحي تبعاً للحيثية التي اتخذت أساساً لهذا التقسيم . فتأسيساً على حيثية " كيفية تلقي الرسول صلى الله عليه وسلم الوحي عن جبريل عليه السلام " قسم الجويني الوحي إلى متلوّ وغير متلوّ^(١). وتأسيساً على حيثية " الظهور وعدمه " قسم صدر الشريعة الوحي إلى ظاهر وباطن^(٢). بيد أنك إذا تأملت قولهما ملياً ، ألفت ما بينهما من فرق محصوراً في الشكل والمظهر دون المضمون والجوهر ، على نحو ما سيتضح لك بعد قليل.

أما ضابط الجويني - رحمه الله - فمضمونه أن ما يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم نوعان ، أحدهما ما يبلغ إليه بلفظه ومعناه ، وهو القرآن الكريم ، والثاني ما يبلغ إليه بالمعنى فقط ثم يعبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بألفاظ من عنده ، وهو السنة النبوية المطهرة ، وهو يقول في هذا الشأن كلام الله المنزل قسمان ، قسم قال الله لجبريل ، قل للنبي الذي أنت مرسل إليه : إن الله يقول افعل كذا وكذا وأمر بكذا وكذا ، ففهم جبريل ما قاله ربه ، ثم نزل على ذلك النبي ، وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة ، كما يقول الملك لمن يثق به ، قل لفلان يقول لك الملك : اجتهد في الخدمة واجمع جنك للقتال.

(١) نقل ذلك عنه السيوطي في الإنقان ١ / ٤٥ .

(٢) التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة هاشم الطلويح ٢ / ١٥ .

فإن قال الرسول، قال الملك : لا تتهاون في خدمتي ، ولا تترك الجند تتفرق وحثم على المقاتلة ، لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة ، وقسم آخر ، قال الله لجبريل : اقرأ على النبي هذا الكتاب ، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير ، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين ، ويقول : اقرأه على فلان ، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً ^(١) . وقد عقب السيوطي قائلاً: القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة ^(٢) .

وأما ضابط صدر الشريعة ، رحمه الله تعالى ، فمضمونه التمييز بين ما ينال بالرأى والاجتهاد ، وما ينال بتبليغ جبريل عليه السلام أو بالإلهام . والأول هو الوحي الباطن ، فالنبي صلى الله عليه وسلم - على ما اختاره صدر الشريعة - مأمور بانتظار الوحي الظاهر ، ثم العمل بالرأى بعد انقضاء مدة الانتظار ^(٣) . وأما الثاني فهو الوحي الظاهر ، وهو ثلاثة ^(٤) الأول ما ثبت بلسان

(١) الإنقان ١ / ٤٥ .

(٢) الإنقان ١ / ٤٥ .

(٣) وهي المدة التي يرضى فيها نزول الوحي ، التوضيح والتنقيح هامش التلويح ١٦ / ٢ . وقد استدلل صدر الشريعة على ذلك بخمسة أوجه هي : (أ) وجوب الاجتهاد على النبي صلى الله عليه وسلم ، لمعم قوله تعالى " فاعتبروا يا أولى الأبصار " (ب) وقوع الاجتهاد من غيره من الأنبياء ، كداود وسليمان في قصة نفث غنم القوم الواردة في سورة الأنبياء (الآيتان ٧٨ ، ٧٩) . (ج) وقوع الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم في قصة الختمية وجواز قبله الصائم . (د) أنه صلى الله عليه وسلم عالم بعلم النصوص وكل من هو عالم بما يلزمه العمل في صورة الفرع الذي توجد فيه العلة وذلك بالاجتهاد . (هـ) أنه صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه في كثير من الأمور المتعلقة بأخروب وغيرها ، ولا يكون ذلك إلا لتقريب الوجود ولتخير الرأى ، وإذا لو كان لتطيب قلوبهم ، فإن لم يعمل برأيهم كان ذلك إبداء واستهزاء لا تطيباً ، وإن عمل فلا شك أن رأيه أقوى وإذا جاز له العمل برأيهم عند عدم النص ، فبرأيه أولى ، لأنه أقوى . أنظر التلويح ١٦ / ٢ ، وأنظر في تفصيلات هذه الأوجه التوضيح والتنقيح هلمش التلويح ١٥ / ٢ - ١٦ .

(٤) التوضيح والتنقيح هامش التلويح ١٥ / ٢ .

الملك فوق في سمعه عليه الصلاة والسلام بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة ،
والقرآن من هذا القبيل . والثاني ما وضع له بإشارة الملك من غير بيان بالكلام ،
كما قال صلى الله عليه وسلم .. " إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن
تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب " ^(١) ، وهذا يسمى
خاطر الملك . والثالث ما تبدى لقلبه بلا شبهة بإلهام الله تعالى إياه ، بأن أراه
بنور من عنده ، كما قال تعالى " لتحكم بين الناس بما أراك الله " ^(٢) . وقد أشر
صدر الشريعة إلى أن الوحي الظاهر يأتي في المرتبة الأولى ، لأنه أعلا ،
بحكم كونه لا يحتمل الخطأ لا في الابتداء ولا في البقاء . أما الباطن ، فإنه يحتمل
الخطأ ابتداء ، لكن اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لا يحتمل القرار
على الخطأ ، فإن الوحي الباطن لا يحتمل الخطأ بقاء ، وإذا كان الوحي الظاهر
لا يحتمل الخطأ أصلا لا بقاء ولا ابتداء ، فإنه يكون أقوى من الوحي الباطن الذي
يحتمل الخطأ ابتداء لا بقاء ^(٣) .

وبين لك مما تقدم ، أن الوحي المثلو - في عبارة الجويني - الذي يتلقاه
النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل بلفظه ومعناه ، هو أحد أقسام الوحي
الظاهر في نظر صدر الشريعة ، أعنى ذلك الذي ثبت بلسان الملك فوق في
سمعه صلى الله عليه وسلم بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة ، وهو القرآن الكريم .
وأن ما عدا ذلك هو السنة . وكلاهما من عند الله تعالى ^(٤) ، فقد ورد أن جبريل

(١) سبق نثرجه ..

(٢) سورة النساء الآية رقم ١٠٥ .

(٣) التوضيح والتفحيم هامش التلويح ١٦/٢ ، والتلويح في الموضع ذاته .

(٤) انظر في عودة السنة كلها إلى الوحي : حجة الله المألغة للدهلوي ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، الرسالة المشافعي ص

٢١ وما بعدها ، ص ٩١ وما بعدها ، الموافقات للشاطي ١٢/٤ وما بعدها .

كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن . ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى لأن جبريل أداها بالمعنى، ولم تجز قراءة القرآن بالمعنى ، لأن جبريل أداه باللفظ ، ولم يبح له إichاءه بالمعنى . والحكمة في هذا أمران ، أحدهما أن المقصود من القرآن التعبد بلفظه والإعجاز به ، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه . والثاني التخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين ، قسم يروونه بلفظه الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق ، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف ^(١) . وهكذا يتضح لك أن الوحي يشمل القرآن والسنة ، فهما من عند الله تعالى ، نزل بهما جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) . وأن صلاحيات الرسول صلى الله عليه وسلم بشأنهما تنحصر في التبليغ والبيان ، كما قال سبحانه في سورة المائدة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ..) ^(٣) ، وكما قال في سورة النحل (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ..) ^(٤) ، وفيما يلي عرض سريع لأهم البحوث المتعلقة بنوعى الوحي ، المتصلة بتاريخ التشريع بوجه ما ، مخصصين لكل نوع منهما مبحثاً على حدة.

(١) الإتقان ١ / ٤٥ .

(٢) يدل على ذلك قوله تعالى " وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى " سورة النجم الآية الثالثة والرابعة.

(٣) الآية السابعة والستون .

(٤) الآية الرابعة والأربعون .

المبحث الأول

الكتاب (القرآن الكريم)

منزلته في الاستنباط وطريقته في تشريع الأحكام :

يعتبر الكتاب (القرآن الكريم) هو المصدر الأساسي لأحكام الشريعة ، أما بقية المصادر فإنها تابعة له ومتفرعة عنه ، ومن ثم فهو يحتل المرتبة الأولى في الاستدلال والاستنباط ^(١)، فهو - على حد عبارة الشاطبي - كلية الشريعة ، وعمدة الملة ، وينبوع الحكمة ، وآية الرسالة ، ونور الأبصار والبصائر ، ومن ثم لزم من رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها واللاحق بها أن يتخذ سميـره وأنيسه ، وأن يجعله جلسـه على مر الأيام والليالي نظراً وعملاً ، لا اقتصاراً على أحدهما ^(٢). والمسلم أن القرآن فيه بيان كل شيء ، فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شيء ^(٣)، قال الشافعي في هذا المعنى (فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها) ^(٤) ، وهذا المعنى هو ما يشير إليه قوله سبحانه وتعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ^(٥) ، وقوله (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً

(١) د. صوفي حسـ أبو ضالب ، تطبيق الشريعة ، المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) الشاطبي في الموافقات بتصرف خفيف ، ج ٣ ، ص ٣٤٦ .

(٣) الموافقات للشاطبي ٣ / ٣٦٩ .

(٤) الرسالة ، ق ٤٨ ص ٢٠ .

(٥) سورة الأنعام الآية رقم ٣٨ .

لكل شئ (١)، وقوله سبحانه (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (٢).

وجدير بالإشارة ، أنه فيما عدا الأمور التي ينبغي أن تسمو عن الخلاف والجدال ، كالعقائد وأصول العبادات ، والأمور التي تبنى على أسباب لا تختلف ولا تتغير بتغير البيئات والأزمنة كالموارث ومحرمات النكاح ، أقول فيما عدا دينك الأمرين ، صيغت أكثر الأحكام الواردة في القرآن الكريم في صورة مجملة ، إيذاناً للأمة بإعمال النظر في النصوص لاستجلاء مقاصد التشريع ، والاجتهاد في درك الأحكام ، وإضفاء للمرونة على النصوص ، كيما تتسع الشريعة لحاجات الناس في كل البيئات والأزمان (٣)، يقول الشاطبي في هذا المعنى (تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلياً لا جزئياً ، وحيث جاء جزئياً فماخذه على الكلية ، ويدل على هذا المعنى - بعد الاستقراء المعتبر - أنه محتاج إلى كثير من البيان ، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب (٤). والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك ، أنه لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه ، وهي السنة ، لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور كلية ، كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها ،

(١) سورة النحل الآية رقم ٨٩ .

(٢) سورة المائدة الآية الثالثة .

(٣) الشيخ مناع القطان ، تاريخ التشريع ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ، د. صوفي أبو طالب ، تطبيق الشريعة ، المرجع السابق ، ص ٤٧ ، الشيخ / محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشرعية ، ط ١٩٥٩ ، ص ٤١٧ ، الشيخ / عبد الوهاب خلاف ، مصادر الشريعة مرنه ، مجلة القانون والاقتصاد ، سنة ١٩٤٥ ، ص ٢٥٣ .

(٤) عن الموافقات بتصرف خفيف ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

فلا محيص عن النظر في بيانه ، وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة ، فإنهم أعرف به من غيرهم ^(١).

تعريفه وتحديد ما يتعلق منه بالأحكام العملية :

إذا كان المسلم لدى العلماء أن القرآن الكريم أجلّ من أن يعرف ^(٢)، فإنه لا تثريب على علماء الأصول وقد انتصبوا لهذه المهمة ، فقد كان ذلك ضرورياً لبيان ما يكون حجة في استنباط الأحكام وما لا ينهض بذلك ، وما تجوز به الصلاة وما لا تجوز ، وما يكفر جاحده وما لا يكفر ^(٣). وإذا كان ذلك كذلك ، فإن القرآن الكريم هو (كلام الله المعجز ^(٤)) ووحيه المنزل على نبيينا محمد صلي الله عليه وسلم ، المنقول إلينا بين دفتي المصحف تواتراً ، المتعبد

(١) الموافقات ٣/٣٦٩ ، مقدمة تفسير ابن كثير ٣/١ ، وأنظر في رجوع السنة إلى الكتاب ، الموافقات للشاطبي ٤٢/٣ - ٤٣ ، ٤/١٢ - ١٣ ، وأنظر في انحصار ذلك فيما يتعلق بأفعال المكلفين خاصة الموافقات ٤/٥٥-٥٨ .
(٢) الشيخ / محمد الحضرى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) الشيخان / عبد الرحمن تاج ومحمد على السائس ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٤) اختلف أهل العلم في تحديد وجود إعجاز القرآن الكريم ، فجعلها الباقلان ثلاثة : (أ) تضمنه الإخبار عن الغيوب . (ب) وإتيانه بجملة ما وقع وحدث من عظيمة الأمور ومهمات السير من خلق آدم عليه السلام إلى بعثة نبينا صلي الله عليه وسلم ، مع أنه أمى لا يكتب ولا يقرأ ولا يعرف شيئاً من كتب المتقدمين وسيرهم . (ج) أنه يديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة . أنظر إعجاز القرآن للباقلان ، هامش الاتفاق ١/٥١ - ٥٤ . وقرب ذلك ما نقله السيوطي عن القاضي عياض في الشفا . أنظر : الاتفاق ٢/١٢٢ ، فتح الباري ٩/٥ . وقد أوصل القرطبي وجود الإعجاز إلى عشرة أوجه ، راجعها تفصيلاً في تفسيره ح ١ ص ٧٣ - ٧٥ . هذا ، وقد خصص السيوطي فصلاً في الاتفاق لبيان أقوال العلماء في وجود إعجاز القرآن الكريم . أنظر : الاتفاق ٢/١١٨ - ١٢٥ والنصواب عندى ما قاله ابن سراقه أن كل هذه الأوجه (حكمة وصواب) ، وأن قائلها (ما بلغوا في وجود إعجازه جزءاً واحداً من عشر معاشره) . وما قاله أنزركشى في البرهان (أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال لا بكل واحد على انفراد) نقل ذلك عنهما السيوطي في الاتفاق ٢/١٢٢ .

بتلاوته^(١). وعلى هذا ، فترجمة القرآن لا تسمى قرآناً وإنما هي تفسير ، سواء في ذلك الترجمة الحرفية وغير الحرفية^(٢). ولا يسمى قرآناً كذلك : ما نزل على الرسل السابقين ، ولا الأحاديث النبوية أو القدسية^(٣)، ولا القراءة الشاذة ، وهي التي لم تنقل إلينا بالتواتر بل بطريق الآحاد^(٤)، كقراءة ابن مسعود (فإن فاعوا "فيهن" فإن الله غفور رحيم)^(٥) بزيادة فيهن. وقراءته أيضاً (وعلى السوارث "ذى

(١) التلويح والتوضيح ٢٦/١ .

(٢) الشيخان عبد الرحمن تاج و محمد علي السابيس المرجع السابق ، ص ١٩ ، د . محمد مصطفى امبابي ، المرجع السابق ص ٤٦ ، الشيخ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار القلم ، ص ٢٤ .

(٣) د. حسن علي الشاذلي ، المدخل ، المرجع السابق ، هامش رقم ٢ ص ٦٩ .

(٤) اختلف أهل العلم في معيار وصف القراءة بالشذوذ على اثناعين : الأول هو الانعام الشكلي ، والآخذون به على مذهبين :

المذهب الأول : ويعول أنصاره على طريقة نقل القراءة إلينا ، فإذا نقلت إلينا بطريق الآحاد فهي شاذة ، وإلا كلنت متواترة . ويتبنى انتقازان هذا المذهب . أنظر : التلويح ٢٧ / ١ .

المذهب الثاني : ويعول أنصاره على الأئمة الذين قرأوا بتلك القراءة ، فقراءة الأئمة السبعة قراءة متواترة . وقراءه الثلاثة التي هي تمام العشر آحاد ، ويلحق بها قراءة الصحابة . وقراءة التابعين - كألأعمش ونجى بن وئاب وابن جبير ونحوهم - شاذة . ويتبنى القاضي جلال الدين البلقيني هذا المذهب . وقد نقل ذلك عنه السيوطي في الإتيقان ، وعلق عليه قائلاً إن هذا الكلام (فيه نظر) أنظر : الإتيقان ٧٧/١ .

الاتجاه الثاني : هو الاتجاه الموضوعي ، ومضمونه أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومن احتل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم . وهذا هو رأي ابن الجزري - في كتابه النشر - نقله عنه السيوطي ، وعلق عليه قائلاً (هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف) الإتيقان ٧٧/ ١ .

(٥) البقرة الآية رقم ٢٢٦ .

الرحم المحرم" مثل ذلك) ^(١) بزيادة ذى الرحم المحرم. وقرأته في كفارة الأيمان (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام "متتابعات") ^(٢) بزيادة متتابعات ^(٣).

ويشتمل القرآن على مائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يعتد به ^(٤) و ^(٥).

وأما عدد آياته ، فقد أجمعوا على أنها ستة آلاف آية ، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك ، فمنهم من لم يزد ، ومنهم من قال : ومائتا آية وأربع آيات (٢٠٤) ، وقيل وأربع عشرة (٢١٤) ، وقيل : وتسع عشرة (٢١٩) ، وقيل : وخمس عشرون (٢٢٥) ، وقيل : وست وثلاثون (٢٣٦) ، ونقل السيوطي في الإتقان أن ابن عباس قال : جميع آي القرآن ستة آلاف آية وستمائة آية وست عشرة آية (٦٦١٦) ^(٦). وقد تتبعت آيات القرآن - في المصاحف التي بين أيدينا - فالفيتها ستة آلاف آية ومائتان وست وثلاثون آية ^(٧). وليست هذه كلها من آيات الأحكام

(١) البقرة الآية رقم ٢٣٣.

(٢) المائدة الآية رقم ٨٩.

(٣) الشيخ/ محمد الخضري . أصول الفقه ، ط ١٩٦٩ ص ٢١٠.

(٤) الشيخ/ محمد الخضري ، أصول الفقه ، ط ١٩٦٩ ص ٢١٠.

(٥) الإتقان ١ / ٦٦ .

وقيل إن عدد سور القرآن مائة وثلاث عشرة ، يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة . وعلى كل ، فإن هذه السور - من حيث الطول والقصر - أربعة أقسام : ضوئ ومئون ومئان ومفصل . فالطوال سبع ، أو هن البقرة وآخرهن براءة بإسقاط الأنفال ، والمئون هن ما ولى الطوال ، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها . والمئان هن ما ولى المئين ، لأنها ثنتها - أى كانت بعدها - فهي ثمان ومئون والمئون لها أوائل ، وأما المفصل فهن ما ولى المئان من قصار السور ، سميت بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة . أنظر الإتقان ١ / ٦٥ .

(٦) الإتقان ١ / ٦٨ - ٦٩ ، تفسير القرطبي ١ / ٦٤ - ٦٥ .

(٧) هذا العدد تم باحساب البسملة آية من سورة الفاتحة ، دون احتسابها في باقى السور .

وبلاحظ أن المتفق عليه أن البسملة هى بعض آية من كتاب الله تعالى في سورة النمل ، لكن العلماء اختلفوا في كونها آية في أوائل كل سورة على ثلاثة أقوال ، الأول ليست بآية من الفاتحة ولا من غيرها ، وهو قول مالك ، -

العملية ، بل جلها متعلق بالعقائد والقصص القرآني . أما المتعلق منها بالأحكام العملية فإنه محل خلاف بين العلماء في تحديده ، فالمقل منهم يقول إنها مائة وخمسون آية ^(١) . والغزالي يقول إنها نحو خمسمائة آية ^(٢) . ويوافقه بعض الأصوليين ^(٣) . فيما يعارضه آخرون ^(٤) ، ونقل عن البعض إنها

-الثاني أنها آية من كل سورة ، وهو قول عبد الله بن المبارك . والثالث قال الشافعي إنها آية في الفاتحة ، وتردد قوله في سائر السور ، فمرة قال هي آية من كل سورة . ومرة قال ليست بآية إلا في الفاتحة وحدها . وقد صحح القرطبي قول مائث . أنظر : في توجيها هذه الآراء : تفسير القرطبي ٩٣/١ - ٩٤ ، تفسير ابن كثير ١٦/١ ، أحكام القرآن لابن العربي ١/٢ - ٣ .

(١) ذكر الشافعي هذا الرأي ولم ينسب لقائله ، فيما عزاه صاحب الفكر السامي إلى ابن القيم في أعلام الموقعين ، تراجع : الإتيان ١٣٠/٢ ، الفكر السامي ٢٥/١ .

(٢) استقصى للقراني ، بتحقيق د. محمد سليمان الأشقر ، ط ١٩٩٧م بيروت ، ح ٢ ص ٣٨٣ . وأنظر في الإشارة إلى ذلك : الإتيان للسبوي ١٣٠/٢ ، إرشاد الفحول للشوكان ص ٢٥٠ .

(٣) منها ابن قدامة والرازي ، تراجع : روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة بتحقيق د. عبد الكريم بن علي النملة ، ط ١٩٩٣م ، ح ٣ ص ٩٦٠ ، المحصول للرازي ، بتحقيق د. طه جابر فياض العلوان ، ط ١٩٧٩م ، ح ٢ ص ٣٣ .

(٤) فالقراني - مثلاً - يقرر أن استنباط الأحكام لا تكاد تسمى عنه آية ، ويضرب مثلاً بآيات القصص التي يقصد بها الاعتاظ والأمر به ، كما أن كل آية وقع فيها ذكر العذاب أو الذم على أحد الأفعال ، تكون دليلاً على تحريم ذلك الفعل ، والعكس صحيح أيضاً في كل آية يقع فيها مدح أو الإثابة على الفعل حيث تكون دليلاً على طلبه (وجوباً أو نهيًا) ، أنظر : شرح تنقيح الفصول للقراني ، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ط ١٩٧٣ ، ص ٤٣٧ ، وقرب : إرشاد الفحول للشوكان ، بتحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، ط ١٩٩٢م ، ح ٢ ص ٢٩٧ .

ومن المحدّثين المعارضين هذا الخصر الشيخ الحجوي ، في الفكر السامي ١/٢٥ .

ومما ذكره تأييداً لرأيه أن جملة آيات القرآن التي أخذ منها ابن العربي الأحكام ثمانمائة وأربع وستون آية (٨٦٤) مفرقة في مائة وخمس سور (١٠٥) . أنظر الصفحة رقم ٢٦ من مؤلفه المشار إليه أنفاً .

هذا ، وقد تبعت آيات القرآن التي أخذ منها ابن العربي الأحكام فألفيتها ثمانمائة وسبع وثلاثون آية (٨٣٧) مفرقة في مائة وخمس سور (١٠٥) . وقد تبين لي أن معظم الأحكام وردت في ست عشر سورة من الفاتحة إلى النحل ، حيث ورد بها حوالي ٥٠ ٪ من جملة آيات الأحكام ، باستثناء خمس آيات في سورة الإسراء هي المتممة للنسبة المذكورة .

تسعمائة^(١)، وقيل بل هي ألف ومائة^(٢)، والحق أن مثل هذا الاختلاف مبرر ومفهوم ، فقد يكون مراد المقللين ما صرح فيه من الآيات بالأحكام ، لا ما تؤخذ منه تلك الأحكام استنباطاً، كآيات القصص والأمثال وغيرها ، مما يمكن أن يستنبط منه كثير من الأحكام العملية^(٣)، لهذا قال العز بن عبد السلام^(٤) إن معظم أى القرآن لا تخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة وأخلاق جميلة ، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام ، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط ، إما بلا ضم إلى آية أخرى ، كاستنباط صحة صوم الجنب من قوله تعالى (فالآن باثروهن) إلى قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط) الآية^(٥). وإما به ، كاستنباط أن أقل مدة الحمل ستة أشهر من قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً)^(٦) مضموماً إلى قوله تعالى (وفصاله في عامين)^(٧)، قال على بن أبى طالب : فإذا اسقطت حولين من ثلاثين شهراً بقيت ستة أشهر هي أقل مدة الحمل^(٨).

كيفية انزال القرآن الكريم وأول ما نزل منه وتاريخه :

الأصح الأشهر أن القرآن الكريم أنزل من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة فى السماء الدنيا فى ليلة القدر جملة واحدة ، ويتزعم هذا القول : قتادة وابن زيد

(١) وهو قول ابن المبارك ، نقله عنه الشيخ أبو الحسن السيد على بن عبد الستار فى إيقاظ الوستان فى العمل بالسنة والقرآن ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩ ، ص ٥٧ .

(٢) وهو قول أبى يوسف نقله عنه صاحب إيقاظ الوستان ، المرجع والموضع السابق .

(٣) الاتقان ٢ / ١٣٠ .

(٤) نقله عنه السيوطى فى الاتقان ٢ / ١٣٠ .

(٥) سورة البقرة الآية رقم ١٨٧ .

(٦) سورة الأحقاف الآية رقم ١٥ .

(٧) سورة لقمان الآية رقم ١٤ . وتراجع الآية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٨) أحكام القرآن لابن العزى ١ / ٢٠٢ و ٤ / ١٦٩٧ - ١٦٩٨ .

وابن عباس رضوان الله عليهم ^(١) و ^(٢)، ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى في سورة البقرة (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) ^(٣)، وقوله في سورة الدخان (إنا أنزلناه في ليلة مباركة) ^(٤)، وقوله في سورة القدر (إنا أنزلناه في ليلة القدر) ^(٥)، إذ أن لفظ الإنزال المستعمل في هذه الآيات يحمل في طياته أن الإنزال كان جملة واحدة.

وأما إنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد بدأ منذ كلف الله نبينا صلى الله عليه وسلم بحمل الرسالة إلى خلقه ، وقد كان ذلك على رأس الأربعين من مولده صلى الله عليه وسلم . ولا خلاف في أن إنزاله عليه كان منجما حسب الوقائع والحوادث ، لكنهم اختلفوا في مدة تجسيمه ، فمن قائل إنه

(١) الإتقان ١ / ٤١ ، تفسير ابن كثير ٣ / ٣١٨ .

(٢) مقابل الأصح الأشهر أن إنزال القرآن إلى بيت العزة في السماء الدنيا لم يكن جملة واحدة ، بل نزل منجماً ، فكان جبريل عليه السلام يقول من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا ما يقدر الله إنزاله على نبيه صلى الله عليه وسلم في كل سنة ، أعني إلى ليلة القدر التي تليها ، وهذا القدر يتم إنزاله على النبي صلى الله عليه وسلم منجماً في جميع السنة حسب الأحوال والمقتضيات . وينسب هذا القول إلى مقاتل بن حيان ، والحليمي ، والماوردي ، وذكره الرازي بحثاً . انظر : الإتقان ١ / ٤١ ، فتح الباري ٩ / ٣ ، وقد ذكر القرطبي هذا الرأي ولم ينسبه إلى قائله في أحد المواضع ، حين نسب إلى مقاتل بن حيان في موضع آخر ، أنظر على التوالي : تفسير القرطبي ١٦ / ١٢٦ ، ٢ / ٢٩٧ . ويلاحظ أنه يوجد في المسألة قولان آخران ، نسب أحدهما إلى الشعبي ، ومضمونه أن إنزال القرآن إلى السماء الدنيا ابتداء في ليلة القدر ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات ، يراجع : الإتقان ١ / ٤١ ، تفسير القرطبي ٢٠ / ١٣٠ ، والثاني حكاه الماوردي ومضمونه أنه أنزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة ، وأن أخفضة نعمة على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نعمة على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة . ووصف السيوطي هذا الرأي بأنه غريب ، وأضاف أنه روى عن ابن عباس . انظر : الإتقان ١ / ٤١ ، تفسير القرطبي ٢٠ / ١٣٠ ، أحكام القرآن لابن العربي ٤ / ١٩٦٢ .

(٣) الآية رقم ١٨٥ .

(٤) الآية الثالثة .

(٥) الآية الأولى .

أنزل منجماً على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة ، ومن قائل في ثلاث وعشرين ، ومن قائل في خمس وعشرين سنة ، وهذا الخلاف متفرع عن اختلافهم في المدة التي أقامها النبي صلى الله عليه وسلم بمكة بعد البعثة قبل الهجرة ^(١) ، وبالتالي في تحديد سنة صلى الله عليه وسلم عند وفاته . ويجد هذا الخلاف أساسه في تعدد وتضارب الأخبار المروية عن الصحابة رضوان الله عليهم في هذا الشأن ، إذ أن كل من روى عنه من الصحابة ما يخالف المشهور - وهو أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة - جاء عنه المشهور ، وهم: ابن عباس وعائشة وأنس ^(٢) . ونحن نسوق لك طرفاً من تلك الروايات المتعارضة ، مقتصرين على ما ورد منها في صحيح البخاري بصفة خاصة ، فمن ذلك ما أخرجه البخاري بسنده عن أنس بن مالك وهو يصف النبي صلى الله عليه وسلم قال (..... أنزل عليه وهو ابن أربعين ، فلبث بمكة عشر سنين ينزل عليه ، وبالمدينة عشر سنين) ^(٣) ، وعنه - من وجه آخر - قال (..... بعثه الله على راس أربعين سنة ، فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين ...) ^(٤) ، ومثل ذلك ما أخرجه أيضاً عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة

(١) الإنفاق ٤١/١ . وفي الموافقات للشاطي أنه نزل نحوماً في عشرين سنة أنظر : ح ٣ ص ٣٧٨ ، ونقل ابن كثير مثل هذا القول عن ابن عباس أنظر: تفسير ابن كثير ٣١٨/٣ .

(٢) فتح الباري ٨ / ١٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب أحاديث الأنبياء . أنظر البخاري مع فتح الباري ٦ / ٤٤١ - ٤٤٣ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك . أنظر الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني) الحديث رقم ٩٥٧ ص ٣٣٤ . وأخرجه البخاري في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب أحاديث الأنبياء . أنظر البخاري مع الفتح ٦ / ٤٤٣ - ٤٤٤ .

عشر^(۱). قال ابن حجر : هذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين^(۲)، وأضاف أنه يخالف المروى عن عائشة عقبه أنه عاش ثلاثاً وستين سنة^(۳)، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة ، وقال ابن شهاب : أخبرني سعيد بن المسيب مثله^(۴). كما أنه يخالف المروى عن ابن عباس، فقد أخرج البخاري عنه أنه قال (أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين فمكث بمكة ثلاث عشرة ، ثم أمر بالهجرة فهاجر إلى المدينة فمكث بها عشر سنين ثم توفي صلى الله عليه وسلم^(۵). قال ابن حجر : هذا أصح مما أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان بهذا الإسناد قال : أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وأربعين فمكث بمكة عشر^(۶). وأصح مما أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن عباس أن إقامة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة كانت خمس عشرة سنة^(۷). هذا وقد حاول البعض

(۱) أخرجه البخاري في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المغازي . أنظر البخاري مع فتح الباري ۸ / ۱۲۲ - ۱۲۳ ، وأخرجه في باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل من كتاب فضائل القرآن . أنظر البخاري مع فتح الباري ۹ / ۲ .

(۲) فتح الباري ۹ / ۲ .

(۳) فتح الباري ۸ / ۱۲۳ .

(۴) أخرجه البخاري في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب أحاديث الأنبياء . أنظر : البخاري مع الفتح ۶ / ۴۳۷ ، وفي باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المغازي . أنظر : البخاري مع الفتح ۸ / ۱۲۳ .

(۵) أخرجه البخاري في باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب أحاديث الأنبياء وفي باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من الكتاب ذاته - أنظر على التوالي : البخاري مع الفتح ۷ / ۱۳۰ و ۱۸۳ .

(۶) فتح الباري ۷ / ۱۸۳ .

(۷) فتح الباري ۷ / ۱۳۰ و ۱۸۳ .

التوفيق بين تلك الروايات ورفع التضارب بينها ، فقال البعض إنه محمول على إلغاء الكسر أو جبره ، وقيل إن من قال مكث ثلاث عشرة عدّ من أول ما جاءه الملك بالنبوة ، ومن قال مكث عشراً أخذ ما بعد فترة الوحي ومجئ الملك بيا أيها المدثر^(١).

وقد اختلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال^(٢)، أصحها أنه الخمس الآيات الأول من سورة العلق^(٣) ، فقد أخرج البخاري بسنده عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت (أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حبيب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبّد - الليالي ذات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ ، قال ما أنا بقارئ. قال : فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ. فقلت : ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال : اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده ، فدخل على خديجة بنت خويلد رضى الله

(١) فتح الباري ٨ / ١٢٣ .

(٢) ذكر السيوطي في الإتقان أربعة أقوال هي : ما ذكرناه في المتن ، القول الثان " يا أيها المدثر " ، القول الثالث : سورة الفاتحة ، القول الرابع البسلة ، أنظر في توجيه هذه الأقوال السيوطي ، الإنفسان ١ / ٢٤ - ٢٥ . وانظر جامع النقول في أسباب النزول لابن خليفة علوى ١ / ١٨ - ٢٠ ط أولى ١٤٠٤ هـ .

(٣) الوفا بأحوال المصطفى ، لابن الجوزي ، المؤسسة السعيدة د : ت ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ؛ والفتح الربان بترتيب المسند ١٨ / ٤٦ - ٤٧ .

عنها فقال : زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع ...^(١) ، ثم فتر الوحي ، أى تأخر مدة من الزمان ، ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم قد وجده من الروع وليحصل له التشوق إلى العود^(٢) ، ثم نزل عليه الوحي بعد ذلك بصدر سورة المدثر ، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه (بينا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ، فرعبت منه ، فرجعت فقلت زملوني ، فأنزل الله تعالى " يا أيها المدثر قم فأنذر " إلى قوله " والرجز فاهجر " ، فحُمي الوحي وتتابع^(٣) .

وأما كمية النازل عليه في كل مرة ومقداره ، فإنه من الثابت أنه كان ينزل بحسب الحاجة : خمس آيات ، عشر آيات ، وأقل من ذلك وأكثر^(٤) . ولقد صح نزول العشر آيات في قصة الإفك جملة واحدة^(٥) . وصح - كذلك - نزول العشر الآيات الأول من سورة المؤمنين جملة واحدة^(٦) . وصح نزول قوله تعالى

(١) أخرجه البخاري مفتحاً به صحيحه تحت عنوان : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده ، انظر : الحديث الثالث من أحاديث بدء الوحي ، البخاري مع الفتح ١٨/١ وما بعدها .

(٢) فتح الباري ٢٢/١ . وقد اختلف في تقدير مدة فتور الوحي ، فقبل إنما ثلاث سنين ، وهو منسوب للشعبي ، وقبل إنما ستان ونصف ، وعن ابن عباس أنها كانت أياماً . انظر : فتح الباري ٢٢/١ - ٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في أحاديث بدء الوحي . انظر البخاري مع الفتح ١/٢٣ . ومعنى حمي الوحي وتتابع : جاء كثيراً .

(٤) الإنقان ١ / ٤٤ .

(٥) سورة النور الآيات ١١ وما بعدها .

(٦) من قوله سبحانه (قد أفلق المؤمنون) إلى قوله (أولئك هم الوارثون) .

في سورة النساء " غير أولى الضرر " وحدها ^(١)، وهي بعض آية . وكذا قوله تعالى في سورة التوبة " وإن خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم " ^(٢)، فقد نزلت بعد نزول أول الآية ، وذلك بعض آية . وعن عمر رضي الله عنه قال (تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات ، فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي خمسا خمسا) ^(٣).

ولكن ! ما الحكمة من تنزيله منجماً على هذا النحو ؟ ، كشف القرآن الكريم عن هذه الحكمة رداً على كثرة اعتراض الكفار وتعنتهم وكلامهم فيما لا يعنيههم ، حيث قالوا (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) ، أي هلا أنزل عليه هذا الكتاب الذي أوحى إليه جملة واحدة كما نزلت الكتب قبله جملة واحدة ، كالطوراة والإنجيل والزمور وغيرها من الكتب الإلهية ^(٤)، فأجابهم الله تعالى عن ذلك ، بأنه إنما نزل منجماً بحسب الوقائع والحوادث وما يحتاج إليه من الأحكام تنبيهاً لقلب النبي صلى الله عليه وسلم وقلوب المؤمنين به ، ولهذا قال (كذلك - أي فعلنا ذلك - لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً) ^(٥). وثبت قلب النبي صلى الله عليه وسلم معناه : تقوية قلبه ، فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة يكون أقوى للقلب ، وأشد عناية بالمرسل إليه ، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه ، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجنب العزيز ، فيحدث له

(١) الآية رقم ٩٥ ، أنظر : الفتح الرباني بترتيب المسند ١٨ / ٣١ - ٣٢ .

(٢) الآية رقم ٢٨ .

(٣) الإنشقاق ١ / ٤٤ .

(٤) تفسير ابن كثير ٣ / ٣١٧ . ويلاحظ أن نزول الكتب السماوية السابقة جملة واحدة هو المشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم ، حتى كاد أن يكون إجماعاً ، وأنظر في الاستدلال على ذلك : الإنشقاق ١ / ٤٣ .

(٥) سورة الفرقان الآية رقم ٣٢ .

من السرور ما تقصر عنه العبارة ، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقيه جبريل ^(١) ، كما جاء في صحيح البخاري (كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس ، وأجود ما يكون في رمضان ، حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله صلى الله عليه وسلم أجود بالخير من الريح المرسلة) ^(٢) . وقيل إن معنى " لنثبت به فؤادك " أى لتحفظه ، فإنه صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ففرق عليه ليثبت عنده حفظه ^(٣) ، بخلاف غيره من الأنبياء ، فإنه كان كاتباً قارئاً فيمكنه حفظ الجميع ^(٤) . ويدخل في ذلك أن التجيم يفسح الوقت أمام العرب - وهم شعب أمي لا يقرأ ولا يكتب - لحفظه واستيعاب أحكامه وفهم معانيه وإدراك مغازيه ^(٥) . أضف إلى هذا ، أن القرآن منه الناسخ والمنسوخ ، ومنه ما هو

(١) الإنفان ١ / ٤٣ .

(٢) أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب أحاديث الأنبياء . أنظر : البخاري مع الفتح ٦ / ٤٤٦ ، ومن طرق أخرى بلفظ مغاير في باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان من كتاب الصوم ، وفي باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي من كتاب فضائل القرآن . تراجع على التوالى : البخاري مع الفتح ٤ / ٩٣ و ٩٤ / ٣٥ .

(٣) ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري بسنده عن ابن عباس في قوله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به) قال : كلن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التثليل شدة ، وكان مما يحرك شفته . سبق تخريجه (راجع أنفا : أمارات نزول الوحي) . ويلاحظ أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يحرك شفته من فرط حرصه على حفظ القرآن فكأن يستعمل جبريل الأمين هذا الحفظ ، فزلت الآيات من سورة القيامة (من ١٦ - ١٩) .

(٤) الإنفان ١ / ٤٣ .

(٥) وهو الأمر الذي كان يحرص عليه الصحابة آنذاك ، فقد روى الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كلن الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن ، وقال أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرئونا أنهم كانوا يستقروا من النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلوها حتى يعملوا بما فيها من العمل فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً .

جواب لسؤال ، ومنه ما هو إنكار على قول قيل أو فعل فعل ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أنزل مفرقا^(١).

وثمة حكمة أخرى في تنزيله منجما ، وهي أن نزوله كذلك يكون أدعى إلى قبوله ، بخلاف ما لو نزل جملة واحدة ، فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي^(٢). يؤيد ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها في قصة العراقي الذي سألها أن تريه مصحفها لعله يؤلف القرآن عليه حيث قالت له (وما يضرك أية قرأت قبل : إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا ، ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا أبدا ...)^(٣)، وذلك لما طبع على النفوس من النفرة عن ترك المألوف^(٤).

كتابة القرآن وترتيب آياته وسوره :

من المقطوع به ، أخذا من دلالة الآثار والإجماع ، أن جبريل عليه السلام كان كلما نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم بشئ من القرآن بين له مكان النازل من سورته ، وأعلمه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية

=نراجع : مقدمة تفسير ابن كثير ٣ / ١ . وأنظر تفسير القرطبي ٣٩ / ١ .

(١) الإنفاق ٤٣ / ١ ، تفسير القرطبي ٢٩ / ١٣ ، فتح الباري ٦ / ٩ .

(٢) الإنفاق ٤٤ / ١ ، وأنظر : الشيخ محمد أبو زهرة ، المعجزة الكبرى القرآن ، ط دار الفكر العربي د : ت ، ق ٧ ص ٢٢ - ٢٤ . الأستاذ / محمد الصباغ ، لمحات ، المرجع السابق ، ص ٣٤ - ٣٩ .

(٣) أخرجه البخاري في باب تأليف القرآن من كتاب فضائل القرآن ، أنظر : البخاري مع الفتح ٩ / ٣١ - ٣٣ .

(٤) فتح الباري ٩ / ٣٣ .

كذا في سورة كذا^(١). فيقوم النبي صلى الله عليه وسلم بدعوة من يكتب له ويأمره بكتابة ما نزل في موضعه الذي دله عليه جبريل عليه السلام فيكتبه بين يديه^(٢)، على ما تيسر - آنذاك - من مواد الكتابة، كالرقاع والعشب والخفاف والأكتاف والأقتاب ونحوها^(٣)، يؤيد ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة، وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا^(٤)،

(١) قاله النجاشي في شرح السنة أنظر: الإتيان ١ / ٦٣ .

(٢) وفي حديث الثراء بن عازب قال (لما نزلت " لا يستوى القاعدون من المؤمنين " دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً فكتبها) أخرجه البخاري في باب لا يستوى القاعدون من المؤمنين من كتاب التفسير بهذا اللفظ من طريق شعبة، وأخرجه من طريق إسرائيل بلفظ " ادعوا فلانا " بإمام المدعو . أنظر: البخاري مع الفتح ٨ / ٢٠٩ .

و ٢١٠ . هذا وقد اختلفت المصادر الشهيرة في عدة كتاب الوحي، ففي البردة الحلية ألهم سنة وعشرون، وفي البردة العراقية اثنا وأربعون، وفي البداية والنهاية لابن كثير اثنا وعشرون وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري خمسة عشر، وعدهم الجهشياري (صاحب كتاب الوزراء والكتاب) أربعة عشر كتاباً، أنظر أحمد عبد الرحمن عيسى، كتاب الوحي، ص ٦٣ . أما صاحب العقد الفريد فقد عد: زيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان وحظيفة بن ربيع الأسدي وعبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي ارتد وحق مشركاً بمكة ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح . أنظر العقد الفريد ٥ / ٧، وفي فتح الباري لابن حجر العسقلاني، أن أول من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية قبل زيد بن ثابت: أبي بن كعب، وأن أول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح . أنظر: فتح الباري ٩ / ١٨ .

(٣) الرقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو ورق، والعشب جمع عشب وهو حريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، واللخاف جمع لحفة وهي الحجارة الرقاق، والأكتاف جمع كنف وهو عظم البعير أو الشاة كان إذا جف كتبوا عليه، والأقتاب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه . الإتيان ١ / ٦٠ .

(٤) فتح الباري ٩ / ٧ .

وروى أحمد ، وأصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد ، فكان إذا نزل عليه الشئ ، يدعو بعض من يكتب عنده ، فيقول : ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا^(١).

وبناءً على ما تقدم ، لم يختلف المسلمون في أن ترتيب آيات القرآن الكريم - على النحو الموجود في المصاحف الآن - توقيفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام^(٢)، قال ابن تيمية في الفتاوى (فأما ترتيب آيات السور ، فهو منزل منصوص عليه ، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم ، لأن ترتيب الآيات مأمور به نصاً)^(٣)، وقال القاضي أبو بكر في الانتصار (ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم ، فقد كان جبريل يقول ضعوا آية كذا في موضع كذا)^(٤)، وقال أبو جعفر بن الزبير (ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وسلم وأمره ، من غير خلاف في هذا بين المسلمين)^(٥)، وقال مكى (ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم)^(٦)، وقال ابن الحصار (ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان

(١) فتح الباري ٩ / ١٨ .

(٢) الإتيان ١ / ٦٢ .

(٣) الفتاوى ، ط ١٣٩٨ هـ ، ج ١٣ ص ٣٩٦ .

(٤) نقله عنه السيوطي في الإتيان ، ج ١ ، ص ٦٣ .

(٥) نقله عنه السيوطي في الإتيان ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٦) نقله عنه القرطبي في تفسيره ، والسيوطي في إتيانه ، أنظر تفسير القرطبي ١ / ٥٩ ، الإتيان ١ / ٦٣ .

بالوحى ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "ضعوا آية كذا فى موضع كذا" (١).

وإجماع علمائنا على أن ترتيب آيات القرآن توقيفى على النحو السابق ، يؤيده ما ثبت من قراءته صلى الله عليه وسلم فى صلاته بسور عديدة بمشهد من صحابته (٢)، فعن حذيفة قال (صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة ، فقلت يركع عند المائة ، فمضى فقلت يصلى بها فى ركعة فمضى ، فقلت يركع بها فمضى ، ثم افتتح النساء فقرأها ، ثم افتتح آل عمران فقرأها مترسلاً) (٣). وعن عبد الله بن السائب قال (قرأ النبى صلى الله عليه وسلم المؤمنون فى الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون ، أو ذكر عيسى ، أخذته سعة فركع) (٤). وعن أبى برزة الأسلمى أن النبى صلى الله عليه وسلم (كان يقرأ فى الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة) (٥). وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل " السجدة " و " هل أتى على الإنسان " (٦) . وثبت أنه صلى الله عليه

(١) نقله عنه السيوطى فى الإتقان ١ / ٦٣ .

(٢) الإتقان ١ / ٦٢ .

(٣) رواه أحمد ومسلم والنسائى ، أنظر : نيل الأضرار للشوكان ٢ / ٢٢٩ .

(٤) أخرجه البخارى فى باب اجمع بين السورتين فى الركعة والقراءة باخواتيم وبسورة قبل سورة من كتاب أبواب الأذان ، أنظر البخارى مع الفتح ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) أخرجه البخارى فى باب القراءة فى الفجر من كتاب أبواب الأذان ، أنظر : البخارى مع الفتح ٢ / ٢٠٠ .

(٦) متفق عليه ، أنظر : سبل السلام للمصنعان ١ / ٣٤٤ .

وسلم قرأ فى المغرب : بالطور ^(١)، وبالمـرسـلات ^(٢)، وبالأعراف ^(٣)، وأنه كان يقرأ فى العيد بسورتى : ق والقمر ^(٤). وأنه قرأ فى إحدى الركعتين فى العشاء بسورة التين ^(٥). ووجه دلالة ذلك على أن ترتيب الآيات توقيفى أظهر من أن ينص عليه ، ذلك أن الصحابة رضوان الله عليهم ما كانوا ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ على خلافه ^(٦).

وأما ترتيب السور على نحو ما هو موجود فى المصحف الآن ، فأمر مختلف فيه بين أهل العلم ، ففى رأى البعض أنه كان باجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم ، مستدلاً باختلاف مصاحف السلف فى ترتيب السور ، حيث رتبها بعضهم على مقتضى النزول ، وهو مصحف على ، كان أوله اقرأ ثم المدثر ثم نون ثم المزمل ثم تبت ثم التكوير ، وهكذا إلى آخر المكى والمدنى ، وكان أول مصحف ابن مسعود وأبى : البقرة ثم النساء ثم آل عمران ^(٧). وهذا قول مالك ، والقاضى أبى بكر بن الأتبارى فى أحد قوليه ^(٨)، وقد انتصر له ابن تيمية فى

(١) أخرجه البخارى فى باب الجهر فى المغرب من كتاب أبواب الأذان ، أنظر : البخارى مع الفتح ١٩٦/٢ ، وراوه مالك فى الموطأ عن الزهرى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه فى باب طول القراءة فى الصلاة وما يتحب من التحفيف ، أنظر الموطأ ص ٩٣ الحديث رقم ٢٤٧.

(٢) البخارى فى باب القراءة فى المغرب من كتاب أبواب الأذان أنظر البخارى مع الفتح ١٩٥ / ٢ ، ومالك فى الموطأ فى باب طول القراءة فى الصلاة ، أنظر الموطأ ص ٩٢ ، الحديث رقم ٢٤٦ ، نيل الأوطار ٢ / ٢٣٤ .

(٣) رواد النسائى وفى إسناده بقية ، وبقيّة هذا وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوه وهو وثقة ، نيل الأوطار ٢ / ٢٣٤ ، أنظر : فتح البارى ٢ / ١٩٦.

(٤) مالك فى الموطأ فى باب القراءة فى صلاة العيدين ، أنظر الموطأ ص ٨٩ الحديث رقم ٢٣٦.

(٥) البخارى فى باب الجهر فى العشاء من كتاب أبواب الأذان ، أنظر البخارى مع الفتح ١٩٩ / ٢.

(٦) الإتنقان ١ / ٦٣ .

(٧) الإتنقان ١ / ٦٣ - ٦٤ ، تفسير القرطى ١ / ٥٩ .

(٨) المرجعان السابقان فى الموضع ذاته .

الفتاوى^(١)، وفي رأى آخرين أن ترتيب السور توقيفى ، كما هو الأمر بالنسبة لترتيب الآيات ، ويقول بذلك جمهرة العلماء^(٢)، ويدل عليه ما أخرجه أحمد وأبو داود عن حذيفة الثقفى قال ، كنت فى الوفد الذين أسلموا من تقيف ، وفيه : فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : "طراً على حزب من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه ، فسالنا أصحاب النبى قلنا : كيف تحزبون القرآن قالوا : نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب من " ق " حتى نختم"^(٣). وفى البخارى عن ابن مسعود قال فى بنى إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء إنهن من العتاق الأول وهن من ثلاثى^(٤). يعنى ابن مسعود بذلك ، أنهن من أول ما تعلم من القرآن^(٥)، فذكرها نسقاً كما استقر ترتيبها^(٦)، وهذا يعنى أنه مع تقدمهن فى النزول فهن مؤخرات فى ترتيب المصاحف^(٧)، وهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو فى المصحف الآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) الفتاوى ١٣ / ٣٩٦ .

(٢) منهم : الكرمان فى الرهان ، والطبى وأبو جعفر النحاس وابن اخصار. وهو رأى اليهفى فى المدخل باستثناء الأنفال وبراءة ، وهو ما اختاره السيوطى أيضاً ، أنظر : الإنقان ١ / ٦٤ - ٦٥ .

(٣) فتح البارى ٩ / ٣٥ ، الإنقان ١ / ٦٤ - ٦٥ .

(٤) البخارى فى باب تأليف القرآن من كتاب فضائل القرآن. وأخرجه بلفظ آخر فى تفسير سورة بنى إسرائيل (سبحان) من كتاب التفسير ، وفى تفسير سورة الأنبياء من الكتاب ذاته ، أنظر على التوالى : البخارى مع الفتح

٩ / ٣٣ و ٨ / ٣١٣ ، ٣٥١ .

(٥) فتح البارى ٨ / ٣١٣ .

(٦) الإنقان ١ / ٦٤ .

(٧) فتح البارى ٩ / ٣٤ .

ومما يدل على أن ترتيب سور القرآن توقيفي أن الحواميم والطواسين رتبت ولاء^(١)، بينما لم ترتب المسبحات ولاء، بل فصل بين سورها^(٢). كما فصل بين طسم الشعراء وطسم القصص بطس النمل مع أنها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهداياً لذكرت المسبحات ولاء وأخرت طس عن القصص^(٣). ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري أن جبريل عليه السلام كان يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم كل عام مرة، وأنه عرضه عليه مرتين في العام الذي قبض فيه^(٤).

والخلاصة أن القرآن كتب كله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أعلم الصحابة بترتيب آياته، كما أعلمهم بترتيب سوره على الرأي الراجح، وما انتقل صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى إلا والقرآن كله محفوظ في صدور الصحابة مكتوب على الرقاع والأكتاف ونحوها، والصحابة على علم بترتيب آياته وسوره، لكنه - مع ذلك - لم يكن مجموعاً في مصحف واحد، بل كان في صحف متفرقة، ومن ثم فإن الفضل في جمعه في مصحف واحد ينسب إلى أبي بكر وعثمان علي نحو ما سنرى بعد.

(١) الحواميم هي السور المبدوءة بـ (حم) وهي مرتبة كالتالي: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، والأحقاف، فعدتها سبع، أما الطواسين، فإنها السور المبدوءة بـ (طس) أو (طسم)، وهي الشعراء (ضم)، فاشتمل (طس) فالقصص (طسم)، فعدتها ثلاث.

(٢) المسبحات هي السور المبدوءة بـ (سبح) أو (يسبح) ويلاحظ أنه قد فصل بين الحديد والحشر بسورة المجادلة، وهي ليست من المسبحات كما فصل بين الحشر والصف بسورة المتحة وهي ليست من المسبحات أيضاً وفصل بين الجمعة والتغابن بالمناقض وهي ليست من المسبحات كذلك.

(٣) الإنشقاق ١ / ٦٥

(٤) سبق تخريجه.

المكي والمدني من القرآن الكريم

فائدة معرفة المكي والمدني ومعايير التمييز بينهما :

معرفة المكي والمدني من القرآن الكريم أمر ضروري للوقوف على تاريخ تشريع الأحكام من جهة ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من جهة أخرى ، وتجب ملاحظة أنه لا يقصد بوصف السورة بأنها مكية أو مدنية أنها بأجمعها كذلك ، فقد يكون في المكية بعض آيات مدنية ، وفي المدنية بعض آيات مكية ، ولكنها وصف بحسب أكثر آياتها ، ولذلك يأتي في التسمية : سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية ، وسورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية ، كما نجد ذلك في المصاحف. وللعلماء في تمييز المكي من المدني ثلاثة معايير مختلفة نعرضها تباعاً فيما يلي :

المعيار الأول : المخاطبون بالنص :

ووفقاً لهذا المعيار يعرف المكي بأنه ما وقع خطاباً لأهل مكة ، ويعرف المدني بأنه ما وقع خطاباً لأهل المدينة ^(١). وهذا المعيار - كما ترى - ينتبذ بحيثية المكان والزمان مكاناً قصياً ، وبالتالي فإن كل ما خوطب به أهل مكة مكي ، ولو نزل بعد الهجرة بالمدينة ، وكل ما خوطب به أهل المدينة مدني ، ولو نزل بمكة بعد الهجرة . وعلى هذا حملوا قول ابن مسعود (ما كان يا أيها الذين آمنوا أنزل بالمدينة ، وما كان يا أيها الناس فبمكة) ^(٢). وقول ميمون بن مهران (ما كان في

(١) الإتيان ٩ / ١ .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في الدلائل ، والبخاري في مسنده من طريق الأعمش ، عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ، وأخرجه أبو عبيد في الفضائل مرسلاً ، نقلاً عن : الإتيان ١ / ١٧ .

القرآن يا أيها الناس أو يا بنى آدم فإنه مكى وما كان يا أيها الذين آمنوا فإنه مدنى^(١).

والواقع أن هذا المعيار يغمز بأنه غير مطرد من ناحيتين الأولى أن أكثر سور القرآن لم تفتح بأحد هذين الخطابين ، ولناخذ مثلاً "المفصل"^(٢). وعدة سوره فيما رجح من أقوال العلماء أربع وستون سورة ، إذا استعرضناها ألفينا ما افتتح منها بخطاب ست سور فقط ، فيما جاءت ثمان وخمسون سورة لم تفتح بأى خطاب ، والست المذكورة نصفها مدنية ومثلها مكية ، والأولى هى الممتحنة والطلاق والتحريم ، وقد افتتحت أولاهما بـ (يا أيها الذين آمنوا) ، فيما افتتحت الآخرين بـ (يا أيها الناس) ، وأما الثانية ، فإنها : المزملة والمدثر والكافرون ، وأولاهما مفتحة بـ (يا أيها المزملة) ، والثانية بـ (يا أيها المدثر) ، والأخيرة بـ (قل يا أيها الكافرون) . وسورة الأنعام - وهى مكية - تضمنت مائة وخمس وستون آية ، ليس من بينها ما افتتح بخطاب سوى قوله تعالى (يا معشر الجن والإنس ألم ياتكم رسل منكم) الآية^(٣). أما سورة آل عمران فإنها مدنية باتفاق ، وهى مكونة من مائتى آية ، ليس من بينها ما افتتح بخطاب سوى ثلاث عشرة آية سبع منها افتتحت بـ (يا أيها الذين آمنوا)^(٤)، وثلاث بـ (يا أهل الكتاب)^(٥)، ومثلها بـ (قل يا أهل الكتاب)^(٦).

(١) الإتيان ١ / ١٧ - ١٨ .

(٢) آخر انفصل سورة الناس بلا نزاع ، واختلف فى أوله على اثنين عشر قولاً ، أرجحها أن أوله سورة " ق " أنظر فى التفصيل : الإتيان ١ / ٦٥ .

(٣) الآية رقم ١٣٠ .

(٤) وهى الآيات (١٠٠ و ١٠٢ و ١١٨ و ١٣٠ و ١٤٩ و ١٥٦ و ٢٠٠) .

(٥) وهى الآيات (٦٥ و ٧٠ و ٧١) .

(٦) وهى الآيات (٦٤ و ٩٨ و ٩٩) .

والثانية: أن هذا المعيار غير مطرد في جميع موارد هاتين الصيغتين ، وعدم اطراده يبدو من جهتين :

(أ) أنه يوجد بين الآيات والسور المفتحة أو المصدرة بخطاب آيات وسور افتتحت أو صدرت بغير الصيغتين أو الصيغ الثلاث المذكورة ، آية ذلك العديد من الآيات والسور التي صدرت بصيغة مما يأتي : (يا أيها النبي) ^(١)، (يا أيها الرسول) ^(٢) (يا بني آدم) ^(٣) (ويا آدم) ^(٤) (يا أيها المزمّل) ^(٥) (يا أيها المدثر) ^(٦) (يا معشر الجن والإنس) ^(٧) (يا أهل الكتاب) ^(٨) (يا بني إسرائيل) ^(٩) (يا أيها الملأ) ^(١٠) (يا أيها الإنسان) ^(١١). ومعنى ذلك أن الحصر في الصيغتين أو الثلاث المذكورة غير سديد ، فيكون المعيار غير مطرد.

(١) من السور التي صدرت بهذا الخطاب : الطلاق والتحريم والأحزاب ، ومن الآيات التي صدرت بهذا الخطاب الآية ١٢ من سورة الأحزاب ، والآية رقم ١٢ من الممتحنة ، والآية التاسعة من سورة التحريم .

(٢) أنظر مثلاً الآيات ٤١ و ٦٧ من سورة المائدة ، ومن هذا القبيل ما افتتحت به الآية رقم ٥١ من سورة المؤمنون) يا أيها الرسل كلوا من الطيبات) .

(٣) أنظر مثلاً الآيات ٢٦ و ٢٧ و ٣١ ، ٣٥ من سورة الأعراف .

(٤) أنظر الآية ١٩ من سورة الأعراف .

(٥) الآية الأولى من سورة المزمّل .

(٦) الآية الأولى من سورة المدثر .

(٧) أنظر مثلاً الآيات : ١٣٠ من سورة الأنعام و ٣٣ من سورة الرحمن .

(٨) أنظر مثلاً الآيات ٦٥ و ٧٠ و ٧١ من سورة آل عمران و ١٧١ من سورة النساء ، و ١٥ و ١٩ من سورة المائدة . ومن هذا أيضاً ما صدر بـ (قل يا أهل الكتاب) انظر مثلاً الآيات ٦٤ و ٩٨ و ٩٩ من سورة آل عمران ، والآيات ٥٩ و ٦٨ و ٧٧ من سورة المائدة . وورد في الآية ٤٧ من سورة النساء (يا أيها الذين آمنوا أوتوا الكتاب) .

(٩) أنظر مثلاً الآيات ٤٠ و ٤٧ و ١٢٢ من سورة البقرة ، والآية ٨٠ من سورة طه ، والآية ٦ من سورة الصف .

(١٠) أنظر الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(١١) انظر الآية السادسة من سورة الانفطار ، والسادسة أيضاً من سورة الانشقاق .

(ب) أن هناك سوراً وآيات مدنية صدرت بـ (يا أيها الناس) ^(١) وفى البقرة - مثلاً- آيتان مصدرتان بهذا الخطاب ^(٢) ، وفى النساء ثلاث ^(٣) ، وهذا يعنى أن الاحتكام إلى معيار المخاطبين بالنص غير مطرد ، وبالتالي لا يصلح أساساً لتمييز المكي من المدنى.

المعيار الثانى : مكان نزول النص :

ووفقاً لهذا المعيار يعرف المكي بأنه ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدنى ما نزل بالمدينة ، وقد أدخل السيوطى فى مكة ضواحيها ، كالمنزل بمنى وعرفات والحديبية ، وفى المدينة ضواحيها ، كالمنزل ببدر وأحد وسلع ^(٤) وهذا المعيار - كما ترى - ينتبذ بزمان نزول النص مكاناً قصياً ، فالنازل بمكة مكي ولو كان نزوله بعد الهجرة . ويؤخذ عليه أنه غير حاصر ولا ضابط ، إذ بناء عليه تثبت الوساطة ، فما نزل بالأسفار لا يطلق عليه مكي ولا مدنى ، ومثل ذلك يقال بشأن النازل فى " تبوك " أو " بيت المقدس " ^(٥) ، ومن ثم فإن هذا المعيار لا يصلح أساساً لتمييز المكي من المدنى.

المعيار الثالث : زمان نزول النص :

ووفقاً لذلك يعرف المكي بأنه ما نزل قبل الهجرة ، فيما يعرف المدنى بأنه ما نزل بعدها ^(٦) ، يستوى فى كل ذلك أن يكون نزوله بالمدينة أم بمكة عام الفتح أم عام حجة الوداع ، أم يسفر من الأسفار . وقد أخرج عثمان بن سعيد بسنده إلى

(١) أنظر مثلاً الآيات ٢١ و ١٦٨ من البقرة ، والآيات ١ و ١٧٠ و ١٧٤ من النساء .

(٢) هما الآيتان : ٢١ و ١٦٨ .

(٣) من الآيات : ١ و ١٧٠ و ١٧٤ .

(٤) الإنشقاق ١ / ٩ .

(٥) الإنشقاق ١ / ٩ .

(٦) الإنشقاق ١ / ٩ .

يحيى بن سلام قال ، ما نزل بمكة وما نزل فى طريق المدينة قبل أن يبلغها النبى صلى الله عليه وسلم فهو من المكى ، وما نزل على النبى صلى الله عليه وسلم فى أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدنى ، قال السيوطى : هذا أثر لطيف يؤخذ منه أن ما نزل فى سفر الهجرة مكي اصطلاحاً ^(١). وينبنى على ذلك أن ما نزل بمنى وعرفات فى حجة الوداع ، أو فى جوف الكعبة عام الفتح فهو مدنى اصطلاحاً. ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير الثلاثة قبولا لدى العلماء والباحثين ، لسلامته من المأخذ ، واتسامة بالضبط والحصص والوضوح وقوة الحجة ومن ثم كان المعول عليه فى تعريف المكى والمدنى.

طرق معرفة ما نزل قبل الهجرة وما نزل بعدها :

ذكر السيوطى فى إتقانه طريقان يتوسل بهما إلى معرفة ما نزل قبل الهجرة من القرآن ، وما نزل منه بعدها ، هما ^(٢):

أولاً : الطريق السماعى :

ويقصد به النقل الصحيح عن الصحابة رضوان الله عليهم ، الذين عاصروا نزول القرآن ، فكانوا الأعرف بما نزل قبل الهجرة وما نزل بعدها ، لا سيما وأنه لم يرد عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك شئ ، قال القاضى أبو بكر فى الانتصار (إنما يرجع فى معرفة المكى والمدنى لحفظ الصحابة والتابعين ، ولم يرد عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك قول) ^(٣). أما أية حفظ الصحابة والتابعين ، فما أخرجه البخارى عن ابن مسعود أنه قال (والله الذى لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله ، إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت أية من كتاب الله إلا أنا

(١) الإتقان ١ / ٩ .

(٢) الإتقان ١ / ٩ .

(٣) الإتقان ١ / ٩ .

أعلم فيمن أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم منى بكتاب الله تبليغه الإبل لركبت إليه^(١) .
وسأل رجل عكرمة عن آية من القرآن ، فقال : نزلت فى سفح ذلك الجبل وأشار
إلى سلع^(٢) .

ثانياً : الطريق القياسى :

ويقصد به التعرف على المكى والمدنى من خلال السمات المميزة لكل
منهما ، وهذه السمات طائفتان هما :

(أ) السمات الموضوعية : وتخلص فى أن المكى من القرآن يعالج - غالباً -
قضية العقيدة والألوهية ، فيما يغلب على القرآن المدنى وضع القواعد
المنظمة لحياة الجماعة لاسيما وقد استقرت أركان الدولة الإسلامية ، يقول
الشاطبى فى الإشارة إلى هذا المعنى (وغالب المكى أنه مقرر لثلاثة معان
أصلها معنى واحد ، وهو الدعاء إلى عبادة الله تعالى : أحدها تقرير الوحدانية
للحق ، غير أنه يأتى على وجوه ، كنفى الشريك بإطلاق ، أو نفيه بقيد ما
ادعاه الكفار فى وقائع مختلفة من كونه مقرباً إلى الله زلفى ، أو كونه ولداً ،
أو غير ذلك من أنواع الدعاوى الفاسدة . (والثانى) تقرير النبوة للنبي محمد
صلى الله عليه وسلم ، وأنه رسول الله إليهم جميعاً ، صادق فيما جاء به من
عند الله ، إلا أنه وارد على وجوه أيضاً ، كإثبات كونه رسولا حقاً ، ونفى ما
ادعوه عليه من أنه كاذب أو ساحر أو مجنون أو يعلمه بشر أو ما أشبه ذلك
من كفرهم وعنادهم . (والثالث) ثبات أمر البعث والدار الآخرة وأنه حق لا

(١) أخرجه البخارى فى باب القراء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من كتاب فضائل القرآن . أنظر البخارى

مع الفتح ٩ / ٤١ .

(٢) الإنفاق ١ / ٩ .

ريب فيه ، بالأدلة الواضحة ، والرد على من أنكر ذلك بكل وجه يمكن الكفر إنكاره به ، فرد بكل وجه يلزم الحجة ويكت الخصم ، ويوضح الأمر ، فهذه المعانى الثلاثة هى التى اشتمل عليها المنزل من القرآن بمكة فى عامة الأمور . وما ظهر ببادى رأى خروجه عنها فراجع إليها فى محصول الأمر ، ويتبع ذلك الترغيب والترهيب والأمثال والقصص وذكر الجنة والنار ووصف يوم القيامة وأشياء ذلك^(١) .

السمات الشكلية :

ذكر العلماء العديد من السمات الشكلية التى تميز المكى من المدنى ، نجتزئ بذكر أهمها فيما يلى :

١ - آيات القرآن المدنى طويلة غالبا بخلاف المكى فأياته قصيرة غالبا ، ولا أدل على ذلك من أن جزء قد سمع ، وهو مدنى ، مكون من ٩ سور ، وعدد آياتها (١٣٧) آية ، بينما جزء عم وهو مكى ويتكون من ست وثلاثين سورة ، عدد آياتها خمسمائة وأربع وستون آية^(٢) . وسورة الحج مدنية وآياتها ثمان وسبعين آية ، بينما سورة الشعراء مكية وآياتها مائتان وسبع وعشرين آية ، مع أن كلا منهما نصف جزء من القرآن . وسورة الأنفال مدنية وآياتها خمس وسبعون آية ، بينما سورة طه مكية وآياتها مائة وخمس وثلاثون آية ، مع أن كلا منهما نصف جزء من القرآن . فهل كان قصر الآيات المكية تمكينا للرسول والمؤمنين من حفظها ؟ وهل كان طول الآيات المدنية لتشمل الأغراض التشريعية وما تستدعيه من بسط وتفصيل ؟!

(١) الموافقات للشاطى ٣ / ٤١٦ - ٤١٧ . وأنظر فى تطبيق ذلك على سورة المؤمنون ص ٤١٧ - ٤١٨ .

(٢) الشيخان عبد الرحمن تاج والسائس ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ويلاحظ أن المذكور هناك أن عدد آيات جزء عم هو خمسمائة وسبعون آية .

٢ - آيات القرآن المدنى يغلب عليها هدوء النبرة فى أسلوب يقرر الشريعة ويوضح أهدافها ومراميها ، بخلاف آيات القرآن المكى فإنها يغلب عليها ارتفاع النبرة بما يصم الأذان ، ويشدد قرعه على المسامع ، ويصعق القلوب ، فهى - فى أغلبها - قوارع زاجرة ، وشهبا منذرة ، وحجبا قاطعة ^(١) . ولنلقوا - على سبيل المثال - من سورة النازعات المكية قوله تعالى (يوم ترجف الراجفة ، تتبعها الرادفة ، قلوب يومئذ واجفة ، أبصارها خاشعة ، يقولون أننا لمردودون فى الحافرة ، أعذا كنا عظاما نخرة ، قالوا تلك إذا كرة خاسرة ، فإنما هى زجرة واحدة ، فإذا هم بالساهرة) ^(٢) . فأين هذا من قوله تعالى فى سورة البقرة ^(٣) (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير).

٣ - صيغة الخطاب فى القرآن المكى عامة غالبا ، مثل "يا أيها الناس" أو "يا بنى آدم" ، وفى المدنى يغلب ان تكون "يا أيها الذين آمنوا" . ولم يرد فى المدنى الخطاب بـ "يا أيها الناس" إلا فى سبع آيات ، ثنتان فى البقرة ^(٤) ، وأربع فى النساء ^(٥) ، وواحدة فى الحجرات ^(٦) .

(١) الشيخ مناع القطان ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٢) الآيات من ٦ - ١٤ .

(٣) الآية رقم ٢٣٣ .

(٤) الآيات : ١٢١ و ١٦٨ .

(٥) الآيات : ١ و ١٣٣ و ١٧٠ و ١٧٤ .

(٦) الآية الثالثة عشرة .

٤ - يكثر فى القرآن المكى القسم ، ولم يرد القسم فى المدنى إلا مرة واحدة فى قوله تعالى فى سورة التغابن (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعثن)^(١). ومثل ذلك يقال عن لفظ " كلا " حيث وردت فى القرآن المكى دون المدنى^(٢).

وهناك سمات شكلية أخرى ذكرها العلماء منها : تكون سورة مكية كل سورة أولها حرف تهج سوى الزهراوين والرعدي ، أو فيها قصة آدم وإبليس سوى البقرة ، أو فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية ، وكل سورة فيها فريضة أو حد أو فيها ذكر المنافقين فهي مدنية^(٣).

تعداد السور المكية والمدنية :

اختلف أهل العلم فى تعداد السور المكية والمدنية ، وقد استعرض السيوطى أقوالهم فى هذا الشأن^(٤) ، وأقربها إلى الصحة - فيما يبدو لنا - ما ذهب إليه أبو الحسن بن الحصار ، حيث قال : المدنى باتفاق عشرون سورة ، والمختلف فيه اثنتا عشرة ، وما عدا ذلك مكي باتفاق^(٥).

أما السور المدنية باتفاق فإنها : البقرة ، آل عمران ، النساء ، المائدة ، الأنفال ، التوبة ، النور ، الأحزاب ، محمد ، الفتح ، الحجرات ، الحديد ، المجادلة ، الحشر ، الممتحنة ، الجمعة ، المنافقون ، الطلاق ، التحريم ، والنصر. وأما

(١) الآية السابعة .

(٢) ورد هذا اللفظ فى القرآن الكريم ثلاثاً وثلاثين مرة كلها فى النصف الأخير منه ، وقد نزل بمكة ، وأهلها جابرة ، فاسب ذلك ورود هذا اللفظ وتكراره على جهة الزجر والتهديد . قال الديلمى : وما نزلت كلا بشرب فاعلمن . . ولم تأت فى القرآن فى نصفه الأعلى . الإتيان ١ / ١٨ .

(٣) الإتيان ١ / ١٨ .

(٤) الإتيان ١ / ٩ وما بعدها .

(٥) الإتيان ١ / ١١ وما بعدها .

المختلف فيه فهو ^(١) : الفاتحة ، الرعد ، الرحمن ، الصف ، التغابن ، التطفیف ، القدر ، البينة ، الزلزلة ، الإخلاص والمعوذتين ، وما سوى ذينك القسمين مكى اتفاقاً ، وعدته ثنتان وثمانون سورة .

العلاقة بين التشريع المكى والمدنى :

الواقع من الأمر ، أن التشريع الذى تضمنه الخطاب المدنى ، يعتبر امتداداً للتشريع الذى تضمنه الخطاب المكى من قبل ، فهو مبنى عليه ومكمل له ، ولقد حقق الشاطبى هذا الارتباط فقال (اعلم أن القواعد الكلية هى الموضوعات أولاً ، والذى نزل بها القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم بمكة ، ثم تبعها أشياء بالمدينة ، كملت بها تلك القواعد التى وضع أصلها بمكة ، وكان أولها الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر . ثم تبعه ما هو من الأصول العامة ، كالصلاة وإنفاق المال وغير ذلك ، ونهى عن كل ما هو كفر أو تابع للكفر . وإنما كانت الجزئيات المشروعات بمكة قليلة ، والأصول الكلية فى النزول والتشريع أكثر ، ثم لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، واتسعت خطة الإسلام ، كملت هناك الأصول الكلية على تدرج) ^(٢).

مفاد ما تقدم ، أن المنزل بمكة من أحكام الشريعة هو الأحكام الكلية والقواعد الأصولية فى الدين على غالب الأمر ، وينبنى على ذلك أمران :
(أ) أن النسخ فى التشريع المكى أقل منه فى التشريع المدنى ، وتعليل ذلك ميسور ، فالتشريع المكى - فى جله - هو تقرير للقواعد الأصولية فى الدين وتثبيت للأحكام الكلية ، وهذه الأمور ليست محلاً للنسخ بحكم كليتها ، لذا لم

(١) الإنفاق ١ / ١٢ وما بعدها .

(٢) عن الموافقات للشاطبى بتصرف خفيف ، ح ٣ ، ص ١٠٢ وما بعدها .

يثبت نسخ لكلى ألبتة ، بل إنما أتى بالمدينة ما يقويها ويحكمها ويحصنها (١). وهذا يعنى أن النسخ إنما يكون فى الجزئيات ، ولما كانت الجزئيات المشروعات بمكة قليلة ، على خلاف الحال فى المدنية ، كان النسخ فى التشريع المدنى أكثر .

(ب) أن المدنى من السور ينبغى أن يكون منزلاً فى الفهم على المكى ، وكذلك المكى بعضه مع بعض ، والمدنى بعضه مع بعض ، على حسب ترتيبه فى التنزيل ، آية ذلك أن معنى الخطاب المدنى فى الغالب مبنى على المكى ، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبنى على المتقدم ، وذلك إنما يكون بيلن مجمل ، أو تخصيص عموم ، أو تقييد مطلق ، أو تفصيل ما لم يفصل ، أو تكميل ما لم يظهر تكمله . وأول شاهد على هذا أصل الشريعة ، فإنها جاءت متممة لمكارم الأخلاق ومصلحة لما أفسد قبل من ملة إبراهيم عليه السلام . ولبه تنزيل سورة الأنعام ، فإنها نزلت مبيّنة لقواعد العقائد وأصول الدين . ثم لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة كان من أول ما نزل عليه سورة البقرة ، وهى التى قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام ، فغيرها من السور المدنية المتأخرة عنها مبنى عليها ، كما كان غير الأنعام من المكى المتأخر عنها مبنى عليها . وإذا تنزلت إلى سائر السور بعضها مع بعض فى الترتيب وجدها كذلك ، حنو القذة بالقذة (٢).

(١) الموافقات للشاطى ٣ / ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) عن الموافقات للشاطى بتصريف خفيف ، ح ٣ ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

المبحث الثاني

السنة النبوية

تعدد إطلاقات لفظ السنة وما ينبغي أن يحمل عليه في تاريخ التشريع :

لفظ السنة في لغة العرب يطلق على معان متعددة ، تدور حول (الصورة، الطريقة والسيرة حسنة أو قبيحة ، الطبيعة ، الوجه والقصـد ، النهج والمسلـك ، والعادة) ^(١). وقد تكرر في القرآن والحديث ذكر السنة وما تصرف منها ، حيث ورد بصيغة المفرد في القرآن الكريم ثلاث عشرة مرة موزعة على ثمانى سور ^(٢)، وشتان بلفظ الجمع ^(٣)، ومرة واحدة بصيغة المفرد المضاف إلى ناء المتكلم ^(٤). ويبين من استقراء أقوال المفسرين بشأنها أن القرآن الكريم قد استعمل هذا اللفظ بمعنى الطريقة والنهج والمسلـك والعادة^(٥)،

(١) يراجع : لسان العرب لابن منظور ٣ / ٢١٢٤ ، المصباح المنير للفيومي ١ / ٣٩٦ ، المعجم الوجيز (وضع مجمع اللغة العربية) ص ٣٢٥ .

(٢) والسور الثمانى هى : الأنفال ، الحجر ، الإسراء ، الكهف ، الأحزاب ، فاطر ، غافر ، والفتح. حيث ورد هذا اللفظ مرة واحدة في كل سورة من السور الأربع الأولى (تراجع الآيات : ٣٨ و ١٣ و ٧٧ و ٥٥ منها على التوالى). وذكر ثلاث مرات في سورة الأحزاب (الآيات ٣٨ و ٦٢ حيث ذكر مرتان في هذه الآية الأخيرة) ، وذكر ثلاث مرات في الآية رقم ٤٣ من سورة فاطر. ومرة واحدة في سورة غافر (الآية ٨٥) ، ومرتان في الآية رقم ٢٣ من سورة الفتح.

(٣) تراجع الآيتان ١٣٧ من سورة آل عمران ، و ٢٦ من سورة النساء.

(٤) تراجع الآية رقم ٧٧ من سورة الإسراء .

(٥) قال القرطبي في تفسير الآية رقم ٥٥ من سورة الكهف (سنة الأولين : أنهم عابوا العذاب ، فطلب المشركون ذلك فقالوا : " اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأرسل علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم " الآية -

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن مدلول هذا اللفظ في الأحاديث النبوية ^(١).

وأما في الاصطلاح ، فإن تعريف السنة يختلف باختلاف أهل الاصطلاح وما يعنى به كل منهم من أغراض تناسب تخصصه ^(٢) ، فالمحدثون - مثلاً - يعنون بنقل كل ما يتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم كإمام وقُدوة وأُسوة ، سواء أكان ما ينقل عنه مثبتاً لحكم شرعى أم لا ، لذا عرفوا السنة بأنها ما أُنشِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة ، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم كان بعدها ^(٣) . وهكذا تكون السنة عندهم مرادفة للسيرة بمعناها الأعم ^(٤) . أما الفقهاء فإن عنايتهم منصرفة إلى تحديد الحكم الشرعى الذى يثبت لأفعال المكلفين ^(٥) ، لذا عرفوا السنة بأنها الصفة الشرعية للفعل المطلوب من المكلف طلباً غير جازم بحيث يثاب على فعله ولا

- رقم ٣٢ من سورة الأنعام ، أنظر : تفسير القرطبي ١١ / ٦ ، لسان العرب ٣ / ٢١٢٤ ، وأنظر في مثل هذا التفسير : القرطبي ٧ / ٢٠٤ ، ١٠ / ٧ ، ١٤ / ١٩٥ و ٢٤٧ ، ١٥ / ٣٣٦ .

(١) مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (من سن سنة حسنة فعمل مما كان له أجرها ومثل أجر من عمل بها لا تنقص من أجورهم شيئاً) بعض حديث أخرجه ابن ماجة عن المنذر بن جرير عن أبيه في باب من سن سنة حسنة أو سيئة من أبواب المقدمة ، الحديث رقم ٢٠٣ - ح ١ ص ٧٤ .

(٢) قارن مع د . محمد عبد العاطى محمد على ، دراسات أصولية في السنة وحجيتها وعلاقتها بالقرآن الكريم ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط ، العدد الثانى عشر ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م الجزء الثانى ص ١٤٤٠ .

(٣) د . محمد عجاج الخطيب ، أصول الحديث ، دار الفكر ، ص ١٩ ، نقلاً عن د . محمد عبد العاطى في المرجع والموضع السابق .

(٤) أعنى بالمنعى الشامل للأقوال والأفعال والصفات والأخلاق والطباع .

(٥) إرشاد الفحول للشوكان ص ٢٩ .

يعاقب على تركه ^(١). وهكذا تكون السنة عندهم مرادفة للمندوب أو المستحب . وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة ، لذا تجد في كتاب الطلاق عنواناً رئيسياً في معظم كتب الفقه يتناول طلاق السنة وطلاق البدعة ^(٢). وأما الأصوليون ، فإنهم يعنون بتحديد ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بوصفه مشرعاً ، لذا عرفوا السنة بأنها ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول غير القرآن أو فعل أو تقرير ، سياتى ذلك متلقى بالوحي أم بالاجتهاد (بناء على صحة الاجتهاد في حقه) ^(٣). ومن ثم فإن السنة عندهم تقابل الكتاب وتعتبر قسماً له ، بوصفهما دليلين من أدلة الأحكام الشرعية ^(٤). وقد يتوسع البعض في إطلاق لفظ السنة ، فيجعلها صادقة على " ما عمل عليه الصحابة ، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد ، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا ، أو اجتهدا مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم ، فإن إجماعهم إجماع ، وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع ، من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم". وهكذا يكون لفظ السنة شاملاً "المصالح المرسلة والاستحسان ، كما فعلوا في حد الخمر ، وتضمين الصناعات ، وجمع المصحف ، وحمل الناس

(١)راجع : الشرح الكبير للدردير هامش حاشية الدسوقي ٣٦١/٢ ، الشرح الصغير للدردير أيضاً هامش بلغة الثالوث ١ / ٤٤٨ ، البدائع ٣ / ٨٨ ، تبين اختلفان ٢ / ١٨٩ ، المعنى لابن قدامة ٧ / ٩٨ - ٩٩ .

(٢) الطلوع لتفتازان ١ / ٢ .

(٣) الموافقات ٤ / ٧ ، إرشاد الفحول للشوكاني ، ط أولى مصطفى الحلبي بدون تاريخ ص ٣٣ ، شرح الكوكب المنير (المسمى مختصر التحرير) لابن النجار المتوفى ٩٧٢هـ ، تحقيق د. محمد الرحيلي ونزبه حماد ، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م الناشر مكتبة العبيكان - الرياض . ح ٢ ص ١٦٠ وما بعدها .

(٤) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (يوم القيوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى ، فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالنسبة) متفق الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، باب من أحق بالإمامة (أبواب الإمامة وصفة الأئمة) ، أنظر : نيل الأوطار ٣ / ١٥٧ .

على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة ، وتدوين الدواوين وما أشبه ذلك^(١). ويدل على هذا الإطلاق عندهم قوله صلى الله عليه وسلم (... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ...) ^(٢).

أما ما ينبغي أن يحمل عليه لفظ السنة في بحوث تاريخ التشريع فمناطه غاية تلك البحوث ، وهذه الغاية تتمثل في تحديد مصادر التشريع ، ولما كنا نتحدث عن مصادر التشريع في عصر الرسالة ، فإن أنسب التعاريف في هذا الشأن هو تعريف الأصوليين السنة بأنها ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول غير القرآن أو فعل أو تقرير ، سيان أكان ذلك متلقى بالوحي أم بالاجتهاد . أما إطلاق بعض الأصوليين السنة على ما جاء عن الصحابة والخلفاء ، فإنه وإن ناسب الحديث عن مصادر الفقه فيما تلا عصر الرسالة من عصور ، فإنه لا ينبغي اعتباره كذلك في عصر الرسالة ، لانحصار مصادر التشريع في هذا العصر الأخير في "الوحي" كما قدمنا.

تقسيمات السنة :

للسنة - كمصدر من مصادر التشريع - تقسيمات متعددة ، أهمها ما يلي:
تقسيمها باعتبار ذاتيتها وماهيتها ، وتقسيمها باعتبار سندها ، وتقسيمها من حيث علاقتها بالكتاب . ونعالج هذه التقسيمات تباعاً فيما يلي :

(١) الموافقات للشاطبي ٤ / ٤ - ٦ .

(٢) جزء حديث أخرجه ابن ماجة عن الرباض بن سارية في باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين من أبواب المقدمة ، أنظر سنن ابن ماجة ١ / ١٥ - ١٦ .

أولاً : تقسيم السنة باعتبار ذاتها وماهيتها :

تنقسم السنة بهذا الاعتبار إلى سنة قولية وسنة فعلية وسنة تقريرية. والسنة القولية هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال - غير القرآن الكريم وعماها صحابته رضوان الله عليهم ، ورواها بعضهم عن بعض ، ونقلت إلينا بطريق التواتر أو الشهرة أو الأحاد . مثال ذلك ، قوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى) ^(١) ، وقوله (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر) ^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة حين هم بنزع خفيه وهو يتوضأ (دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين) ^(٣) ، وقوله لهند بنت عتبة حين شكت إليه شح أبي سفيان (خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف) ^(٤) وقوله (لا يبيع بعضكم على بيع أخيه) ^(٥) . وقوله (البيعان بالخيار ما لم يفترقا) ^(٦) إلخ.

والألفاظ التي تروى بها السنة القولية ضربان ، أولهما قول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أخبرني أو حدثني أو شافهني ، وهذه

(١) بعض حديث ، أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب في مقدمة صحيحه "كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظر البخاري مع الفتح ٨/١ .

(٢) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في باب إن شاء رد المصراة في حلبتها صاع من تمر من كتاب البيوع . أنظر : البخاري مع الفتح ٤ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٣) أخرجه البخاري في باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان من كتاب الوضوء . أنظر البخاري مع الفتح ١ / ٢٤٧ .

(٤) أخرجه البخاري عن عائشة في باب إذا لم يتفق الرجل للمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف من كتاب النفقات . أنظر البخاري مع الفتح ٩ / ٤١٨ - ٤١٩ .

(٥) أخرجه البخاري في باب لا يبيع على بيع أخيه من كتاب البيوع ، أنظر البخاري مع الفتح ٤ / ٢٨١ .

(٦) أخرجه البخاري في باب كم يجوز الخيار من كتاب البيوع ، أنظر البخاري مع الفتح ٤ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

الألفاظ لا تحتل الوسطة بين الصحابي وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم فهي حجة بلا خلاف ^(١). وأما الثاني ، فمثاله قول الصحابي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو أمر بكذا أو نهى عن كذا أو قضى بكذا ، وهذه الألفاظ تحتل الوسطة بين الصحابي وبين الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم اختلف العلماء في حجيتها ^(٢)، فرأها الجمهور حجة بإطلاق ، سواء أكلن الراوى من صغار الصحابة أم من كبارهم ، لأن الظاهر أنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى فرض وجود واسطة ، فمراسيل الصحابة مقبولة عند الجمهور . وخالف في ذلك داود الظاهري فقال إنه لا يحتج به حتى ينقل لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ^(٣).

ويلاحظ أن قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ، بصيغة المبني للمفعول ، حجة عند الجمهور ، لأن الظاهر أن الأمر والنهي هو صاحب الشريعة، فيما رفض بعض العلماء اعتباره حجة ، لاحتمال أن يكون الأمر أو الناهي بعض الخلفاء أو الأمراء ^(٤). ومثل ذلك قول الصحابي رخص لنا النبي

(١) شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨١ . وبأخذ الحكم ذاته قول الصحابي : حضرت أو شاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو يفعل كذا .

(٢) راجع هذا الخلاف في شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨١ وما بعدها .

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٦٠ .

(٤) وقد حكى الشوكاني ثلاثة أقوال أخرى هي (أ) الوقف (ب) التفريق : بين أن يكون قائل ذلك أبو بكر الصديق فيكون ما رواه بهذه الصفة حجة ، لأنه لم يتأمر عليه أحد ، وبين أن يكون القائل غيره فلا يكون حجة (ج) التفريق بين ما إذا كان قائله من أكابر الصحابة كالخلفاء الأربعة وعلمائهم كأبن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس ، فيكون حجة وبين كون قائله من غيرهم فلا يكون حجة . أنظر نقد هذه الآراء : إرشاد الفحول ص ٦٠ .

فى كذا ، وأبيح لنا كذا ، وحرّم علينا كذا ، ومن السنة كذا ، وجرت السنة أو مضت السنة بكذا ^(١).

وأما السنة الفعلية فهي ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من أفعال وتصرفات فى شتى الظروف والمناسبات مما يصلح أن يكون تشريعاً . مثال ذلك ما نقل إلينا عن كيفية وضوئه صلى الله عليه وسلم ، فقد قال البخارى فى أول كتاب الوضوء (بين النبى صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة، وتوضاً أيضاً مرتين وثلاث ، ولم يزد على ثلاث ، وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يجاوزوا فعل النبى صلى الله عليه وسلم ^(٢))، قال ابن حجر تعليقا على ذلك (وهذا بيان بالفعل لمجمل الآية ، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ، ولا يتعين بعدد، فبين الشارح أن المرة الواحدة للإيجاب ، وما زاد عليها للاستحباب ^(٣))، وقد ترجم البخارى فيما بعد بباب الوضوء مرة مرة ، فأخرج عن ابن عباس قال (توضأ النبى صلى الله عليه وسلم مرة مرة) ^(٤)، ثم ترجم بباب الوضوء مرتين مرتين ، ذكر فيه ما رواه عبد الله بن زيد أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ^(٥). ثم أردف مترجما باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، ذكر فيه ما رواه حمران مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ، ثم أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنشق ثم

(١) أنظر شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨٣ وما بعدها .

(٢) البخارى فى باب ما جاء فى الوضوء من كتاب الوضوء - أنظر البخارى مع الفتح ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) فتح البارى ١ / ١٨٨ .

(٤) البخارى مع الفتح ١ / ٢٠٧ .

(٥) البخارى مع الفتح ١ / ٢٠٧ .

غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ، ثم قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه) ^(١) و ^(٢) ، وسوف نرى بعد مدى عناية الصحابة رضوان الله عليهم بنقل سنة النبي صلى الله عليه وسلم الفعلية. لكن الجدير بالإشارة هنا هو التأكيد على أن إشارة النبي صلى الله عليه وسلم وهمه بفعل الشيء يدخلان في إطار السنة الفعلية ^(٣). وأن ما اختص به صلى الله عليه وسلم أو وقع منه بحسب الجبلة البشرية لا يعدان من السنة الفعلية الواجب اتباعها ^(٤).

وأما السنة التقريرية فصورتها أن يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عن إنكار قول قيل بين يديه أو في عصره وعلم به ، أو يسكت عن إنكار فعل فعل

(١) البخارى مع الفتح ١ / ٢٠٨ .

(٢) قال ابن حجر : لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ثلاث، بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم ذم من زاد عليها ، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال (من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم) . وأضاف ابن حجر قائلاً : إسناده جيد ، لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص عن الثلاث ، فتح الباري ١ / ١٨٨ .

(٣) مثال ذلك إشارته صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك أن يضع نصف دينه الذي له على ابنه أبي حذرد . أخرج ذلك البخارى في باب التقاضى والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة ، أنظر : البخارى مع الفتح ١ / ٤٣٨ . ومثال ذلك أيضاً هم صلى الله عليه وسلم أن يحرق على المتخلفين عن الجماعة بيومهم أخرج ذلك البخارى في باب وجوب صلاة الجماعة من كتاب الآذان ، أنظر البخارى مع الفتح ٢ / ١٠٢ .

(٤) مثال ذلك وصاله صلى الله عليه وسلم الصوم ، وزواجه بأكر من أربع ، وقيامه وقعوده الخ ، راجع فيما بعد السنة التشريعية والسنة غير التشريعية . وأنظر : التلويح على التوضيح ٢ / ١٤ وأنظر التوضيح بهامشه .

بين يديه أو في عصره وعلم به ^(١) ومفاد ذلك أنها تعنى موافقة الرسول صلى الله عليه وسلم على ما صدر عن بعض أصحابه من قول أو فعل رآه أو علم به. وهذه الموافقة قد يدل عليها موقف إيجابى أو سلبى. ومن مظاهر الموقف السلبى الدال على موافقته صلى الله عليه وسلم على ما رآه أو سمع به عدم تعنيف القاتل أو الفاعل ، ومن أمثلته ما روى عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب (لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة) ، فأدرك بعضهم العصر فى الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلى حتى نأتىها ، وقال بعضهم بل نصلى ، لم يرد منا ذلك ، فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم ^(٢). فالأولون حملوا النهى على حقيقته فأخروها إلى ما بعد المغرب ، والآخرين حملوه على غير حقيقته ، فاعتبروه كناية عن الحث والاستعجال والإسراع إلى بنى قريظة ^(٣). ومع ذلك فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يوجه إلى أحدهما توبيخا أو تقريعا أو لوما أو تعييرا ^(٤)، وهذا آية موافقته صلى الله عليه وسلم على فعلهما . ومن مظاهر هذا الموقف السلبى كذلك

(١) إرشاد الفحول للشوكان ص ٤١ ، شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادى على شرح المحلى على الورقات هلمش إرشاد الفحول ص ١٢٧. هذا ، وما يندرج تحت التقرير أن يقول الصحابي : كنا نفعل كذا ، أو كانوا يفعلون كذا ، ويصيفه إلى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، إذا كان مما لا ينفي مثله عليه. وأما إن كان مما ينفي مثله عليه فإنه لا يعد من التقرير. إرشاد الفحول ص ٤١.

(٢) أخرجه البخارى فى باب مرجع النبى صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بنى قريظة من كتاب المغازى . أنظر : البخارى مع الفتح ٧ / ٣٢٧ .

(٣) فتح البارى ٧ / ٣٢٩ ، إرشاد الفحول ص ٢٥٧ .

(٤) أنظر فى الدلالة اللغوية لكلمة "تعنيف" لسان العرب لابن منظور ، مادة (عنف) حـ ٤ ص ٣١٣٢ .

ترك النكير على فعل فعل بين يديه صلى الله عليه وسلم ، ومن أمثلته ما رواه ابن عباس عن خالد بن الوليد رضى الله عنه أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة ، فأتى بضرب محنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده . فقال بعض النسوة : أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل . فقالوا : هو ضرب يارسول الله ، فرفع يده . فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ فقال لا ، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه . قال خالد فاجتررت فأكلمته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ^(١) . فالرسول صلى الله عليه وسلم هنا ترك أكل الضرب ، وأكل منه خالد على مائدته وهو ينظر إليه فلو كان حراما لما ترك النكير عليه ^(٢) .

وأما الموقف الإيجابي الدال على موافقته صلى الله عليه وسلم على ما رأى أو علم ، فمن مظاهره تناؤه صلى الله عليه وسلم على الفعل ، ومن أمثلة ذلك ما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فتيمما صعيدا طيبا فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : " أصبت السنة وأجزأتك صلاتك " ، وقال للذي توضأ وأعاد " لك الأجر مرتين " ^(٣) . ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم " أصبت السنة " أى الشريعة الواجبة . ومعنى قوله " أجزأتك

(١) أخرجه البخارى في باب الغيب من كتاب الذبائح . أنظر : البخارى مع الفتح ٩ / ٥٤٥ - ٥٤٧ .

(٢) فتح البارى المرجع والموضع السابق . إرشاد الفحول ص ٤٢ .

(٣) رواه النسائى وأبو داود وهنا لفظه ، أنظر : نيل الأوطار للشوكاني ١ / ٢٦٥ ، باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت من كتاب التيمم .

صلاتك " أى كنتك عن القضاء ، فالإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً للإعادة^(١) . وهذا شاء على تصرف الصحابي الأول ، كما أن قوله للثاني " لك الأجر مرتين " يعدّ شاء على تصرفه . ومن مظاهر الموقف الإيجابي كذلك أن يظهر صلى الله عليه وسلم رضاه بما رأى أو علم واستحسانه له^(٢) ، ومن أمثلة ذلك ما روى عن عمرو بن العاص أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال : احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا ذلك له ، فقال يا عمرو : صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فقلت : ذكرت قول الله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)^(٣) ، فتيمنت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً^(٤) ، فضحكه صلى الله عليه وسلم مع عدم نكيره يعبر عن رضاه واستحسانه لما وقع من عمرو رضى الله عنه . وأصرح من ذلك في إفادة هذا المعنى ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له : " بماذا تقضى ؟ " قال بكتاب الله . قال " فإن لم تجد ؟ " قال : فبسنة رسول الله . قال " فإن لم تجد ؟ " قال : أجتهد رأيي ولا آلوأ (أى لا أقصر في اجتهادي) ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) نيل الأوطار ١ / ٢٦٥ .

(٢) ويدخل في هذا أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم الاحتشار بقول أو بفعل . إرشاد الفحول ص ٤١ .

(٣) سورة النساء الآية رقم ٢٩ .

(٤) رواه أحمد و أبو داود والدارقطني ، أنظر : نيل الأوطار ١ / ٢٥٨ باب الجنب يتيم لحرف البرد من كتاب التيمم ، وأنظر إرشاد الفحول ص ٢٥٧ .

على صدره وقال " الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله"^(١).

أساليب رواية السنة الفعلية :

عنى الصحابة برواية السنة الفعلية عناية فائقة حتى غدت مروياتهم - فى هذا الشأن - تسجيلاً صادقاً وأميناً ومتكاملاً لسيرة النبى صلى الله عليه وسلم العملية ، وما كان يفعله حتى فى أدق شئون حياته الخاصة ^(٢)، فضلاً عن شئون حياته العامة . وبتحليل الأساليب التى رويت بها السنة الفعلية يبين أن الصحابي

(١) رواه أبو داود فى باب اجتهاد الراى فى القضاء من كتاب الأفضىة ، أنظر سنن أبو داود ١١٦ / ٢ ، قال الشوكان وهو حديث مشهور له طرق متعددة ينتهض مجموعها للحجة ، إرشاد الفحول ص ٢٥٧ .
(٢) فعن حذيفة قال أتى النبى صلى الله عليه وسلم ساطة قوم فبال قائماً . أخرجه البخارى (باب البول قائماً .. وقاعداً - كتاب الوضوء) أنظر البخارى مع الفتح ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وأخرجه بلفظ آخر فى باب : البول عند صاحبه والتستر بالخائط ، والبول عند ساطة قوم ، من كتاب الوضوء : أنظر البخارى مع الفتح ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وتروى لنا عائشة رضى الله عنها فتقول : كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه ونوضاً للصلاة . أخرجه البخارى (باب الجنب يتوضأ ثم ينام - كتاب الغسل) أنظر البخارى مع الفتح ١ / ٣١٢ ، وروى عنها أيضاً أنها قالت كان النبى صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه . أخرجه البخارى (باب المباشرة للصائم - كتاب الصوم) أنظر البخارى مع الفتح ٤ / ١٢٠ - ١٢١ . وعن عائشة قالت رايت النبى صلى الله عليه وسلم يسترن وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون فى المسجد . أخرجه البخارى (باب قصة الحبش وقول النبى بآبى أرفدة - كتاب أحاديث الأنبياء) أنظر البخارى مع الفتح ٦ / ٤٣٢ ، وأخرجه أيضاً فى باب نظر المرأة إلى الحبش - من كتاب النكاح . وفيه زيادة (حتى أكون أنا الذى أسام) . أنظر البخارى مع الفتح ٩ / ٢٧٦ . وعن عائشة قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج أفرع بين نسائه فأبسنه يفرج سهمها خرج بها النبى صلى الله عليه وسلم ، أخرجه البخارى (باب حمل الرجل امرأته فى الغزو دون بعض نسائه - كتاب الجهاد) أنظر البخارى مع الفتح ٦ / ٥٩ . وعن أبو هريرة رضى الله عنه قال : ما عاب النبى صلى الله عليه وسلم طعاماً قط إن اشتهاه أكله وإذا تركه ، أخرجه البخارى (باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم - كتاب أحاديث الأنبياء) و (باب ما عاب النبى طعاماً - كتاب الأطعمة ، وفيه وإن كرهه تركه) أنظر البخارى مع الفتح ٦ / ٤٥٠ و ٩ / ٤٥١ على التوالى.

يروى فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو تصرفه بأحد أسلوبين ، أحدهما أن يصرح الصحابي برؤية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفعل الفعل أو يأتي التصرف الذي يرويه عنه ، والثاني أن يقتصر الصحابي على ذكر فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو تصرفه من غير أن يقرن ذلك بما يدل على رؤيته إياه وهو يفعل هذا الفعل أو يتصرف هذا التصرف (وهو ما نطلق عليه حكاية الصحابي واقعة حال).

أولاً : تصریح الصحابی برؤية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفعل ما يرويه عنه :

وفى إطار هذا الأسلوب ، فإن أكثر ما تروى به السنة الفعلية هو قول الصحابي (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كذا وكذا) ، وقد يقول الصحابي (كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كذا وكذا) ، أو يقول (أكثر ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كذا وكذا)^(١). ونورد فيما يلي نماذج من رواية السنة الفعلية بهذا الأسلوب .

- عن ابن عمر رضی الله عنهما قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو مكنتيه ، وكان يفعل ذلك

(١) انظر في أن هذا الأسلوب يكون حجة بلا خلاف ، وأنه لا يحتمل الوساطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم : إرشاد الفتح ص ٦٠ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨١ .

وبلاحظ أن قول الصحابي : كنا نفعل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو كانوا يفعلون كذا ، فالأكثرين على أنه حجة ، لأنه نقل لفعل جماعتهم مع تقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وأما لو قال الصحابي كانوا يفعلون أو كنا نفعل ، ولا يقول " على عهد النبي صلى الله عليه وسلم " فلا تقوم بمثل هذا -

حين يكبر للركوع ، ويقول سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك فى السجود^(١).

- وعن جعفر بن عمرو عن أبيه قال (رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه)^(٢).

- وعن أبى سعيد الخدرى قال جاءت سحابة فمطرت حتى سالت السقف وكان من جريد النخل فأقيمت الصلاة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فى الماء والطين حتى رأيت أثر الطين فى جبهته)^(٣).

- وعن سالم عن أبيه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع)^(٤).

- وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ارتقيت فوق بيت حفصة فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستدير القبلة مستقبل الشام)^(٥).

ماخذه ، لأنه ليس بمسند إلى تقرير النبى صلى الله عليه وسلم ولا هو حكاية للإجماع أنظر فى تفصيل ذلك : إرشاد الفحول للشوكان ص ٦١ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٤٨٤ .

(١) أخرجه البخارى (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع - أبواب صفة الصلاة) أنظر البخارى مع الفتح ١٧٥/٢ .

(٢) أخرجه البخارى (باب المسح على الخفين - كتاب الوضوء) البخارى مع الفتح ١ / ٢٤٦ .

(٣) أخرجه البخارى (باب هل يصلى الإمام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة فى المطر - كتاب أبواب الأذان) البخارى مع الفتح ٢ / ١٢٥ .

(٤) أخرجه البخارى (باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثا - كتاب الحج) البخارى مع الفتح ٣ / ٣٦٩ .

(٥) أخرجه البخارى (باب ما جاء فى بيوت أزواج النبى - كتاب فرض الخمس) البخارى مع الفتح ٦ / ١٥٩ .

- وعن عامر بن ربيعة قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو صائم) ^(١).

- وعن عامر بن ربيعة قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته يومئ برأسه قبل أى وجهة توجه ، ولم يكن يصنع ذلك فى الصلاة المكتوبة) ^(٢).

- وعن عامر بن سعد عن أبيه قال (كنت أرى النبی صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده) ^(٣).

- وعن أنس قال (أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه) ^(٤).

ثانياً : حكاية الصحابي واقعة حال :

حكاية الصحابي واقعة حال - كأسلوب لرواية السنة الفعلية - إما أن تقع جواباً عن سؤال وجه إليه بشأن كيفية تصرف النبي صلى الله عليه وسلم فى أمور من الأمور أولاً.

(أ) حكاية الصحابي واقعة حال فى معرض الإجابة عن سؤال وجه إليه :

والحكاية فى هذه الحالة قد تتم بالفعل أو بالقول ، ونعنى بالأول ، أن يسأل الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو تصرفه فى أمر من

(١) رواد أحمد وأبو داود والترمذى وحسنه : نيل الأوطار ١ / ١٠٧ .

(٢) متفق عليه : نيل الأوطار ٢ / ١٤٤ .

(٣) رواد أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه : نيل الأوطار ٢ / ٢٩٨ .

(٤) رواد مسلم والنسائي : نيل الأوطار - ٢ / ٣١٤ .

الأمر فيجيب عن السؤال إجابة عملية ، أى يفعل ما كان النبی صلى الله عليه وسلم يفعله ، فيرى السائل ذلك بأمر عينيه ، فيكون أبلغ في تعليمه وفي حكاية صورة الحال على وجهها، وأكثر ما يكون ذلك فى مسائل العبادات ، وأما الحكاية بالقول فإنها تعنى إجابة الصحابي عن سؤال السائل شفاهة أى بالكلام لا بالفعل.

ومن قبيل الحكاية بالفعل ، ما روى عن مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد : أتستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد نعم ، فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه ، ثم غسل رجليه ^(١) . ومن قبيل الحكاية بالقول ما روى أن أسامة بن زيد سئل : كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فى حجة الوداع حين دفع فقال (كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص) ^(٢) . وما روى أن أنس بن مالك سئل ، أكان النبی صلى الله عليه وسلم يصلى فى نعليه ؟ قال : نعم ^(٣) . وما روى أن أم حبيبة سئلت : هل كان يصلى النبی فى الثوب الذى يجمع فيه ؟ قالت : نعم ، إذا لم يكن فيه أذى ^(٤) . وما روى أن بلالا سئل : هل صلى النبی صلى الله عليه

(١) أخرجه البخارى (باب مسح الرأس كله - كتاب الوضوء) أنظر : البخارى مع الفتح ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) أخرجه البخارى (باب السير إذا دفع من عرفة - كتاب الحج) أنظر البخارى مع الفتح ٣ / ٤٠٧ .

(٣) أخرجه البخارى (باب الصلاة فى النعال - كتاب الصلاة) أنظر البخارى مع الفتح ١ / ٣٩٣ .

(٤) رواه الخمسة إلا الترمذى ، ورجال إسناده كلهم ثقات ، نيل الأوطار ٢ / ١١٩ . (والسائل هو معاوية) .

وسلم في الكعبة ؟ قال : نعم ، بين السارينين عن يسارك إذا دخلت ، ثم خرج فصلى في وجهه الكعبة ركعتين^(١).

(ب) حكاية الصحابي واقعة حال في غير معرض الإجابة عن سؤال وجه إليه :
لم يقتصر حرص الصحابة رضوان الله عليهم على تعلم العلم والفقه فقط^(٢)، بل تجاوزوه إلى تبليغ ما تعلموه إلى غيرهم ، امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال (فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع)^(٣). ونورد لك طرفاً من روايتهم السنة الفعلية رواية غير مقترنة بسؤال فيما يلي:
- عن أم كرز الخزاعية قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فبال عليه فأمر به فنضح ، وأتى بجارية فبال عليه فأمر به فغسل^(٤).

(١) رواه أحمد : نيل الأوطار ٢ / ١٤٠ (والسائل هو ابن عمر) .

(٢) آية ذلك ما روى عن عمر قال (كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوال المدينة ، وكنا نتناوب الغزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جنته بخر ذلك اليوم من النوح وغيره ، وإذا نزل فعن مثل ذلك) . أخرجه البخاري (باب الشاوب في العلم - كتاب العلم) البخاري مع الفتح ١٥٠/١ .

(٣) بعض حديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكرة (باب الخطبة أهام من - كتاب الحج) البخاري مع الفتح ٣ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، وأخرجه عن أبي بكرة أيضاً بلفظ (ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه) (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع - كتاب العلم) البخاري مع الفتح ١٢٨/١ - ١٣٠ ، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس في باب الخطبة أهام من من كتاب الحج واقتصر فيه على عبارة (فليبلغ الشاهد الغائب) البخاري مع الفتح ١ / ٤٥٢ - ٤٥٣ . وأخرجه عن أبي شريح في باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب من كتاب العلم بلفظ (وليبلغ الشاهد الغائب) . البخاري مع الفتح ١ / ١٦٠ ، وأخرجه عن أبي بكرة في ذات الباب والكتاب بلفظ (ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب) البخاري مع الفتح ١ / ١٦١ .

(٤) رواه أحمد : نيل الأوطار ١ / ٤٥ - ٤٦ ، والحديث وإن كان في إسناده انقطاع ، لأنه من طريق عمرو بن شعيب عن أم كرز ولم يدركها لكن بعضه ما أخرجه البخاري عن أم قيس بنت محصن أمّا أنت باين لها صغر لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال على -

- عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال "اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث"^(١) ، وأنه كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمته^(٢).

- وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال " غفرانك " ^(٣).

- وعن عائشة قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جنب ، وكان يأمرني فأتزر فيبأشرني وأنا حائض وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض ^(٤).

-ثوبه فدعا بماء فوضه ولم يغسله ، وما أخرجه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى فيال على ثوبه فدعا بماء فأثبته إياه . أخرجهما البخارى (باب بول العيين - كتاب الوضوء) البخارى مع الفتح ١ / ٢٦٠ و ٢٥٩ على التوالي .

(١) رواه الجماعة ، وللعيد بن منصور في سننه كان يقول : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث . نيل الأوطار ١ / ٧٢ .

(٢) رواه الخمسة إلا أحمد ، وأخرجه أيضا ابن حبان وأخاكم . وقد اختلف فيه : فأعله البعض ، لكن صححه الترمذى . وقال المنذرى : الصواب تصحيحه ، فإن رواه ثقات أثبات . نيل الأوطار ١ / ٧٣ .

(٣) رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم وأبو حاتم قال في البدر المنير : ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان . نيل الأوطار ١ / ٧٣ .

(٤) أخرجه البخارى (باب مباشرة الحائض - كتاب الحيض) البخارى مع الفتح ١ / ٣٢٠ ، وأخرج البخارى عن عائشة قالت : كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرق (باب غسل الرجل مع امرأته - كتاب الغسل) ، البخارى مع الفتح ١ / ٢٨٩ . وأخرج عن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يقتسلان من إناء واحد (باب الغسل بالصاع وغوه - كتاب الغسل) البخارى مع الفتح ١ / ٢٩١ .

- وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأتزرع خفيه فقال " دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما " (١).

- وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ (٢)، وأنه شرب لبنا فمضمض (٣).

- وعن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها (٤).

- وعن عبد الله بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه (٥).

- وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي إلى أجل فرهنه درعه (٦).

- وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كلن إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته قائمة أهل من عند مسجد ذي الحليفة (٧).

(١) أخرجه البخاري (باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان - كتاب الوضوء) البخاري مع الفتح ١ / ٢٤٧ .

(٢) أخرجه البخاري (باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق - كتاب الوضوء) البخاري مع الفتح ١ / ٢٤٨ .

(٣) أخرجه البخاري عن ابن عباس (باب هل يحمض من اللبن - كتاب الوضوء) البخاري مع الفتح ١ / ٢٥٠ .

(٤) أخرجه البخاري (باب إذا حمل حارية صغيرة على عنقه في الصلاة - كتاب الصلاة) البخاري مع الفتح ١ / ٤٦٨ .

(٥) أخرجه البخاري ١ باب يدي ضعيه ونجالي في السجود - كتاب الصلاة) البخاري مع الفتح ١ / ٣٩٤ .

(٦) أخرجه البخاري (باب شراء الطعام إلى أجل - كتاب البيوع) البخاري مع الفتح ٤ / ٣١٧ .

(٧) أخرجه البخاري (باب الركاب والغرز للذابة - كتاب الجهاد) البخاري مع الفتح ٦ / ٥٣ .

- وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره (١).

- وعن كعب بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس (٢).

- وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله (٣).

ثانياً : تقسيم السنة من حيث سندها :

السنة - من حيث سلسلة الرواة الذين نقلوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلينا - ثلاثة أقسام : متواترة ومشهورة وآحاد (٤) و (٥) . وفيما يلي نتولى التعريف بهذه الأقسام الثلاثة ، ثم نوجز الحديث في النتائج المترتبة على هذا التقسيم.

(١) أخرجه البخارى (باب غراخ الحجام - كتاب الإحارة) البخارى مع الفتح ٤ / ٣٦٢ .

(٢) أخرجه البخارى (باب الطعام عند القدوم - كتاب الجهاد) البخارى مع الفتح ٦ / ١٤٦ .

(٣) أخرجه البخارى (باب الاعتكاف في العشر الأواخر - كتاب الاعتكاف) البخارى مع الفتح ٤ / ٢١٩ .

(٤) التوضيح لمن التفحيف لصدر الشريعة هامش التلويح ٢ / ٢ و ٣ .

(٥) اختلف العلماء في المشهور : هل هو قسم للمتواتر أم أنه قسم منه ، أم أنه قسم من الآحاد . فذهب جمهور الخنفية إلى أن المشهور قسم المتواتر وليس قسماً منه ، وذهب الجصاص وبعض الخنفية إلى أن المشهور قسم من المتواتر ، وجمهور العلماء على أن المشهور هو قسم من أقسام خبر الآحاد ، وقالوا في تعريفه : هو ما اشتهر رأساً في القرن الثان أو الثالث ، وكان رواه في الطبقة الأولى واحداً أو أكثر ، أنظر في تفصيلات ذلك : إرشاد الفحول للشوكان ص ٤٩ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٤٥ وما بعدها .

(أ) التعريف بالحديث المتواتر :

المعتبر في وصف الحديث بالتواتر أمران ، أحدهما كثرة عدد روايته واستادهم في الرواية إلى أمر محسوس كالسماع والمشاهدة^(١) . والثاني تحقق ذلك في كافة حلقات السند الثلاث (حلقة الصحابة ، وحلقة التابعين ، وحلقة تابعي التابعين)^(٢) . وأول ذينك الأمرين يثير التساؤل عن الضابط المعتبر في كثرة عدد الرواة ، أهو ضابط عددي ؟ قال البعض بذلك^(٣) ، واضطربت أقوالهم في تحديد هذا العدد أيما اضطراب^(٤) . لكن الجمهور - ورأيهم أولى بالتأييد - لا يرى هذا الرأي ، فالمعتبر عندهم هو بلوغ عدد الرواة حداً يحيل معه العقل اتفاقهم على الكذب من غير تقييد بعدد بعينه^(٥) . والحديث المتواتر - بناء على ذلك - هو ما يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من الصحابة يؤمنون بآثارهم على الكذب عقلاً ، ثم يرويه عنهم جمع من التابعين يتصفون بذات

(١) إرشاد الفحول ص ٤٧ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٤ .

(٢) التوضيح من التنقيح لصدر الشريعة هامش التلويح ٢ / ٢ و ٣ .

(٣) كانفاضي أبو الطيب الطبري ، والجبائي ، والاصطخري ، وأبو اخذيل من المعتزلة أنظر إرشاد الفحول ص ٤٧ .

(٤) قيل يجب أن يكون الرواة أكثر من أربعة ، وقيل إن الخير لا يتواتر بأقل من خمسة ، وقيل يشترط سبعة ، وقيل عشرة وقيل اثنا عشر ، وقيل عشرين وقيل أربعين وقيل سبعين وقيل يشترط أن يكونوا ثلثمائة وبضعة عشر ، وقيل يشترط أن يكونوا خمس عشرة مائة وقيل سبع عشرة مائة ، وقيل أربع عشرة مائة .

وقد عطف الشوكان على هذه الأقوال بقوله إنها (لا ترجع إلى عقل ولا نقل ولا يوجد بينها وبين محل الخلاف حليم) أنظر : إرشاد الفحول ص ٤٧ و ٤٨ . وقال ابن التحار (وما ذكر من التقديرات تحكم لا دليل عليه) شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٣٤ .

(٥) قال الشوكان في رفض الضابط العددي (ولا يقيد ذلك - يعني التواتر - بعدد معين ، بل ضابطه حصول العلم الضروري به ، فإذا حصل ذلك علمنا أنه متواتر وإلا فلا وهو قول الجمهور) أنظر إرشاد الفحول ص ٤٧ . وقال ابن حجر العسقلاني (العدد المعين لا يشترط في التواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه) فتح الباري ١ / ١٦٤ و ١٦٥ .

الصفة ، ثم يرويه عن هؤلاء جمع من تابعي التابعين يتصفون بذات الصفة أيضاً^(١).

هذا ، ويقسم العلماء التواتر إلى نوعين : تواتر لفظي وتواتر معنوي^(٢). أما التواتر اللفظي فهو أن يجتمع من يمتنع اتفاقهم على الكذب على الإخبار عن شيء ، مع اتفاقهم على لفظه في واقعة واحدة. وأما التواتر المعنوي فإنه يعنى أن يجتمع من يمتنع اتفاقهم على الكذب على الإخبار عن شيء ، وتتباين أقوالهم فيما يخبرون به ، ولكن يكون بينها قدر مشترك ، فيحصل له التواتر لوجوده في خبر كل واحد ووقوع الاتفاق عليه ضمناً ، إذ الكل مخبرون عن ذلك المعنى المشترك ضرورة إخباراتهم عن جزئياته^(٣). وعلى كل ، فالمتواتر في السنة قليل ، حتى إن بعضهم نفاه إذا كان لفظياً^(٤). لكن الأكثر على أن حديث (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) من المتواتر اللفظي^(٥) و^(٦). وقد ذكر الدهلوي

(١) التوضيح لمن التنقيح هامش التلويح ٢/٢ ، إرشاد الفحول ص ٤٨ .

(٢) شرح الكوكب الشير ٢ / ٣٢٩ ، الإجماع ٢ / ٣٢٤ ، البحر المحيط ٦ / ١١٦ .

(٣) الإجماع ٢ / ٣٢٤ ، البحر المحيط ٦ / ١١٦ .

(٤) شرح الكوكب الشير ٢ / ٣٣٠ ، البحر المحيط ٦ / ١١٧ .

(٥) علم الحديث لابن تيمية ص ٧١ .

(٦) لقد نجعت روایات هذا الحديث التي وردت في صحيح البخاري بصفة خاصة فبين أنه جاء بخمسة ألفاظ مختلفة " الأول : قوله صلى الله عليه وسلم (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وقد أخرجه البخاري بهذا اللفظ من حديث المغيرة في باب ما يكره من النجاسة على الميت - من كتاب الجنائز (البخاري مع الفتح ١٢٥/٣ - ١٢٦) وكطرف من حديث أبي هريرة في باب (إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم - من كتاب العلم (البخاري مع الفتح ١ / ١٦١ - ١٦٣) ، ومن حديث عبد الله بن عمرو في باب ما ذكر عن ابن إسرائيل - من كتاب أحاديث الأنبياء (البخاري مع الفتح ٦ / ٣٨٨ - ٣٨٩) . اللفظ الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم (لا تكذبوا على فإنه من كذب على فليجلج النار) وقد أخرجه البخاري من حديث علي في باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم - من كتاب العلم (البخاري مع الفتح ١ / ١٦١ - ١٦٣) . اللفظ الثالث : قوله صلى الله -

التواتر باللفظ في حديث جرير بن عبد الله عن رؤية الله تعالى في الآخرة^(١) ،
وأما المتواتر المعنوي فمثاله عندنا حديث المسح على الخفين ، وهو ما صرح به

عليه وسلم (من تعد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار) وقد أخرجه البخاري من حديث أنس في باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم - من كتاب العلم (البخاري مع الفتح ١ / ١٦١ - ١٦٣) . اللفظ الرابع: قوله صلى الله عليه وسلم (من كذب على فليتبوأ مقعده من النار) ، وقد أخرجه البخاري من حديث الزبير بن العوام في باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم - من كتاب العلم (البخاري مع الفتح ١ / ١٦٢ - ١٦٣) . اللفظ الخامس: قوله صلى الله عليه وسلم (من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار) ، وقد أخرجه البخاري من حديث سلمة في باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب العلم (البخاري مع الفتح ١ / ١٦٣) .

وبتحليل التباين في ألفاظ هذه الروايات بين أن بعض رواياته صرحت بقيد العمد حين حلت روايات أخرى من ذكر هذا القيد ، كما أن بعض الروايات صرحت بلفظ الوعيد بالنار ، حين لم تصرح روايات أخرى بذلك . ومن جهة أخرى وردت بعض الروايات بلفظ الخير (من كذب - من تعد على كذباً - من يقل على) ، حين جاءت روايات أخرى بلفظ الطلب (النهي) (لا تكذبوا على) .

أضف إلى ما تقدم أن ابن حجر العسقلاني بعد أن استعرض طرق رواية هذا الحديث الواردة في الصحيحين وفي غيرها عقب قائلاً (ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونازع بعض مشايخنا في ذلك ، قال لأن شوط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة ، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها) أنظر فتح الباري ١ / ١٦٥ .

هنا ، ونحن نفهم من كلام ابن حجر أن بعض العلماء نازع في إثبات صفة التواتر لهذا الحديث - وإن كان ابن حجر قد أحاب على الدعوى - إلا أنه يبقى أنه إذا كان ثبوت أصل صفة التواتر محل منازعة فلأن تكون صفة التواتر اللفظي محل منازعة - هي الأخرى - أولى ، لا سيما في ضوء ما استبان لنا من اختلاف الرواة في لفظه فتأمل .

(١) حجة الله البالغة ١ / ١٣١ ، عكس ذلك ابن تيمية الذي عده من المتواتر المعنوي أنظر علم الحديث ص ٧١ ، ٧٢ . هذا وحديث رؤية الله تعالى في الآخرة أخرجه البخاري من حديث جرير بن عبد الله في كتاب الصلاة في بطلان فضل صلاة العصر وفضل صلاة الفجر ، ولفظه في الأول (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا) (أنظر : البخاري مع الفتح ٢ / ٢٦) . ولفظه في الثان (أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أولاً تضاهون - في رؤيته ... إلخ الحديث) (أنظر : البخاري مع الفتح ١ / ٤٢) .

جمع من الحفاظ ، فقد أحصى بعضهم روايته فجاوزوا الثمانين ، ومنهم العشرة .
وفى ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري : حدثني سبعون من الصحابة
بالمسح على الخفين ^(١) . ومن أمثلته كذلك رفع اليدين في الدعاء ، إذ أن مجموع
روايات هذا الحديث ، وورودها في وقائع مختلفة ، مع اشتراكها في أمر واحد -
هو رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه عند الدعاء - يجعل هذه السنة من قبيل
المتواتر المعنوي ^(٢) .

(ب) الحديث المشهور :

الحديث المشهور هو الحديث الذي يرويه عن الرسول صلى الله عليه وسلم
واحد أو أكثر من الصحابة ، دون أن يبلغ عددهم حد التواتر ، ثم يرويه

(١) أنظر : فتح الباري ١ / ٢٤٤ .

(٢) حديث رفع اليدين في الدعاء أخرجه البخاري من حديث أبي موسى الأشعري في قصة قتل أبي عامر الأشعري ،
وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاهما فتوضأ ثم رفع يديه فقال " اللهم اغفر لعبيد أبي عامر " (باب غزوة
أوطاس - كتاب المغازي) أنظر : البخاري مع الفتح ٨ / ٣٥ . وأخرجه البخاري أيضاً من حديث سام عن أبيه في
قصة بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة وإقدامه على قتل من صأ منهم ، وفيه أن النبي
صلى الله عليه وسلم لما بلغه ذلك رفع يديه فقال " اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد " مرتين (باب بعث النبي صلى
الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة - كتاب المغازي) أنظر : البخاري مع الفتح ٨ / ٤٦ - ٤٧ .
وأخرجه أيضاً من حديث أنس بن مالك (في باب الاستسقاء في المسجد الجامع - أبواب الاستسقاء - كتاب
العديد) قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم اسقنا اللهم اسقنا . أنظر : البخاري
مع الفتح ٢ / ٤٠٣ . وقد عد ابن تيمية أحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث اخوض وأحاديث نبع الماء من
بين أصابعه صلى الله عليه وسلم من قبيل المتواتر المعنوي أنظر : ابن تيمية ، علم الحديث ، تحقيق موسى محمد علي ،
عام الكتب بيروت ط ثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ص ٧١ و ٧٢ .

ويلاحظ أن المدقق يجد أن التواتر في السنة العملية أكثر منه في السنة القولية ، فقد تلقى الصحابة رضوان الله عليهم
شعائر الدين وتكاليفه العملية عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة أو بالسماع جموعاً عن جموع ، من غير
اختلاف في عصر عن عصر ، ولا في قطر عن قطر . راجع : الشيخ عبد الوهاب خلاص ، أصول الفقه ، ص ٤١ .

عنهم جمع من التابعين يصل عددهم إلى حد التواتر ، ثم ينقله عنهم جمع من تابعي التابعين يصل عددهم إلى حد التواتر . ويشترط في رواية كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث أن يمتنع عقلاً اتفاقهم على الكذب ^(١).

ومفاد ذلك ، أن المقصود بالاشتهار الرواية التي تصل إلى حد التواتر في القرنين الثاني والثالث الهجريين (أي في عصر التابعين وتابعيهم) . أما الأحاديث التي لم تشتهر في هذا العصر ، ولكنها اشتهرت فيما بعد ، حينما نشطت حركة تدوين السنة ، فإنها تظل أحاديث آحاد ^(٢). ومن هذا القسم بعض الأحاديث التي رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب أو عبد الله بن مسعود أو أبو بكر الصديق ، ثم رواها عن أحد هؤلاء جمع لا يتفق أفرادهم على كذب ، مثل حديث " إنما الأعمال بالنيات " وحديث " بنى الإسلام على خمس " وحديث " لا ضرر ولا ضرار " ^(٣).

(جـ) أحاديث الآحاد :

أحاديث الآحاد ، أو خبر الخاصة - كما يسميها الشافعي ^(٤) - هي ما رواه واحد أو أكثر من الصحابة لا يبلغ عددهم درجة التواتر ، ثم رواه عنهم واحد أو أكثر من التابعين لا يبلغ عددهم درجة التواتر ، ثم نقله عنهم واحد أو أكثر من

(١) التوضيح لمن التفتيح هامش التلويح ٢ / ٢ .

(٢) التوضيح لمن التفتيح هامش التلويح ٢ / ٢ ، وأنظر : الشيخ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، ق ٩٧ ص ١٠٨ ، د. صوفى أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، ط ١٩٩٥ م ص ٥٥ .

(٣) الشيخ عبد الوهاب خلاف ، أصول الفقه ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) الرسالة ، رقم ٩٩٨ وما بعدها ص ٣٦٩ وما بعدها .

تتابعي التابعين لا يبلغ عددهم درجة التواتر كذلك ^(١). ومعنى هذا أن أحاديث الأحاد وصلت إلينا بسند طبقاته الثلاث أحاد لا جموع التواتر . ومن هذا القسم أكثر الأحاديث التي جمعت في كتب السنة ^(٢).

النتائج المترتبة على هذا التقسيم :

تخلص النتائج المترتبة على هذا التقسيم في أن الحديث المتواتر قطعى ورود عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن تواتر النقل يفيد الجزم والقطع بصحة الخبر ، ومن ثم يجب العمل به ^(٣). أما الحديث المشهور ، فإنه يوجب علم طمأنينة ، وهى زيادة توطين وتسكين يحصل للنفس على ما أدركته ، فإن كان ما أدركته يقينياً ، فاطمئنانيا : زيادة هذا اليقين وكماله ، كما يحصل للمتيقن بوجود مكة بعدما يشاهدها ، وإن كان ما أدركته ظنياً ، فاطمئنانيا : رجحان جانب الظن بحيث يكاد يدخل في حد اليقين. وحاصل ذلك : سكون النفس عن الاضطراب بشبهة إلا عند ملاحظة كونه أحاد الأصل ، فالمشهور فى اتصاله شبهة صورة ، لكونه أحاد الأصل ، لا معنى ، لأن الأمة تلقته بالقبول فأفاد حكماً دون اليقين وفوق أصل الظن ، وما ذلك إلا لأن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم تنزهوا عن وصمة الكذب ، أى أن الغالب الراجح من حالهم الصدق ، فيحصل الظن بمجرد أصل النقل عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم يحصل زيادة رجحان بدخوله - بعد عصر الصحابة - فى حد التواتر وتلقيه الأمة بالقبول

(١) التوضيح لمن التنقيح هامش التلويح ٢ / ٢ .

(٢) الشيخ عبد الوهاب خلاف ، أصول الفقه ، ص ٤٢ ، د. صوفى أبو طالب ، تطبيق الشريعة الإسلامية ، ص ٥٦ .

(٣) التلويح على التوضيح للتفتازانى ٢ / ٣ .

فيوجب علم طمأنينة^(١)، ولهذا جعل فقهاء الحنفية المشهور في حكم المتواتر ، فيخصص به عام القرآن ويقيد به مطلقه^(٢).

وأما خبر الواحد ، فإنه ظني الثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن هذا الظن ترجح بما توافر في الرواية من العدالة وتمام الضبط ، وغلبة الظن تكفي في وجوب العمل بها ، وأكثر الأحكام مبنية على الظن الراجح ، ولو التزم القطع في كل حكم من الأحكام العملية لتعذر ذلك وأصاب الناس الحرج^(٣).

ثالثاً : تقسيم السنة من حيث مقامها من الكتاب :

السنة - من حيث مقامها من الكتاب - على ثلاثة أوجه ، سنة موافقة لما في الكتاب ، وسنة مبيّنة لما في الكتاب ، وسنة منشئة لحكم لم يرد في الكتاب^(٤).

(أ) السنة الموافقة لما في الكتاب :

ونعني بذلك السنة التي تكون موافقة لما في الكتاب من كل وجه ، بحيث يكون توارد الكتاب والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها . فالسنة - في هذا الضرب - تردد الحكم الوارد في القرآن وتؤكد ، فيكون لهذا الحكم دليلان أحدهما من الكتاب والآخر من السنة .

- قال أبو الوليد ابن رشد (لم يقع خلاف في أن التواتر يفيد اليقين إلا بمن لا يؤبه به) البحر المحيط ٦ / ١٠٤ .

(١) التلويح على التوضيح للفتازان ٣ / ٢ .

(٢) الشيخ عبد الوهاب خلاف ، أصول الفقه ص ٤٢ .

(٣) في ذات المعنى البحر المحيط ٦ / ١١٨ .

(٤) أعلام الموقعين ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة المبسوط ط ثالثة ١٤٠٠ هـ السلسلة

والسنة الموافقة لما في الكتاب المقررة لما ورد فيه لا تدخل تحت حصر، ونضرب مثلاً لذلك بالأمر بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام ، فقد ورد الأمر بذلك في الكتاب ، فقال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ^(١) وقال (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ^(٢) وقال سبحانه (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ^(٣). ومن جهة أخرى ، جاء الأمر بذلك أيضاً في السنة المطهرة ، فقال صلى الله عليه وسلم (بنى الإسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان) ^(٤).

(ب) السنة المبينة لما في الكتاب :

ونعنى بذلك السنة المبينة لما في الكتاب بأية صورة من صور البيان ، وهى المهمة التى أشار إليها المولى عز وجل بقوله عز اسمه (وأنزلنا إليك الذكر

(١) الآيتان ٤٣ و ١١٠ من سورة البقرة ، والآية ٧٧ من سورة النساء ، والآية ٥٦ من سورة النور ، والآية ٢٠ من سورة المزمل ، وقد ورد الأمر بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة مقروناً بالفاء فى قوله تعالى (فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فى الآيتين ٧٨ من سورة الحج و ١٣ من سورة المجادلة .

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٤) أخرجه البخارى عن ابن عمر فى باب دعاؤكم إيمانكم من كتاب الإيمان ، أنظر : البخارى مع الفتح ١ / ٤٢ .

لتبيين للناس ما نزل إليهم^(١)، قال الشاطبي (السنة راجعة في معناها إلى الكتاب ، فهي تفصيل مجمله وبيان مشكله وبسط مختصره)^(٢) وأوضح في موضع آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مبيناً بقوله وفعله وإقراره^(٣). وبيان السنة لما في القرآن - من حيث الأسلوب الذي يتم به - على ضربين ، بيان بالقول وبيان بالفعل .

أما البيان بالقول فإنه على ثلاثة أوجه ، أحدها تفسير نص الكتاب ، مثال ذلك ، تفسيره صلى الله عليه وسلم الحساب اليسير بأنه " العرض " ^(٤)، وتفسيره الخيط الأبيض والخيط الأسود بسواد الليل وبياض النهار ^(٥)، وتفسيره

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل .

هذا ، ويقول الأوزاعي في تأكيد هذه المهمة (الكتاب أخرج إلى السنة من السنة إلى الكتاب) ويقول ابن عبد البر (إنما نقضى عليه وتبين المراد منه) ويقول يحيى بن أبي كثير (السنة قاضية على الكتاب) ، أنظر إرشاد الفحول ص ٣٣ ، البحر المحيط ٦ / ١١ .

(٢) الموافقات ٤ / ١٢ و ٢٠ و ٢١ .

(٣) الموافقات ٣ / ٣٠٨ .

(٤) نعم عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس أحد يحاسب إلا هلك) فأتت قلت يا رسول الله جعلني الله فداؤك ، أليس يقول الله عز وجل " فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً " قال " ذلك العرض يعرضون ومن نوقش الحساب هلك " أخرجه البخاري في تفسير سورة الانشقاق - كتاب التفسير - باب فسوف يحاسب حساباً يسيراً ، وأخرجه عنها بلفظ آخر في باب من نوقش الحساب عذب - من كتاب الرقاق . راجع على التوالي ج ٨ ص ٥٦٦ ، ج ١١ ص ٣٣٧ و ٣٣٨ من البخاري مع فتح الباري ، وأنظر أعلام الموقعين ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٥) فمن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال (لما نزلت " حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر " ، عدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستين لي ، ففقدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال " إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار " أخرجه البخاري في باب قول الله عز وجل " وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود " من كتاب الصوم . أنظر البخاري مع الفتح ٤ / ١٠٦ .

الظلم بالشرك^(١) ، وتفسيره المراد بالشجرة التي لا يتحات ورقها ، والتي تؤتي أكلها كل حين بالنخلة^(٢) ، وتفسيره تثبیت المؤمنين بالقول الثابت في الآخرة بأنه عند السؤال في القبر^(٣) ... إلخ^(٤) . والثاني : تخصيص

(١) فعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال لما نزلت هذه الآية " الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم " شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : أين لم يلبس إيمانهم بظلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنه ليس بذلك ، ألا تسمع إلى قول لقمان لابنه " إن الشرك لظلم عظيم " أخرجه البخارى في تفسير سورة لقمان ، وأخرجه بلفظ آخر في كتاب الإيمان - باب ظلم دون ظلم . أنظر على التوالى : البخارى مع فتح البارى ٨ / ٤١٦ ، ١ / ٧٣ و ٧٤ . وأنظر أعلام الموقعين ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) فعن ابن عمر رضى الله عنهما قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " أخبروني بشجرة تشبه - أو كالرجل المسلم - لا يتحات ورقها ولا ولا ولا ، تؤتي أكلها كل حين " قال ابن عمر ، فوقع في نفسى أنها النخلة ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان ، فكرهت أن أتكلم ، فلما لم يقوونا شيئاً ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " هي النخلة " ، أخرجه البخارى في تفسير سورة إبراهيم باب قوله كشجرة طيبة - من كتاب التفسير ، أنظر البخارى مع الفتح ٨ / ٣٠٤ .

(٣) فعن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - فذلك قوله " يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة " أخرجه البخارى في باب يثبت الله الذين آمنوا - تفسير سورة إبراهيم - من كتاب التفسير ، أنظر البخارى مع الفتح ٨ / ٣٠٥ .

(٤) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الطلاق (فتلك العدة انى أمر الله أن تطلق لها النساء) ، تفسيراً لقوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ، رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر (باب طلاق السنة - كتاب الطلاق) الحديث رقم ٥٥٤ ص ١٨٦ .

ومنه أيضاً ما روى عن ابن عباس قال (لتركن طبقاً عن طبق) : حالاً بعد حال ، قال هذا نيكم صلى الله عليه وسلم . (أخرجه البخارى في باب لتركن طبقاً عن طبق في تفسير سورة الانشقاق - من كتاب التفسير) أنظر البخارى مع الفتح ٨ / ٥٦٧ .

ومنه أيضاً ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا رآها الناس آمن من عليها ، فذاك " حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل " أخرجه البخارى في باب لا ينفع نفساً إيمانها في تفسير سورة الأنعام - من كتاب التفسير . أنظر البخارى مع الفتح ٨ / ٢٣٩ .

عموم ^(١) نص الكتاب ، مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) ^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (القاتل لا يرث) ^(٣) ، فهما مخصصان لعموم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) ^(٤) ، فهي شاملة للولد المؤمن والكافر ، القاتل وغير القاتل ، فبينت السنة أن الولد الكافر والقاتل ليسا مرادين من الآية ^(٥) ، ومثاله أيضا رجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا حين شهد على نفسه أربع مرات بالزنى ^(٦) ، فهذه السنة خصصت عموم قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ^(٧) ، إذ الآية عامة تتناول كل زان وكل زانية ، محصن أم غير محصن ،

(١) أنعم عبد الأصوين هو النصف الموصوع وضعه واحدٌ كثير غير محصور معرق جميع ما ينح له . انظر : التلويح للتفتازان ١ / ٣٢ . وأنظر في الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص : إرشاد الفحول للشوكان ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) أخرجه البخاري في باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم - من كتاب الفرائض . أنظر البخاري مع الفتح ١٢ / ٤١ . وابن ماجة في باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك - من كتاب الفرائض ، الحديث رقم ٢٧٢٩ ، أنظر سنن ابن ماجة ٢ / ٩١١ . وروى مالك في الموطأ بسنده عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يرث المسلم الكافر) موطأً باب لا يرث المسلم الكافر - من كتاب الفرائض . الحديث رقم ٧٢٨ ص ٢٥٥ .

(٣) أخرجه ابن ماجة عن أبي هريرة (باب ميراث القاتل - من كتاب الفرائض) الحديث رقم ٢٧٣٥ ح ٢ ص ٩١٣ .

(٤) الآية الحادية عشرة من سورة النساء .

(٥) الرسالة للشافعي ، رقم ٢١٤ ص ٦٥ .

(٦) أخرج البخاري هذه القصة عن جابر عبد الله الأنصاري في باب رجم المحصن - من كتاب المغازي من أهل الكفر والردة . أنظر البخاري مع الفتح ١٢ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٧) الآية الثانية من سورة النور .

فخص هذا العموم بفعله صلى الله عليه وسلم ، وغدا غير متناول حد المحصن ^(١) ، ومثاله كذلك ، قوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن الوضوء بماء البحر (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) ^(٢) ، فهذا الحديث مخصص لعموم قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) ^(٣) . والثالث : تقييد مطلق نص الكتاب ، كقوله صلى الله عليه وسلم (الثلث والثلث كثير) ^(٤) ، فهو تقييد لمطلق قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) ^(٥) ، الذي يشمل كل ما يوصى به أي كان قدره ، فقيد هذا الإطلاق بالحديث المذكور الذي منع الوصية بأكثر من الثلث ^(٦) .

وأما البيان بالفعل ، فمثاله قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمار حين تمرغ في الصعيد كما تمرغ الدابة (إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه) ^(١) . فهذا بيان منه صلى الله عليه وسلم لشريعة التيمم المنصوص عليها في قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا

(١) إرشاد الفحول للشوكان ص ١٥٧ .

(٢) رواه الخمسة وقال الترمذي حسن صحيح ، أنظر متقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ١ / ١٤ (باب طهورية ماء البحر - من كتاب الطهارة) . وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أحل لنا ميتان ودملك ، فأما الميتان فالحوت والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال) رواه أحمد وأبو داود والدارقطني : متقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر - أبواب الصيد) ح ٨ ص ١٤٧ .

(٣) المائدة رقم ٣ .

(٤) متقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والإيصاء للوارث - كتاب الوصايا) ح ٦ ص ٣٧ .

(٥) الآية ١١ من سورة النساء .

(٦) الرسالة للشافعي ، رقم ٢١٧ و ٢١٨ ص ٦٥ ، نيل الأوطار ٦ / ٣٩ .

بوجوهكم وأيديكم منه) ^(١). ومثاله أيضا أن عدد مرات غسل الأعضاء في الوضوء لم ينص عليه الكتاب ، فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) ^(٢) ، فبينت السنة عدد مرات غسل ما يغسل من الأعضاء ، فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة ^(٣) ، وتوضأ مرتين مرتين ^(٤) ، وتوضأ ثلاثا ثلاثا ^(٥).

ج - السنة المنشئة لما ليس في القرآن من أحكام :

والمقصود بالسنة المنشئة السنة التي تقرر حكما لم ينص عليه القرآن ^(٦)، مثال ذلك : تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها ^(٧)، وتحريم

(١) أخرجه البخاري (باب التيمم ضربة من كتاب التيمم) أنظر البخاري مع الفتح ١ / ٣٦٢ .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٤) أخرجه البخاري عن ابن عباس (باب الوضوء مرة مرة - من كتاب الوضوء) أنظر البخاري مع الفتح ١ / ٢٠٧ .

(٥) أخرجه البخاري عن عبد الله بن زيد (باب الوضوء مرتين مرتين - من كتاب الوضوء) أنظر البخاري مع الفتح ١ / ٢٠٧ .

(٦) أخرجه البخاري من حديث عثمان بن عفان (باب الوضوء ثلاثا ثلاثا - من كتاب الوضوء) أنظر البخاري مع الفتح ١ / ٢٠٨ .

(٧) أشار ابن القيم إلى هذا القسم بقوله (الثالث ، أن تكون - أي السنة - موجهة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمته لما سكت عن غريمه) أنظر أعلام الموقعين ٢ / ٣٠٧ . وقال الشافعي (ومنها - أي السنة - ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس لله فيه نص حكم) الرسالة رقم ٥٨ ص ٢٢ . وانظر الفقرات من ٣٠١ - ٣٠٣ ص ٩٢ . أما الشافعي فإنه يقول (ليس في السنة أمر إلا وأصله في القرآن) الموافقات ٤ / ١٢ وما بعدها .

(٨) فمن جابر رضى الله عنه قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها (رواه البخاري) (في باب لا تنكح المرأة على عمتها - من كتاب النكاح) أنظر : البخاري مع الفتح ٩ / ١٣١ .

الحرر الأهلية وكل ذى ناب من السباع^(١)، والعقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر^(٢). وتحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال^(٣). وتحريم الرضاعة ما تحرمه الولادة^(٤).

وفى وجوب اتباع هذا النوع من السنة قال ابن القيم (فما كان منها - أى من السنة - زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه ولا تحل معصيته . وليس هذا تقدماً لها على كتاب الله ، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله ، ولو كان رسول الله لا يطاع فى هذا القسم لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به ، وأنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة تختص به ، وقد

(١) مع ابن عمر رضى الله عنهما فى الرسول صلى الله عليه وسلم عن خوم اخمر الأهلية يوم خيبر ، أخرجه البخارى (فى باب خوم اخمر الأنسية - من كتاب الذبائح) أنظر البخارى مع الفتح ٥٣٧/٩ . وعن أن ثعلبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع ، أخرجه البخارى فى باب أكل كل ذى ناب من السباع - من كتاب الذبائح) أنظر البخارى مع الفتح ٥٤٠ / ٩ .

(٢) فعن أن حنيفة قال سألت علياً رضى الله عنه هل عندكم شئ ما ليس فى القرآن وقال مرة ما ليس عند الناس ، فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما فى القرآن ، إلا فهما يعطى رجل فى كتابه وما فى الصحيفة ، قلت : وما فى الصحيفة ؟ قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر (أخرجه البخارى فى باب العاقلة - من كتاب الديات) أنظر البخارى مع الفتح ٢٠٧ / ١٢ .

(٣) فعن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عن لبس الحرير . وعن ابن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لبس الحرير فى الدنيا لن يلبسه فى الآخرة) . وعن الثراء بن عازب قال (نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع : هى عن خاتم الذهب - أو قال حلقة الذهب - وعن الحرير) أخرجه الثلاثة البخارى فى كتاب اللباس (باب : لبس الحرير للرجال) بالنسبة للحديثين الأولين (وباب خواتم الذهب) بالنسبة للثالث (أنظر البخارى مع الفتح ٢٣٤ / ١٠ و ٢٣٧ و ٢٥٩ على التوالي .

(٤) قال النبي صلى الله عليه وسلم (الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) أخرجه البخارى عن عائشة (فى باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم - من كتاب النكاح) أنظر البخارى مع الفتح ١١٤/٩ .

قال الله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ^(١). وقال الشافعى فى رسالته (وكل ما سن فقد ألزما الله اتباعه ، وجعل فى اتباعه طاعته ، وفى العنود عن اتباعها معصيته التى لم يعذر بها خلقا) ^(٢).

حجية السنة المطهرة والرد على المبطلين

أولاً : شبهة المخالفين والرد عليها :

(أ) شبهة عرض السنة على القرآن وتضييق دائرة حجية السنة :

تأتى السنة فى الرتبة التالية لرتبة الكتاب ، فهى المصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد كتاب الله تعالى ^(٣). لكن نفرا ممن أعمى الله بصيرتهم - قديماً ^(٤) وحديثاً - يزعمون باطلا باسم التماس الحق ، وجوب الاكتفاء بالقرآن الكريم والسنة العملية المتواترة التى تتأقلمها المسلمون جيلاً بعد جيل نقلاً عملياً فقط ، أما ما صدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قول أو تقرير أو فعل سوى ذلك ، فقد كان باعتباره إماماً للمسلمين وبقدر ما تمليه مصلحتهم ، فهو اجتهد منه

(١) أعلام الموقعين ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) الرسالة رقم ٢٩٤ ص ٨٨ .

(٣) الموافقات للشاطى ٤ / ٧ وما بعدها ، الرسالة للشافعى ص ٩١ وما بعدها .

(٤) هذا الادعاء الكاذب ليس محدثاً فى عصرنا هذا ، بل إن جذوره ترجع إلى عصر الأنسنة الأربعة كما قرر

السيوطى ، انظر مؤلفه : مفتاح اللجنة فى الاحتجاج بالسنة ، ط الثالثة ١٤٠٠ هـ - السلفية ص ٣ - ٤ .

د/ محمد عبدالشاقى إسماعيل - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

صلى الله عليه وسلم يتغير تبعاً للمصلحة^(١). ويستدلون على ذلك بحديث (ما جاءكم عنى من حديث فاعرضوه على القرآن ، فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به وإلا فردّوه)^(٢).

ولعمري فقد تتبأ الرسول صلى الله عليه وسلم بمقولة هؤلاء المبطلين قبل أن تلوكلها ألسنتهم ، فقال صلى الله عليه وسلم (يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثى فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه ، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله)^(٣). وفي رواية أخرى (لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا أدري ، ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه)^(٤) . وبمناسبة ذكرنا لهذه الدعوى ، نناقش - فيما يلى - مستند القائلين بها ، ثم نعقب على ذلك بذكر الأدلة المثبتة لحجية السنة بكافة صورها.

(١) مشار إلى ذلك لدى الشيخ مناع القطان تاريخ التشريع الإسلامى ، ص ٨٢ وما بعدها ، د. محمد رجب الميوى ، الشافعى يذب عن السنة المطهرة ، مقال فى مجلة منبر الإسلام س ٦٠ ع ٨ (سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ص ٤٦ ؛ ما بعدها ، وانظر كتاب جماع العلم للشافعى : الأم ٧ / ٢٧٨ .

(٢) السيوطى ، مفتاح الجنة ، ص ٣ - ٤ ؛ والشافعى فى الرسالة بلفظ آخر ص ٢٢٤ .

(٣) أخرجه ابن ماجة عن المقدم بن معد يكرب الكندى (باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعليظ على من عارضه - من أبواب المقدمة) سنن أبى ماجة ١ / ٦ ، اخذت رقم ١٢ .

(٤) رواد ابن ماجة عن أبى رافع (فى باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعليظ على من عارضه - من أبواب المقدمة) السنن ١ / ٦ - ٧ رقم ١٣ .

(ب) مناقشة شبهة عرض السنة على القرآن وتفنيدها :

وحديث عرض السنة على القرآن ورد من أوجه مختلفة ساقها السيوطي - في مفتاح الجنة - بأسانيدها ، وناقشها واحدا تلو الآخر ، وانتهى إلى ضعفها جميعا ^(١). ونقل عن البيهقي قوله ببطلان هذا الحديث وعدم صحته ، وأنه ينعكس على نفسه بالبطلان ، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن ^(٢). وقد نقل الشوكاني وغيره عن يحيى بن معين أن ما يروى عن طريق ثوبان في الأمر بعرض الأحاديث على القرآن موضوع وضعته الزنادقة ^(٣). وقال الشافعي في هذا الشأن " مارواه أحد عمن يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبير " ^(٤). ونقل العلماء عن عبد الرحمن بن مهدي قوله إن الزنادقة والخوارج وضعوا حديث " ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله الخ الحديث " ^(٥). وقد عارض هذا الحديث قوم فقالوا : عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فخالفه ^(٦)، لأننا وجدنا في كتاب الله " وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " ^(٧). ووجدنا فيه " قل إن كنتم تحبون الله

(١) السيوطي ، مفتاح الجنة ، ص ١٣-١٦.

(٢) السيوطي ، مفتاح الجنة ، ص ٦.

(٣) الشوكاني ، إرشاد الفحول ، ص ٣٣ ؛ الزركشي ، البحر المحيط ٧/٦.

(٤) الرسالة ، ص ٢٢٥ رقم ٦١٨.

(٥) نقل ذلك عنه الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٣٣ ، والشاطبي في الموافقات ١٨/٤ ؛ والزركشي في البحر المحيط ٨/٦.

(٦) الزركشي ، البحر المحيط ٨/٦ ؛ الشاطبي ، الموافقات ١٩/٤.

(٧) الآية السابعة من سورة الحشر.

فاتبعوني يحببكم الله " ^(١)، ووجدنا فيه " من يطع الرسول فقد أطاع الله " ^(٢). هذا ، وقد ناقش الشيخ / أحمد محمد شاكر هذا الحديث ، فقال " هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة ، كلها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح شئ منها للاحتجاج أو الاستشهاد . وقد كتب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم ، في هذا المعنى فصلاً نفيساً جداً ، في كتاب الأحكام وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب ، وأبان عن عللها فشفى " ^(٣)، وقال الشاطبي " ما احتجوا به من حديث لم يصح في النقل فلا حجة به لأحد " ^(٤).

هذا وقد انتصب ابن القيم - بما أوتي من قوة الحجة - للدفاع عن السنة والذود عنها ، فاحتج - في معرض تفنيد الشبهة المذكورة - بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ^(٥) . وقال ما نصه " أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله ، وأعاد الفعل إعلماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب ، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً ، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه ، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه ، ولم يأمر بطاعة أولى الأمر استقلالاً ، بل حذف الفعل وجعل

(١) الآية رقم ٣١ من سورة آل عمران.

(٢) الآية رقم ٨٠ من سورة النساء.

(٣) تحقيق الشيخ محمد أحمد شاكر لرسالة الشافعي الأصولية هامش رقم ٤ ص ٢٢٤.

(٤) المرافقات ٢١/٤. وقال الشوكان في أدلة من رد خير الواحد ما نصه "وعلى الجملة لم يأت من مخالف في

العمل بخير الواحد بشئ يصلح للتمسك به" إرشاد الفحول ص ٤٩.

(٥) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

طاعتهم في ضمن طاعة الرسول ، ايذانا بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول ، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة (١). وخلاصة كل ما تقدم ، أن حديث عرض السنة على القرآن لا يصلح للاحتجاج به على نفى حجية السنة المطهرة (من حيث سنده) ، ولا يستقيم مع نص القرآن (من حيث مضمونه) ، فما هي الأدلة التي يمكن أن تساق في مقام التدليل على حجية السنة بكافة صورها ؟ ذلك ما نشير إليه فيما يلي :

ثانياً : أدلة حجية السنة :

(أ) أدلة حجية السنة بصفة عامة :

١ - أن الله تعالى فرض في كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأمر بطاعته وحذر من مخالفته ، فقال سبحانه وتعالى في سورة النساء (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) (٢). والرد إلى الله تعالى هو الرد إلى القرآن ، والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم - بعد وفاته - هو تحكيم سنته كما قال العلماء (٣) ، وقال سبحانه في وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم (فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون) (٤). واعتبر طاعته صلى الله

(١) أعلام الموقعين ١ / ٤٨ ، وفي ذات المعنى فتح الباري ١٣ / ٩٥ .

(٢) الآية رقم ٥٩ .

(٣) وقد نقل ابن القيم الإجماع على ذلك ، أنظر : أعلام الموقعين ١ / ٤٩ - ٥٠ .

(٤) الآية رقم ١٥٨ من سورة الأعراف .

عليه وسلم من دلائل الإيمان ، فقال سبحانه (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ^(١). وقال أيضا (وما كان لمؤمن ولا لمؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) ^(٢). وجعل طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له سبحانه فقال (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ^(٣)، وحذر من مخالفته متوعدا المخالفين بالعذاب الأليم فقال سبحانه (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ^(٤).

٢ - أن الله تعالى قال في سورة آل عمران (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) ^(٥)، مع أي سواها ذكر فيهن الكتاب والحكمة ، أحصاها الشافعي في رسالته ^(٦)، ثم عقب عليها مقررًا أن الله تعالى (ذكر الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة ، فسمعت من أرضاه من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا يشبه ما قال والله أعلم ، لأن القرآن ذكر ، وأتبعته الحكمة ، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب

(١) الآية رقم ٦٥ من سورة النساء .

(٢) الآية رقم ٣٦ من سورة الأحزاب .

(٣) الآية رقم ٨٠ من سورة النساء .

(٤) الآية رقم ٦٣ من سورة النور .

(٥) الآية رقم ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٦) هي الآيات : ١٢٩ و ١٥١ و ٢٣١ من سورة البقرة ، و ١١٣ من سورة النساء ، و ٣٤ من سورة الأحزاب ، و ٢ من سورة الجمعة ، راجع الرسالة من ص ٧٦ - ٧٩ ، وانظر في الإشارة إلى بعض هذه الآيات كتاب جماع العلم للشافعي : الأم ٧ / ٢٧٤ .

والحكمة ، فلم يجز - والله أعلم - أن يقال الحكمة ها هنا إلا سنة رسول الله ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسوله ، وحتم على الناس اتباع أمره ، فلا يجوز أن يقال لقول : فرض إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله ، لما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونا بالإيمان به ، وسنة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد : دليلا على خاصه وعامه ، ثم قرن الحكمة بها بكتابه فأتبعها إياه ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله^(١).

٣ - أنه لولا ثبوت الحجة بالسنة لما ندب صلى الله عليه وسلم من سمع مقالته إلى تبليغها لمن لم يسمعها ، لكنه ندب إلى ذلك ، ففي صحيح البخارى عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (ليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه)^(٢) ، فدل ذلك على أنه لا يأمر أن يبلغ عنه إلا ما تقوم به الحجة على من بلغ إليه ، لأنه إنما يبلغ عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة فى دين ودنيا ، كما قال السيوطى فى مفتاح الجنة والشافعى فى الرسالة^(٣).

(١) الرسالة ص ٧٨ - ٧٩ البنود من ٢٥٢ - ٢٥٧ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخارى فى (باب قول النبى صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع - من كتاب العلم) أنظر البخارى مع الفتح ١/١٢٨ - ١٢٩ ، وأخرجه عنه ابن ماجه بلفظ (ليبلغ الشاهد الغائب ، فإنه رب مبلغ يبلغه ، أوعى له من سامع) باب من بلغ علما - من أبواب المقدمة . أنظر سنن ابن ماجه ١/ ٨٥ رقم ٢٣٣ .

(٣) مفتاح الجنة ص ٥ وما بعدها ، الرسالة ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

٤ - أنه لو لم تجب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما لم ينص عليه القرآن ، لسقطت طاعته المختصة به ، والله تعالى يقول في سورة النساء (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ^(١) ، فدل على وجوب طاعته فيما سكت القرآن عن إيراد حكمه ، كما قال ابن قيم الجوزية ^(٢).

٥ - أن كل فريضة فرضها الله تعالى في كتابه كالْحج والصلاة والزكاة لولا بيان الرسول صلى الله عليه وسلم ما كنا نعرف كيف نأتيها ، ولا كان يمكننا أداء شيء من العبادات ^(٣) ، وقد روى عن عمران بن حصين أنه قال لرجل ، إنك امرؤ أحمق ، أتجد في كتاب الله الظهر أربعة لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد إليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك.

(ب) أدلة حجية خير الواحد بصفة خاصة :

في ذبّه عن السنة المطهرة ، ضمن الشافعي كلا من رسالته الأصولية ، وكتاب جماع العلم ، البرهان الساطع والحجة الدامغة التي نقضت قول المبطلين وشبهة المخالفين الذين أنكروا حجية خير الأحاد ^(٤). ألا تراه يخصص بابا - في

(١) الآية رقم ٨٠ من سورة النساء .

(٢) أعلام الموقعين ٢ / ٣٠٨ .

(٣) الزركشي ، البحر المحیط ٦ / ٨ .

(٤) منكرُوا حجة خير الواحد طائفتان ، أنكرت أولاهما حجته بإطلاق ، ومن ثم انتهوا إلى عدم وجوب العمل به مطلقا (هذا ما يراه القاشان والرافضة وابن داود وبعض القدريّة) فيما قصرت الثانية حجته على حالات دون أخرى ، وهؤلاء اختلفوا في تحديد ذلك ، فرأى البعض عدم قبول خير الواحد في السنن والديانات وقبوله في غير ذلك من أدلة الشرع (وقد حكى الماوردي هذا الرأي عن الأصم وابن عليه) . حين ذهب المناكية إلى عدم قبول خير الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة ، أما الخنفيه فإن أكثرهم لا يقبله فيما نعم به البلوى ، أو فيما يخالفه -

رسالته الأصولية - لتثبيت خبر الواحد ضمنه موضوعان ، أحدهما شروط قيام الحجة بخبر الخاصة ^(١) ، كما أسماه هو . والثاني الدلائل التي تقطع بوجوب العمل بخبر الواحد إذا صحت نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ليس هذا فقط ، فقد عقد - رحمه الله - بابا في كتاب جماع العلم ، حكى فيه قول من رد خبر الخاصة ، وناقشه مناقشة مستفيضة ، انتهت بعدول محاوره عما كان يعتقد أولا من رد خبر الخاصة ، وتحوله إلى القول بحجيته ^(٢) ، وها أنذا أقتطف لك بعضا من الأدلة التي ساقها - هو وغيره - في هذا الشأن :

=راويه، أو فيما يعارض القياس . وقد ذهب الجبائي إلى أن قبول خبر الواحد شرعا مشروط بأن يرويه اثنان في جميع طبقاته أو أن يعضده دليل آخر (كظهوره واشتহারه في الصحابة أو عمل بعضهم به) . حين ذهب البعض إلى أن خبر الواحد لا يقبل إلا بعد قرينة تنضم إليه (وقد حكاه الجويني في شرح الرسالة عن هشام والنظام ، وإليه ذهب أبو الحسين بن اللبان الفرضي) . هذا ، وقد اختلف منكروا حجية خبر الواحد في مسألة المانع من قبوله ، فذهب البعض إلى أنه العقل ، حين قال آخرون إنه الشرع .

أنظر في تفصيلات هذه الآراء : إرشاد الفحول ص ٤٨ - ٤٩ ، شرح الكوكب المنير ٣٦١/٢ - ٣٦٨ .
(١) أخذنا من عبارة الشافعي وعبارات غيره من العلماء يجب أن يستجمع خبر الواحد الشروط الآتية كيما يكون مقبولا : (أ) أن يكون الراوي مكلفا ، مسلما ، عدلا ، ضابطا ، غير مدلس . (ب) أن يكون مدلول الخبر مما لا يستحيل وجوده في العقل ، ولا مخالفا لنص مقطوع به على وجه لا يمكن الجمع بينهما بحال ، وألا يكون مخالفا لإجماع الأمة (عند من يقول بأنه حجة قطعية) . (ج) أن يكون الراوي قد روى الخبر بلفظه ، أنظر في تفصيلات هذه الشروط : إرشاد الفحول ص ٥٠ - ٦٠ ، الرسالة البنود ١٠٠٠ - ١٠٠٢ ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، البحر المحيظ ٦ / ١٤٠ وما بعدها .

(٢) أنظر كتاب جماع العلم : الأم ٧ / ٢٧٨ وما بعدها .

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم (نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ^(١) . ووجه الدلالة من ذلك ، أن الرسول صلى الله عليه وسلم نذب إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأ يؤديها ، والامرء واحد ، فدل ذلك على أنه لا يلزم أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ^(٢) .
- ٢ - أن رجلاً أرسل زوجته إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم تسأل له عن حكم ما وقع منه ، وهو تقبيل امرأته وهو صائم ، وحين عادت إليه لتخبره أن أم سلمة أخبرتها أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم ، قال : لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما يشاء ، وأعادها لتسأل عن حكم ما وقع منه مرة أخرى ، وحين رآها النبي صلى الله عليه وسلم وعلم بالأمر قال لأم سلمة " ألا أخبرتها أني أفعل ذلك " ، قالت قد أخبرتها فقال زوجها إنا لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يحل الله لرسوله ما يشاء " ، فغضب صلى الله عليه وسلم وقال (والله إنني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدود الله) ^(٣) . ووجه الدلالة من ذلك أن قوله صلى

(١) أخرجه ابن ماجه عن زيد بن ثابت (باب من بلغ علماً - من أبواب المقدمة) سنن ابن ماجه ١ / ٨٤ رقم ٢٣٠ ، وأخرجه في ذات الباب هذا اللفظ عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه (رقم ٢٣١) ، وعن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه بلفظ (نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه فرب مبلغ أحفظ من سامع) رقم ٢٣٢ .

(٢) الرسالة رقم ١١٠٣ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٣) القصة وردت مرسله في موطأ مالك (فرواها رحمه الله عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن الرجل السدى قبل امرأته وهو صائم) (انظر : الموطأ باب القبلة للصائم - من أبواب الصيام ، الحديث رقم ٣٥٢ ص ١٢٤) . ورواها - أيضاً - عبد الرزاق عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار . انظر : فتح الباري ٤ / ١٢١ . نيل -

الله عليه وسلم (ألا أخبرتها أني أفعل ذلك ؟) يدل على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله ، لأنه لا يأمرها أن تخبر عن النبي إلا وفي خبرها ما تكون به الحجة لمن أخبرته (١).

٣ - أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رسالةً أحاداً إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام ، فلو لم تقم بهم الحجة في البلاغ لكان إرسالهم عبثاً ، وهذا باطل ، فبطل ما أدى إليه ، وثبتت حجية خبر الأحاد ، فكل ما نقله الثقة عن الثقة يبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب قبوله واعتقاده والتدين به (٢).

٤ - أن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم - وهم أعلم الأمة بالدين - قد عملوا بخبر الواحد في وقائع كثيرة ، وقد شاع ذلك ولم ينكره أحد ، ولو أنكره منكر لنقل إلينا ، وذلك يوجب العلم باتفاقهم كالقول الصريح . وقد أضاف الشوكاني أنه إذا وقع من بعضهم التردد في العمل بخبر الواحد في بعض الأحوال ، فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد ، من ريبة في الصحة ، أو تهمة للراوى ، أو وجود معارض راجح ، أو نحو ذلك (٣). ومن الوقائع التي عملوا فيها بخبر الواحد ما يلي :

=الأوطار ٤ / ٢١٢ ، لكن الشافعي قال في الرسالة : سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرون ذكر من وصله " أنظر رقم ١١١٠ ص ٤٠٥ .

(١) الرسالة رقم ١١١١ ص ٤٠٦ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٤٦ ، البحر المحيظ ٦ / ١٣١ ، الرسالة رقم ١١٣٣ - ١١٥٦ ص ٢١٤ - ٢٢٠ ، التلويح ٤ / ٢ .

(٣) إرشاد الفحول ٤٩ ، التلويح ٤ / ٢ .

(أ) أن أهل قباء أتاهم آت وهم يصلون الصبح فأخبرهم بتحويل القبلة وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة^(١)، وما كان لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم به الحجة عليهم ، وقد انتقلوا إلى الكعبة بخبر واحد ، فدل ذلك على أن الحجة تثبت بمثل قوله متى كان من أهل الصدق ، ولو لم يكن ذلك حجة لما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك^(٢).

(ب) أن أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبى بن كعب أتاهم آت وهم يشربون شرابا من فضيخ وتمر فقال لهم إن الخمر حرمت فقال أبو طلحة لأنس بن مالك - وهو ساقبهم آنذاك - يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسوها ، ففعل أنس ذلك^(٣). فهؤلاء لم يقولوا نحن على تحليلها حتى تلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو حتى يأتينا خبر عامة ، بل أراقوها حال إخبارهم بتحريمها ، فدل على قبول خبر الواحد^(٤).

(ج) أن أبا بكر لما جاءته الجدة تطلب ميراثها قال لها " مالك فى كتاب الله شئ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شئنا ، فلرجعي حتى أسأل الناس ، فسألهم فقال المغيرة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة

(١) أخرج هذا الخبر البخارى في باب ما جاء في القبلة - من كتاب الصلاة . أنظر البخارى مع الفتح ١/ ٤٠٢ ، وأخرجه أيضا مالك في الموطأ (باب بدء أمر القبلة وما نسخ من قبلة بيت المقدس - في أبواب الصلاة) رقم ٢٨٣ ص ١٠١ .

(٢) الرسالة رقم ١١١٣ - ١١١٩ ص ٤٠٦ - ٤٠٨ ، إرشاد الفحول ص ٤٩ ، شرح الكوكب المنير ٢/ ٣٧٣ .

(٣) رواد مالك في الموطأ (باب تحريم الخمر وما يكره من الأشربة - كتاب الأشربة) رقم ٧١٦ ص ٢٤٩ .

(٤) الرسالة رقم ١١٢٠ - ١١٢٤ ص ٤٠٨ - ٤١٠ .

مثله ، فأنفذه لها أبوبكر ^(١) . وهذا يدل على قبول خبر الواحد ؛ لأنه ليس المراد به ما يرويه الواحد فقط ، وإن كان موضوع خبر الواحد فى اللغة يقتضى وحدة المخبر الذى ينافيه التثنية والجمع ، بل المراد به كل ما لا يفيد القطع وإن كان المخبر به جمعا إذا نقصوا عن حد التواتر ^(٢) . وعلى ذات الشاكلة قبل عمر قول أبى موسى الأشعرى وأبى سعيد الخدرى فى الاستئذان ، وخبرهما خبر أحاد كما قدمنا ^(٣) .

٥ - قوله تعالى (فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) ^(٤) ، والطائفة من الشئ بعضه ، وتطلق فى لغة العرب على الواحد فصاعداً ، ولو لم يكن إنذار المتفهمة حجة توجب العمل بنذارتها لما اكتفى الله تعالى بها فى الآية ، وإذا وجب قبول نذارة العدل النافر للتفقه فى الدين فإنه يجب قبول رواية العدل الحافظ لما تفقه فيه ^(٥) .

(١) رواد ابن ماجة فى سننه (باب ميراث الجدة - كتاب الفرائض) رقم ٢٧٢٤ ص ٩٠٩ - ٩١٠ ، الجزء الثانى ، ورواه الشوكان فى منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار عن قبيصة بن ذؤيب (باب ما جاء فى ميراث الجد والجدة - كتاب الفرائض) ح ٦ ص ٥٩ .

- هذا ، وقد اعتبر الجبائى رد أبو بكر غير المغيرة فى توريث الجدة حتى شهد معه محمد بن مسلمة أساساً لمذهبه المتمثل فى نطلب رواية الخبر اثنان فى جميع طبقاته كما يقبل شرعاً ، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك آنفاً . وأنظر : شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢ .

(٢) فى ذات المعنى : البحر المحيط ٦ / ١٢٨ ، وقرب التلويح ٢ / ٤ .

(٣) شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٤) الآية رقم ١٢٢ من سورة التوبة .

(٥) إرشاد الفحول ص ٤٩ ، أحكام القرآن لابن العربى ٢ / ١٠٣١ - ١٠٣٢ ، التلويح ٢ / ٤ .

هل دونت السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟

كان النبي صلى الله عليه وسلم يخالط أصحابه في سائر أحواله ، وكان أصحابه حريصين على تتبع أقواله وأعماله ، وبلغ من حرصهم على ذلك أنهم كانوا يتناوبون ملازمة مجلسه يوما بعد يوم ، لئلا يفوت الواحد منهم شيء ؛ فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال (كنت أنا وجار لي من الأنصار في بنى أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوما وأنزل يوما ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ..)^(١) ، وكان الواحد منهم يقطع المسافات الطوال ليسمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد رحل أبو أيوب الأنصاري - على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم - من المدينة إلى مصر ليسمع من عقبة بن عامر حديثا واحدا ، ولما سمعه انصرف إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة^(٢) . ورحل جابر بن عبد الله من المدينة إلى الشام ليسمع من عبد الله بن أنيس حديثا واحدا^(٣) . وروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث^(٤) . وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني

(١) طرف من حديث أخرجه البخاري من طريق ابن عباس عن عمر في باب التناوب في العلم - من كتاب العلم، البخاري مع الفتح ١ / ١٥٠ .

(٢) الأثر في فتح الباري ١ / ١٤٢ .

(٣) الأثر في فتح الباري ١ / ١٤٢ ، وفي المقدمة أن الرحلة كانت من المدينة إلى مصر ، انظر هدى الساري لفتح الباري مقدمة شرح صحيح البخاري ، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت ط ثانية ط أولى ١٣٠١ هـ - بولاق ص ٢٤٧ .

(٤) الأثر في فتح الباري ١ / ١٤٢ .

حديث عند علي فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق ^(١). وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، قال إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد ^(٢). وفضلا عن ذلك كان الصحابة يرحلون في المسألة النازلة ليعلموا حكمها الشرعي ، فقد أرسل بنو عبد قيس وفدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليتعلموا أحكام الإسلام كما في البخاري ^(٣)، وركب عقبة بن الحارث من مكة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ليسأله عن حكم الله تعالى فيمن تزوج أخته من الرضاع وهو لا يدري ، ثم أخبرته بذلك من أرضعتها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم " دعها عنك " ^(٤)، ففارقه عقبة ونكحت زوجا غيره.

والذي لامراء فيه أن الصحابة كانوا يعملون في حفظ الحديث على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور ^(٥)، ومن ثم نؤكد أن السنة لم

(١) الأثر في فتح الباري ١ / ١٤٢ .

(٢) الأثر في فتح الباري ١ / ١٤٢ . وتراجع أمثلة أخرى للمرحلة في طلب الحديث في كتاب الدكتور / صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحه ، دار العلم للملايين بيروت لبنان ط ١٣ سنة ١٩٨١ ص ٥٢ - ٥٦ .

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (باب تعرض النبي (ص) وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم - من كتاب العلم) البخاري مع الفتح ١ / ١٤٩ .

(٤) طرف من حديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ (في باب شهادة المرضعة - من كتاب النكاح) البخاري مع الفتح ٩ / ١٢٥ ، وفي رواية أخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له " كيف وقد قيل " طرف من حديث أخرجه البخاري (في باب إذا شهد شاهد أو شهود بشئ - من كتاب الشهادات) البخاري مع الفتح ٥ / ١٩١ (وفي باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله - من كتاب العلم) البخاري مع الفتح ١ / ١٤٩ - ١٥٠ .

(٥) الشيخ مناع القطان ، تاريخ التشريع ص ٩٤ .

تدون في العصر النبوي تدويناً رسمياً كما دون القرآن^(١)، لقصور الوسائل المتاحة في زمن النبوة عن إنجاز عملية التدوين من جهة ، ولئلا تختلط السنة بالقرآن سهواً من غير عمد من جهة أخرى^(٢). لكن ذلك لا يمنع أن يكون قد كتب في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم شيء من السنة من قبل بعض الأفراد كتابة خاصة لا تدويناً رسمياً^(٣). بل إن هناك من الآثار الصحيحة ما يدل على وقوع ذلك ، وما أنذا أسوق لك طرفاً منها ، وجلبها ورد في صحيح البخاري :

(أ) عن الشعبي عن أبي جحيفة قال ، قلت لعليّ : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله أوفهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت فما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر^(٤). قال ابن حجر قوله " كتاب " أي مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) د. مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، المكتب الإسلامي بيروت د: ت ص ٥٦ وما بعدها.

(٢) مقدمة شرح صحيح البخاري لأبن حجر ص ٤ ، وفارن مع د. صبحي الصاخ ، علوم الحديث ومصطلحه ، دار العلم للملايين بيروت لبنان ط ١٣ سنة ١٩٨١ ص ١٧ - ٢٣ .

(٣) يلاحظ أن بعض هؤلاء كتب السنة بإذن خاص من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن أكثرهم قبلوا ما جمعه في السنوات الأخيرة من حياته صلى الله عليه وسلم بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها . د. صبحي الصاخ ، علوم الحديث ص ٢٣ .

(٤) أخرجه البخاري بهذا اللفظ (في باب كتابة العلم - من كتاب العلم) البخاري مع الفتح ١/ ١٦٥ ، وأخرجه في الثبوت بلفظ " ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطى رجل في كتابه وما في الصحيفة " (بأيّ : العاقلة ، ولا يقتل المسلم بالكافر) انظر على التوالي : البخاري مع الفتح ١٢ / ٢٠٧ و ٢٢٠ ، وأخرجه في كتاب الجهاد بلفظ " لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة " (باب فكاك الأسير) البخاري مع الفتح ٦ / ١٢٥ . وأورده بلفظ القسم في كتاب الاعتصام " والله ما عندنا من كتاب يقرأ -

عليه وسلم مما أوحى إليه^(١) . ويدل على ذلك رواية المصنف في كتاب الجهاد " هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله "؟^(٢) وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك ؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما عليا - أشياء من الوحي خصتهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع غيرهم عليها^(٣) د^(٤) .

(ب) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب

=إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة" (باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع) البخارى مع الفتح ١٣ / ٢٣٤ .

(١) فتح البارى ١ / ١٦٥ .

(٢) فتح البارى ١ / ١٦٥ .

(٣) فتح البارى ١ / ١٦٥ .

(٤) اختلفت الروايات في مضمون صحيفة علي رضي الله عنه ، ففي صحيح البخارى أن الصحيفة فيها أحكام العقل (أعني أحكام الديات ومقاديرها وأصنافها) وفكاك الأسير (أى حكم تخليص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك) ، وعدم قتل المسلم بالكافر ، وقد اتفقت روايات البخارى على هذا المضمون في كتب الجهاد (باب فكاك الأسير) . والعلم (باب كتابة العلم) . والديات (بآى: العاقلة ولا يقتل المسلم الكافر) . وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . بينما جاء في كتاب الاعتصام أن الصحيفة فيها (أسان الأبل ، والمدينة حرم من عسر إلى كسفا فمن أخذت فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . ومن والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) (باب ما يكره ممن التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع) البخارى مع الفتح ١٣ / ٢٣٤ . وللمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي أن الصحيفة فيها (المدينة حرم) الحديث ، ولمسلم عن أبي الطفيل (لعن الله من ذبح لغير الله) الحديث ، وللتسائى من طريق الأشتر وغيره (المؤمنون تنكأوا دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم) الحديث ، ولأحمد من طريق طارق ابن شهاب (فيها فرائض الصدقة) وقد عقب ابن حجر على هذه الروايات بقوله (والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة ، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه) فتح البارى ١ / ١٦٦ .

راحلته فخطب في أهل مكة ، فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لى يا رسول الله . فقال : " اكتبوا لأبى فلان " ، فقيل لأبى عبد الله : أى شئ كتب له ؟ قال : كتب له هذه الخطبة ^(١) . قال ابن حجر : الرجل المكتوب له هو " أبو شاه " ^(٢) ، وقد جاء التصريح باسم المكتوب له فى رواية المصنف فى كتاب الديات ^(٣) .

(ج) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : ما من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه منى ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا يكتب ^(٤) .

(د) ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم هم أن يكتب لأمتة كتابا قبل وفاته ، ففيما رواه البخارى عن ابن عباس قال ، لما اشتد بالنبى صلى الله عليه وسلم وجعه قال " انتونى بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده " قال عمرو : إن النبى صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا ^(٥) . قال ابن حجر : قوله " غلبه الوجع " أى فيشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة ، وكان عمر رضى الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضى

(١) أخرجه البخارى فى (باب كتابة العلم - من كتاب العلم) البخارى مع الفتح ١ / ١٦٦ .

(٢) وهو من اليمن . أنظر فتح البارى ١ / ١٦٧ .

(٣) أخرجه البخارى فى (باب من قتل له قتل فهو خير النظرين - من كتاب الديات) البخارى مع الفتح ١٢ /

١٧٢ - ١٧٥ .

(٤) أخرجه البخارى فى (باب كتابة العلم - من كتاب العلم) البخارى مع الفتح ١ / ١٦٧ ، وقد أورد ابن حجر عدة روايات لهذا الأثر بألفاظ مختلفة ، وجاء فى بعضها (إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب استأذن رسول الله أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له) أنظر فتح البارى ١ / ١٦٨ .

(٥) طرف من حديث أخرجه البخارى فى (باب كتابة العلم - من كتاب العلم) البخارى مع الفتح ١ / ١٦٨ .

الكتابة ، وكان عمر رضى الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضى التطويل ^(١) ، واختلف فى المراد بالكتاب ، فقيل : كان أراد أن يكتب كتابا ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف ، وقيل : بل أراد أن ينص على أسامى الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف. واستظهر ابن حجر الأول، لقول عمر كتاب الله حسبنا ، أى كافينا ^(٢).

(هـ) روى أحمد وأبو داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمر : وكنت أكتب كل شئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهتني قريش الحديث . وفيه " اكتب فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا الحق " ^(٣). ويستفاد من هذه الأحاديث أن النبى صلى الله عليه وسلم أذن فى كتابة الحديث عنه ، وهذا يعارض حديث أبى سعيد الخدرى أنه صلى الله عليه وسلم قال : لا تكتبوا عنى شيئا غير القرآن) رواه مسلم ^(٤). والجمع بينهما - كما قال ابن حجر - أن النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن فى غير ذلك. أو أن النهى خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن فى شئ واحد ، والإذن فى تفريقهما. أو أن النهى متقدم ، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس. وهو أقربها مع أنه لا يناقياها. وقيل : النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه ذلك ^(٥).

(١) فتح البارى ١ / ١٦٩ .

(٢) فتح البارى ١ / ١٦٩ .

(٣) فتح البارى ١ / ١٦٨ .

(٤ ، ٥) فتح البارى ١ / ١٦٨ . مقدمة شرح صحيح البخارى لابن حجر ص ٤ .

والخلاصة ، أن السنة لم تدون تدوينا رسميا في عصر النبوة ، وإن وجدت بعض الكتابات الفردية الخاصة. قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا ، لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم ^(١). أمر الخليفة الورع النقي عمر بن عبد العزيز رسميا بالشروع في تدوين الحديث ^(٢) ، فكتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره " انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة ماضية ، أو حديث عمرة ^(٣) ، فاكتبه ، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله " ^(٤) ، كما كتب عمر إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم ، وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الذي دون له في ذلك كتابا ، فغدا عمر يبعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره . وكان الزهري شديد الفخر بعمله هذا فكان يقول (لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني) ^(٥).

(١) فتح الباري ١ / ١٦٨ . مقدمة شرح صحيح البخاري لابن حجر ص ٤ .

(٢) ومن قبل كان عمر بن الخطاب قد عزم على تدوين السنن ثم ما لبث أن عدل عن ذلك ، فعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشار عليه عامتهم بذلك ، فلبث عمر شهرا يستخير الله في ذلك شاكاً فيه ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له فقال " إن كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمته ، ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب فلكم ، قد كنوا مع كتاب الله كتباً ، فأكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإن والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً ، فترك كتاب السنن " .

(٣) هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية كانت أعلم النساء بأحاديث عائشة .

(٤) قام أبو بكر بن حزم بما عهد إليه عمر ، لكن عمراً لحق بربه قبل أن يطلعه ابن حزم على نتائج سعيه .

(٥) د . صحي الصاخر ، علوم الحديث ، ص ٤٥ و ٤٦ .

طبقات كتب الحديث :

اصطلح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات ^(١) ، وهى :

الطبقة الأولى : وتضم صحيحى البخارى ومسلم وموطأ مالك . بيد أن الدهلوى يقدم الموطأ على الصحيحين ، ناقلاً عن الشافعى قوله (أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى موطأ مالك) ^(٢) . وقد حقق ابن حجر المسألة فقال إن الشافعى (إنما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة فى زمنه ، كجامع سفيان الثورى ومصنف حماد بن سلمة وغير ذلك ، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه). ونقل عن أبى عمرو بن الصلاح قوله (إنما قال - أى الشافعى - ذلك قبل وجود كتابى البخارى ومسلم) ^(٣) ، ومن هنا يمكن القول إن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان : البخارى ومسلم ^(٤) ، فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين ^(٥) . وهل الأصح من الكتابين هو البخارى أم مسلم ؟ ، الذى عليه الجماهير أن كتاب البخارى أصح الكتابين ^(٦) ، لأن البخارى اشترط في إخراج الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوى لشيخه ،

(١) راجع : الدهلوى ، حجة الله البالغة ١ / ١٣٣ وما بعدها .

(٢) الدهلوى ، حجة الله البالغة ١ / ١٣٣ .

(٣) ابن حجر العسقلانى ، هدى السارى لفتح البارى مقدمة شرح صحيح البخارى ص ٨ .

(٤) شرح النووى لصحيح مسلم ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان بدون طبعة ولا تاريخ نشر ، ج ١ ص ١٤ .

(٥) الدهلوى ، حجة الله البالغة ١ / ١٣٤ .

(٦) شرح النووى لصحيح مسلم ١ / ١٤ .

في إخراج الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوى لشيخه ، والثانى ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة . والحديث الذى يرويه البخارى ومسلم يقال عنه (متفق عليه) أو (رواه الشيخان).

الطبقة الثانية : وهى عبارة عن كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ولكنها تتلوا ، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر فى فنون الحديث ، ولم يرضوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها من بعدهم بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام ، كسنن أبى داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى. وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين فى تجريد الصحاح وابن الأثير فى جامع الأصول. وكاد مسند أحمد بن حنبل أن يكون من جملة هذه الطبقة ، فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم فقال : ما ليس فيه فلا تقبلوه ^(١). وقد اختلف أهل العلم فى سنن ابن ماجه ، وما إذا كانت ضمن كتب الصحاح الستة أم لا ؟ على قولين ^(٢). وأياما كان رأى ، فإن عبارة "رواه الخمسة" تعنى أن البخارى ومسلماً وأبى داود والترمذى والنسائى قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث .

ـ وقال أبو على الحسين بن على النيسابورى : كتاب مسلم أصح ، وقد وافقه بعض شيوخ المغرب ، أنظر فى إيراد ذلك ومنافسته : مقدمة ابن حجر العسقلانى ص ٨ .

(١) حجة الله البالغة ١ / ١٣٤-١٣٥ .

(٢) د. صحيح الصاخر ، علوم الحديث ، ص ١١٨ .

الطبقة الثالثة : وهى مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخارى ومسلم وفى زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والغريب والشاذ والمقلوب ، ولم تشتهر فى العلماء ذلك الاشتهار ، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول ، كمسند أبى على ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبى شيبة ، ومسند الطيالسى ، وكتب البيهقى والطحاوى والطبرانى (١).

الطبقة الرابعة : وهى مصنفات جمعت فى العصور المتأخرة ، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون كالوعاظ وأهل الأهواء والضعفاء أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بنى إسرائيل ، أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم عمدا أو سهوا ، فرواها عنهم بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية ، ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان وكامل ابن عدى ، وكتب الخطيب وأبى نعيم والجوزقانى وابن عساكر وابن النجار والديلمى. وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزى ، والاشتغال بجمع أحاديث هذه الطبقة أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين. وأهل البدع والأهواء يلخصون من أحاديث هذه الطبقة شواهد مذهبهم ، ومن ثم فالانتصار بها غير صحيح فى معارك العلماء بالحديث (٢).

(١) حجة الله البالغة ١ / ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) حجة الله البالغة ١ / ١٣٥ .

طرق تدوين الحديث :

لا تعدو هذه الطرق أن تكون واحدة مما يلي : طريقة المسانيد ، طريقة الموضوعات والأبواب ، طريقة المعاجم ، طريقة التأليف الموضوعي ، وطريقة أحاديث الأحكام^(١).

أما طريقة المسانيد فإنها تعنى جمع أحاديث كل صحابي على حدة ، دون مراعاة لموضوعات مروياته ، وأوفى الكتب المؤلفة بهذه الطريقة مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ففيه أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة. أما طريقة الموضوعات ، فإنها - على النقيض من سابقتها - ترتب الأحاديث على حسب الموضوعات والأبواب في العقائد والأحكام والفقه والأدب وغيرها ، مثال ذلك ، صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن ابن ماجه والترمذي والنسائي وأبي داود . أما طريقة المعاجم فإنها تعنى بجمع الأحاديث على طريقة المعاجم ، بترتيبها على حسب أسماء الصحابة أو شيوخ المصنف على حروف المعجم ، كمعجم الطبراني (الكبير والأوسط والصغير). وتعنى طريقة التأليف الموضوعي بجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع معين كالترغيب والترهيب والأذكار ونحوها. وأخيرا تقتصر الطريقة الأخيرة على جمع أحاديث الأحكام فقط مرتبة إياها على أبواب الفقه ، مثال ذلك ، الإمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد^(٢).

(١) راجع الشيخ مناع القطان ، تاريخ التشريع ، ص ٨٩ وما بعدها ، د. صبحي الصالح علوم الحديث ص ١١٧ -

(٢) أورد فيه المصنف (١٤٧١) حديثا ، أنظر طبعة بيروت لبنان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دار الكتب العلمية .

د/ محمد عبد الشاق إسماعيل - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

الفصل الثالث

الاجتهاد في عصر الرسالة

أولاً : ما هية الاجتهاد ومحلّه :

بإمعان النظر في عبارات الأصوليين الواردة في تحديد ما هية الاجتهاد بمعناه الاصطلاحي^(١)، تبين أن حقيقته مرتبهة بوجود الأمور الآتية : (أ) أن يكون المجتهد فيه حكماً شرعياً عملياً ليس فيه دليل قاطع. (ب) أن يبذل المجتهد كل ما في وسعه لتحصيل العلم بهذا الحكم . (ج) أن يكون تحصيله لهذا العلم بطريق الاستنباط^(٢). وأضاف البعض إلى ذلك أمراً رابعاً هو أن يكون بذل الوسع لتحصيل العلم المذكور واقعاً من " الفقيه " ^(٣).

وبناءً على ما تقدم ، ينتفى الاجتهاد بمعناه الاصطلاحي في الحالات الآتية: (١) إذا كان المجتهد فيه حكماً غير شرعي ، بأن كان - مثلاً - حكماً

(١) الاجتهاد في اللغة مأخوذ من الجهد وهو المشقة ، فيختص بما فيه مشقة ليخرج عنه مالا مشقة فيه ، وقد عرفه صاحب المحصول لغة بأنه " است فراغ الوسع في أى فعل كان ، يقال است فراغ وسعه في حمل الثقل ، ولا يقال است فراغ وسعه في حمل النواة " ، أنظر : لسان العرب لابن منظور مادة " جهد " - ح ١ ص ٧٠٩ و ٧١٠ ، إرشاد الفحول للشوكان ص ٢٥٠ .

(٢) عرف صاحب المحصول الاجتهاد بأنه است فراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع است فراغ الوسع فيه ، وعرفه الآمدى بأنه " است فراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن التزيد عليه " وقيل هو " بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط " ومنهم من قال هو " طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه " نقل هذه التعريفات الشوكان في إرشاد الفحول ص ٢٥٠ .

(٣) عرف الفتازان الاجتهاد بأنه " است فراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي " أنظر : التلويح في كشف حقائق التنقيح ٢ / ١١٧ .

عقليا أو لغويا أو حسيا^(١). أو كان حكما شرعيا فيه دليل قاطع ، مثال ذلك وجوب الصلوات الخمس ، وما اتفقت عليه الأمة من جليات الشرع^(٢). (٢) إذا تم تحصيل العلم بالحكم الشرعى بغير طريق الاستنباط ، مثال ذلك : درك الأحكام من النصوص ظاهرا أو حفظ المسائل أو استعلامها من المفتى أو بالكشف عنها فى كتب العلم^(٣). (٣) إذا حدث استفراغ الوسع فى طلب الحكم الشرعى من غير " الفقيه " ^(٤)، ففى هذه الحالات لا يوجد اجتهد بالمعنى الاصطلاحى ، وإن كان يصدق عليها أنها من قبيل الاجتهاد اللغوى.

والجدير بالذكر ، أن المحل الذى ينصب عليه الاجتهاد قد يتمثل فى تعيين المراد من النص ، متى كان صالحا للدلالة على أكثر من معنى. وقد يتمثل فى ترجيح دليل على آخر عند وقوع التعارض بينهما ، وقد يتمثل فى إلحاق مسكوت عنه بمنصوص عليه ، لوجود العلة الجامعة بينهما ، وهو القياس . وقد يتمثل أخيرا فى تطبيق القواعد الكلية على ما يندرج تحتها. والأمران الأول والثانى ليسا محلا لاجتهاده عليه الصلاة والسلام ، لوضوح المراد من النصوص بالنسبة له صلى الله عليه وسلم ، ولعدم تحقق التعارض بين الأدلة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم^(٥). أما الأمران الثالث والرابع ، فكلاهما يصلح محلا لاجتهاده صلى الله عليه وسلم على ما سيبين من النماذج الدالة على اجتهداه صلى الله عليه وسلم والتى نذكرها بعد . ومن جهة أخرى ، فإن هذه الأمور

(١) إرشاد الفحول ص ٢٥٠ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٢ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٥٠ .

(٤) التلويح ٢ / ١١٧ .

(٥) الأستاذان / على محمد معروض وعادل أحمد عبد الموجود ، تاريخ التشريع الإسلامى ١ / ٣٤٢ .

الأربعة تصلح محلاً لاجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم.

ثانياً : اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم :

يتعين التفريق في هذا المقام بين اجتهاده صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب ونحوها ، وبين اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الأحكام الشرعية والأمور الدينية .

أما اجتهاده صلى الله عليه وسلم في تدبير الحروب ونحوها وفيما يتعلق بمصالح الدنيا فأمر مجمع عليه ، وقد نقل الشوكاني هذا الإجماع ، واستدل له بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من إرادته مصالحة غطفان على ثمار المدينة ، وكذلك ما كان قد عزم عليه من ترك تلقيح ثمار المدينة ^(١).

وأما اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الأحكام الشرعية والأمور الدينية فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب ، أحدها لا يجوز له الاجتهاد في هذه الأمور ، لإمكان استطلاع الحكم بالوحي ، وقد كان صلى الله عليه وسلم إذا سئل ينتظر الوحي ويقول ما أنزل على في هذا شيء . والثاني الوقف عن القطع بشيء . والثالث أنه يجوز له الاجتهاد في هذه الأمور ، وإليه ذهب الجمهور ^(٢) ، وهذا هو الذي تضافرت عليه النصوص في صور مختلفة ، منها :

(أ) عموم قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) ^(٣) ، ووجه الدلالة من الآية أن الله تعالى أمرنا بالاعتبار ، وهو مشتق من العبور ، وهو المجاوزة ،

(١) إرشاد الفحول ص ٢٥٥ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٥ و ٢٥٦ .

(٣) الآية الثانية من سورة الحشر .

نقول : جرت على فلان أى عبرت عليه ، فالاعتبار هو القياس والاجتهاد ، لأنه مجاوزة بالحكم من الأصل إلى الفرع ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أجل المعترين ، فإذا لم يكن داخلا فى عموم الأمر بهذا المعنى ، فلا أقل من مساواته بأمته ، فيكون مندرجا فيه (١).

(ب) وقوع الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم فى تلك الأمور فى وقائع كثيرة ، منها :

١- أقيسة النبي صلى الله عليه وسلم : ومن ذلك ما رواه مالك فى الموطأ عن قيس بن طلق أن أباه حدثه ، أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره : أيتوضأ ؟ قال : هل هو إلا بضعة من جسدك ؟ (٢) . وروى أن عمر رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم هل تفتطره ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أرايت لو تمضمضت بماء ثم مججته ، أكان يضرك ؟ فقال : لا ، قال : ففيم إذن ؟ (٣) . وعن ابن عباس رضى الله عنه أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حجي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكنيت قاضيته ؟

(١) إرشاد الفحول ص ٢٥٦ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ (باب الوضوء من مس الذكر - أبواب الصلاة) الحديث رقم ١٣ ص ٣٥ ، وأخرج ابن ماجة عن القاسم عن أبى أمامة قال مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر فقال : " إنما هو حذية " أى قطعة - منك " باب الرخصة فى مس الذكر - كتاب الطهارة وستنها ، الحديث رقم ٤٨٤ سنن ابن ماجة ١/ ١٦٣ .

(٣) أخرجه أبو داود (باب القبلة للصائم - كتاب الصيام) الحديث رقم ٢٣٨٥ ، سنن أبو داود ١/ ٧٢٥ و ٧٢٦ ، أعلام الموقعين ١/ ١٩٩ .

اقضوا الله فانه أحق بالوفاء^(١). وعن ابن عباس عن أخيه الفضل ، أنه كلن ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة النحر ، فأتته امرأة من خثعم ، فقالت يا رسول الله : إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يركب أفاحج عنه ؟ قال " نعم ، فإنه لو كان على أبيك دين قضيته " ^(٢). وهذه صور للقياس كما ترى ^(٣).

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم " لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معى الهدى لأحللت " ^(٤)، أى لو علمت أولا ما علمت آخرًا من الحرج الذى وجد فى سوق الهدى لما سقته ، ومثل ذلك لا يكون فيما عمله صلى الله عليه وسلم بالوحى ، فكان بالاجتهاد ^(٥).

(١) أخرجه البخارى (باب الحج والنذور عن الميت والرجل يجمع عن المرأة - كتاب الحج) البخارى مع الفتح ٥٢/٤ . وقد قال ابن حجر : فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع فى نفس السامع. أنظر فتح البارى ٥٢ / ٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجة (باب الحج عن الحي إذا لم يستطع - كتاب المناسك) الحديث رقم ٢٩٠٩ ؛ سنن ابن ماجة ٢ / ٩٧١ . وعن عبد الله بن الزبير أن السائل هو رجل من خثعم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : أنت أكبر ولده ؟ قال نعم ، قال : أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه ، أكان يجزئ ذلك عنه ؟ قال نعم ، قال فاحجج عنه . رواه أحمد والنسائي بمعناه ، وقال الخافظ : استاده صالح ، أنظر منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب وجوب الحج على المنعوب إذا أمكنه الاستئابة وعن الميت إذا كان قد وجب عليه - كتاب المناسك) ٤ / ٢٨٥ ، وأنظر أعلام الموقعين ١ / ١٩٩ .

(٣) أنظر أمثلة أخرى لأقبة النبي صلى الله عليه وسلم فى أعلام الموقعين ١ / ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٤) طرف من حديث طويل أخرجه البخارى عن جابر بن عبد الله فى الإلهال بالحج وفيه قصة قدوم على ومعه احدى وقصة عائشة حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت (باب تقضى الخاض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت - كتاب الحج) وأخرجه أيضا فى (باب عمرة التعميم - كتاب الحج) ، أنظر البخارى مع الفتح ٣ / ٣٩٦ و ٤٧٨ على التوالى .

(٥) إرشاد الفحول ص ٢٥٦ .

٣- وفي حديث حرمۃ مكة عند البخاری لما قال صلى الله عليه وسلم (ولا يعضد شجرها) ، أن العباس قال يارسول الله (إلا الإذخر لصاغتاً وقبورنا) ، فقال صلى الله عليه وسلم (إلا الإذخر) ^(١). ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم حرم باجتهاده في صيغة العموم قطع الإذخر ، ثم عدل عن تحريمه إلى إباحته ، عندما ثبتت له الحاجة إليه ، قال الطبري - فيما نقله عنه ابن حجر - ساغ للعباس أن يستثنى " إلا الإذخر " ؛ لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء ، فإنه من تحريم الرسول صلى الله عليه وسلم باجتهاده ، فساغ له أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبني على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان له أن يجتهد في الأحكام ^(٢).

ثالثاً: اجتهاد الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم :

اختلف العلماء في اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن قائل بجواز ذلك مطلقاً ووقوعه فعلاً ، ومن قائل بالمنع منه مطلقاً ، ومن مفصل بين حالة وأخرى ^(٣). وإذ لم يكن بحثنا هذا

(١) ظرف من حديث أخرجه البخاری عن ابن عباس (باب لا ينفر صيد الحرم - كتاب الحج) البخاری مع الفتح ٤ / ٣٧ ، وأخرجه عنه أيضاً في (باب لا يحل القتال بمكة - كتاب الحج) بلفظ (إلا الإذخر فإنه لقينهم ويؤفهم) البخاری مع الفتح ٤ / ٣٨ و ٣٩ .

(٢) فتح الباری ٤ / ٤٠ .

(٣) فرق بعض العلماء بين الغالب والحاضر ، فأجاز الاجتهاد لمن غاب عن حضرته صلى الله عليه وسلم دون من كان في حضرته الشريفة صلى الله عليه وسلم . وفرق ابن حزم بين اجتهاد الصحابي في الأحكام كإيجاب شيء أو نفيه فلا يجوز ، وإن كان اجتهاده في غير ذلك جاز . ومنهم من قال يجوز للحاضر في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أن يجتهد إذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وإلا لم يجز ، إلا أن يجتهد ويعلم به النبي صلى الله عليه وسلم -

موضوعاً مناسباً لتفصيل تلك الأقوال وذكر توجيهاتها ، فعلياً إثبات ترجيحنا لمذهب القائلين بجواز اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ووقوع ذلك فعلاً ، سيان أكان ذلك في حضرته الشريفة صلى الله عليه وسلم أم في غيبته ، إذ أنه القول الذي تحمله النصوص الشرعية ، وتعضده الوقائع الفعلية ، والتي نسوق بعضها منها فيما يلي :

(أ) اجتهد الصحابة في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم :

١ - قتل أبو قتادة رجلاً مشركاً في غزوة حنين ، فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه) ، طلب أبو قتادة من يشهد له ، فقال رجل من جلساء النبي صلى الله عليه وسلم (صدق يا رسول الله وسلبه - أي المقتول - عندى فأرضه عنى ، فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه - " لا ها الله ؛ إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم يعطيك سلبه " فقال النبي صلى الله عليه وسلم " صدق " فأعطاه ^(١) . وفي رواية " صدق فأعطه " ^(٢) . والشاهد في القصة هو عبارة أبي بكر ، ومعناها : لا والله لا يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل كأنه أسد في الشجاعة يقاتل عن دين الله ورسوله فيأخذ حقه - أي سلب قتيله - ويعطيكه بغير طيب من نفسه ^(٣) . ووجه الدلالة أن النبي

- وسلم فيقرره عليه . وقد مأل الشوكان إلى رأى الطائفة الأولى ، أنظر في التفصيل : الشوكان ، إرشاد الفحول ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١) أخرجه البخاري عن أبي قتادة في (من لم يخنس الأسلاب - كتاب فرض الخمس) البخاري مع الفتح ١٩/٦ .

(٢) أخرجه البخاري هذا اللفظ في (باب قول الله تعالى ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم - كتاب المغازي) البخاري مع الفتح ٨ / ٢٩ وما بعدها .

(٣) فتح الباري ٨ / ٣٠ .

صلى الله عليه وسلم صدق أبا بكر فيما أفتى به وأمر الشاهد بإعطاء السلب لأبى قتادة ، ولم يكن ذلك عن نص ، ولو كان قول أبى بكر عن نص لأسنده إليه ، لكونه أقرب إلى الإذعان والامتنال والانقياد ، فهو إذن صادر عن رأيه واجتهاده .

٢ - روى أن بنى قريظة نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، فحكمه النبى صلى الله عليه وسلم فيهم ، فقال سعد : أحكم أن تقتل مقاتلة وأن تسبى النساء والذرية وأن تقسم أموالهم . فقال النبى صلى الله عليه وسلم (قضيت بحكم الله)^(١) ، وفى رواية (لقد حكمت بما حكم به الملك)^(٢) . ووجه الدلالة أن سعدا حكم باجتهاده ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أقر ما حكم به.

(ب) اجتهاد الصحابة فى غيبة النبى صلى الله عليه وسلم :

١ - أقر النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه على الاجتهاد فى غيبته ، ففى حديث معاذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما فى كتاب الله ، قال فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأيى لا آلو - أى أبذل غاية جهدى لا أقصر فى ذلك - قال : فضرب رسول الله

(١) وربما قال بحكم الملك ، أخرجه البخارى عن أبى سعيد الخدرى فى (باب مرجع النى من الأحزاب ومخرجه إلى بين قريظة ومحاصرته إياهم - كتاب المغازى) البخارى مع الفتح ٧ / ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٢) أخرجه البخارى عن أبى سعيد فى (باب قول النبى صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيدكم - كتاب الاستئذان) البخارى مع الفتح ١١ / ٤١ . وفى أعلام الموقعين (لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات) ١ / ٢٠٤ .

صلى الله عليه وسلم صدرى ، ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١).

٢ - لما كان على رضى الله عنه باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون فى غلام ، فقال كل منهم هو ابنى ، فأقرع على بينهم ، فجعل الولد لمن ظهر سهمه فى عملية المقارعة ، وجعل عليه للرجلين ثلثى الدية ، فبلغ النبى صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء على رضى الله عنه ^(٢).

٣ - اجتهد الصحابيان اللذان خرجا فى سفر ، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فصليا ، ثم وجدا الماء فى الوقت ، فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، فصوبهما صلى الله عليه وسلم ، وقال للذى لم يعد " أصبت السنة وأجزأتك صلاتك " . وقال للآخر " لك الأجر مرتين " ^(٣).

٤ - حكم على رضى الله عنه فى زبية الأسد ، حيث هوى فيها رجل فجذب ثانيا ، فجذب الثانى ثالث ، فجذب الثالث رابعا ، فقتلهم الأسد ، فقضى على لأول بربع الدية ، وللثانى بثلثها ، وللثالث بنصفها ، وللرابع بكما لها ، فرفع ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال " القضاء كما قضاه على " ^(٤).

(١) أخرجه أبو دوداد فى (باب اجتهاد الرأى - كتاب الأقضية) السنن ٤ / ١٨ - ١٩ ، وأنظر أعلام الموقعين ١ /

٢٠٢ وقال الشوكان (حديث مشهور له طرق متعددة ينتهز مجموعها للحجية) إرشاد الفحول ص ٢٥٧.

(٢) أعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ ، ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، إرشاد الفحول ص ٢٥٧.

(٣) سبق تخريجه ، وأنظر أيضا : أعلام الموقعين ١ / ٢٠٤.

(٤) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب ما جاء فى مسألة الزبية والقتل بالبب - كتاب الدماء) ح ٧ ص

٧٤ ، أعلام الموقعين ٢ / ٥٨ ، أحكام القرآن لابن العربي ٤ / ١٦٢٧ - ١٦٢٨ .

٥ - أفتى أبو السنايل بن بعكك أن عدة سبيعة الأسلمية التي وضعت بعد وفاة زوجها بليال هي أربعة أشهر وعشرا ، فذكرت ذلك سبيعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " كذب أبو السنايل - أوليس كما قال أبو السنايل - قد حلفت فتزوجي " (١).

٦ - نهى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم الأحزاب أن يصلوا العصر إلا في بني قريظة ، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق وقال : لم يرد منا التأخير وإنما أراد سرعة النهوض ، فنظروا إلى المعنى . واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة فصلوها ليلاً ، نظروا إلى اللفظ ، وهؤلاء سلف أهل الظاهر ، وأولئك سلف أصحاب المعاني والقياس ، وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اجتهداهما فلم يعنف أحدا منهما (٢).

٧ - أجنب عمر وعمار في سفر ، فتمرغ عمار في التراب وصلى ، ولم يصل عمر ، فلما ذكرا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أفاد أن التيمم من الحدث الأصغر والأكبر واحد ، حيث قال لعمار (إنما كان يكفيك هكذا ،

(١) أخرج هذه القصة البخاري في (باب بدون ترجمة ذكره بعد باب فضل من شهد بديراً - كتاب المغازي) ونظمه " أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفتان بأن قد حلفت حين وضعت حملي وأمرن بالتزوج إن بدا لي " البخاري مع الفتح ٧ / ٢٤٩ ، وقد رواه باللفظ الذي في المتن الشافعي في الرسالة رقم ١٧١١ ص ٥٧٥ ، الأم ٥ / ٢٢٤ . وفي رواية أخرى لبخاري أن أبا السنايل خطب سبيعة فأبت أن تنكحه فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال " انكحي " البخاري في (باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - كتاب الطلاق) البخاري مع الفتح ٩ / ٣٨٨ . ووقع في رواية الموطأ أن رجلين خطبها شاب وكهل فحطت إلى الشاب ، فقال الكهل لم تخلصي ، ذكرها ابن حجر في فتح الباري ٩ / ٣٩٠ .

(٢) سبق تخريجه ، وأنظر أعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ .

فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه " (١).

رابعاً : موضع الاجتهاد في نظرية مصادر التشريع في عصر الرسالة :

من الثابت أن الله سبحانه وتعالى عاتب نبيه صلى الله عليه وسلم على ما أداه إليه اجتهداه في بعض الوقائع ، مثال ذلك معاتبته صلى الله عليه وسلم فـسـى أخذ الفداء من أسرى بدر (٢)، حيث نزل الوحي بقوله تعالى (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) (٣). وكذا معاتبته صلى الله عليه وسلم في الإذن للمنافقين في التخلف عن غزوة تبوك، حيث نزل الوحي بقوله تعالى (عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) (٤). وكذا معاتبته صلى الله عليه وسلم في كتمان ما أخبره الله إياه من أن زيدا سوف يطلق زينب بنت جحش وأنها ستصير زوجته ، فكان إذا جاءه زيد يشكوها قال له (أمسك عليك زوجك واتق الله) ، وإنما كان يخشى قول الناس تزوج امرأة أبنه (٥)، فنزل قوله تعالى (وإذ تقول للذين أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله

(١) سبق تخريجه ، وأنظر أعلام الموقعين ١ / ٢٠٤ .

(٢) أخذ الفداء أشار به أبو بكر ، فيما أشار عمر بضرب أعناقهم ، فهوى الرسول صلى الله عليه وسلم رأى أبى بكر ، أنظر : زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم ، الناشر دار عمر بن الخطاب بدون طبعة ولا تاريخ نشر ح ٢ ص ٩٧ ، أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٨٧٩ - ٨٨٥ .

(٣) الآيات ٦٧ و ٦٨ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٤٣ من سورة التوبة .

(٥) فتح الباري ٨ / ٤٢٥ ، تفسير القرطبي ١٤ / ١٩٠ .

مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) الآية (١). وكمعاتبته صلى الله عليه وسلم في إعراضه عن ابن أم مكتوم عندما جاءه يطلب إرشاده وتعليمه ، وعند النبي صلى الله عليه وسلم قوم من أشراف قريش طمع في إسلامهم ، فكروه صلى الله عليه وسلم أن يقطع عليه ابن أم مكتوم كلامه فأعرض عنه (٢)، فعوتب في ذلك بقوله تعالى (عسى وتولى أن جاءه الأعمى) (٣) إلى أن قال سبحانه (كلا إنها تذكرة) (٤) أى ما الأمر كما تفعل مع الفريقين ، أى لا تفعل بعدها مثلها من إقبالك على الغنى وإعراضك عن المؤمن الفقير ، هذا مع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصد تألف القوم الذين طرأوا عليه لأن في إسلامهم إسلام من وراءهم من قومهم ، مع ثقته بما كان في قلب ابن أم مكتوم من الإيمان (٥)، ومفاد كل ذلك ومحصلته أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ يقع منه في اجتهداه صلى الله عليه وسلم ، حيث ينزل الوحي بتصحيحه ، ومن ثم فإن الأمر - في محصلته - يكون راجعاً إلى الوحي.

وأما الاجتهاد الواقع من الصحابي ، فإن قرره النبي صلى الله عليه وسلم كان حجة وشرعاً بالتقرير لا باجتهاد الصحابي (٦)، كما حدث باجتهاد أبي بكر في مسألة سلب قتيل أبي قتادة ، وفي اجتهد سعد بن معاذ في الحكم على بنى قريظة ، وكما في إظهار رضائه صلى الله عليه وسلم عن قضاء علي بن

(١) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

(٢) فتح الباري ٨ / ٥٦٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ٤ / ١٩٠٥ ، تفسير القرطبي ١٩ / ٢١١ - ٢١٥ .

(٣) الآيتان ١ و ٢ من سورة عبس .

(٤) الآية ١١ من سورة عبس .

(٥) تفسير القرطبي ١٩ / ٢١١ - ٢١٥ .

(٦) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٧ .

المتنازعين في الولد بالقرعة وفي مسألة زبية الأسد إلخ، وأما إذا كان الاجتهاد الواقع من الصحابي قد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فأنكره أو قال بخلافه ، فليس في ذلك الاجتهاد فائدة ، لأنه قد بطل بالشرع ^(١) ، كما حدث في فتوى أبي السنابل بن بعكك في عدة سبيعة الأسلمية.

وخلاصة كل ما تقدم ، أن الاجتهاد في عصر الرسالة لا يعد - من وجهة نظرنا - مصدراً مستقلاً للتشريع ، لأنه يؤول في نهاية الأمر إلى الوحي تقريراً أو تصويباً ^(٢) ، ومن هنا قلنا في مقدمة هذه الدراسة إن الوحي هو أساس التشريع في عصر الرسالة ، فهو مصدره الأوحد ، أو بالأقل كل المصادر الأخرى متفرعة عنه وراجعة إليه عند التحقيق .

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٨ .

(٢) قارن مع د. محمد مصطفى امباي ، الحركة الفقهية الإسلامية ، ص ٦٠ - ٦١ .

الباب الثاني

السمات العامة للتشريع في عصر الرسالة

تقسيم :

يتسم التشريع في عصر الرسالة بنوعين من السمات ، سمات موضوعية وسمات شكلية ، ونفرد لكل نوع منهما فصلا على حدة فيما يلي.

الفصل الأول

السمات الشكلية للتشريع فى عصر الرسالة

بيان وتحديد :

أهم السمات الشكلية للتشريع فى عصر الرسالة ثنتان ، تتصل أولاهما بمصدره ، وتتمثل فى سمة " الربانية " . فيما تتصل الثانية بأسلوبه فى سن الأحكام ، وتتمثل فى سمة " التفريد " أو " التنويع " أو " المغايرة " فى أسلوب تقرير تلك الأحكام ونعرض لكل سمة منهما على استقلال فيما يلى :

(أ) ربانية التشريع فى عصر الرسالة :

ينحصر مصدر التشريع فى عصر الرسالة فى " الوحي " ^(١) ، ومعنى ذلك أنه تشريع ذو مصدر " إلهى " ، فهو إما أن يكون صادرا عن المولى عز وجل لفظاً ومعنى ، وفى هذه الحالة قد يكون النص الذى يحمل هذا التشريع متعبداً بتلاوته (وهو القرآن الكريم) ، وقد لا يكون متعبداً بتلاوته (وهو الأحاديث القدسية) وإما أن يكون صادراً عنه سبحانه وتعالى معنى لا لفظاً (وهو السنة النبوية). يضاف إلى ذلك اجتهاد النبى صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل فيه وحى ، لأن عدم نزوله مع وجود الداعى إليه مؤذن بأن الله تعالى وكل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم أن ينطق بالتشريع اللازم ، ومعلوم أنه صلى الله

(١) د. حن على الشاذلى ، المدخل للفقه الإسلامى ، ط ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٧ م ، ص ٦٨ .

عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ^(١) ، فاجتهاده موضوع تحت الرقابة الربانية ، فإن كان صواباً أقره الله عليه ، وإن كان غير ذلك نهبه الله سبحانه وتعالى إلى وجه الخطأ فيه ، وكان القرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مبيناً هذا أو ذاك ^(٢) . أما اجتهاد صحابته رضوان الله عليهم ، فإنما كان يحدث عندما يتعذر عليهم الاتصال بالرسول صلى الله عليه وسلم ، أو بإذنه صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وهي - في الحالتين - تكون موضوعة تحت الرقابة النبوية ، ومن ثم تعرض عليه صلى الله عليه وسلم ليبدى رأيه فيها إما بالتصويب أو ببيان الخطأ ، وحينئذ تؤول هذه الاجتهادات إلى السنة النبوية ، وقد علمت أنها موضوعة تحت الرقابة الربانية ، ومفاد كل ذلك أن الاجتهاد في عصر الرسالة ليس إلا جزءاً من القرآن والسنة ، وأنه لا يشكل مصدراً خاصاً من مصادر التشريع في هذا العصر. وإذا كان ذلك كذلك صح القول بأن التشريع - في حقيقة أمره - عائد إلى الوحي الإلهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ^(٣) ، وهو ما نعنى بسمه الربانية.

(١) الآية الثالثة من سورة النجم .

(٢) د. محمد مصطفى أمباري ، الحركة الفقهية الإسلامية ، ط أول ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ مطبعة الساعي ، ص ٦٠ .

(٣) هذا ما خلص إليه الباحثون في هذا الشأن أنظر على سبيل المثال ، الشيخ مناع القطان ، تاريخ التشريع الإسلامي ، ص ١٣١ ، الشيخ عبد الرحمن تاج والشيخ محمد علي السابح ، تاريخ التشريع الإسلامي ، ص ١٦ - = ١٧ ، د. محمد مصطفى أمباري ، الحركة الفقهية ، ص ٦٠ - ٦١ ، الموسوعة الفقهية - (الكويتية) ط رابعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، ج ١ رقم ١٤ ص ٢٣ ، موسوعة الفقه الإسلامي (المصرية) ، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ج ١ ص ٢٢ - ٢٣ ، الأستاذان / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، تاريخ التشريع الإسلامي ، ج ١ ص ٣٦٣ ، د. محمد مصطفى أمباري ، الحركة الفقهية ، ص ٦٠ - ٦١ .

(ب) تنويع أساليب التشريع فى عصر الرسالة :

لم يسلك الوحى (مثلوا وغير مثلوا) مسلك القوانين الوضعية فى تقرير الأحكام ، ولكنه اتبع أسلوبا فريدا يتمثل فى تنويع الأساليب فى التعبير عن المعنى الواحد ، فضلا عن عدم سرد القرآن النصوص التشريعية ولاء ، أو تجميعها فى موضع واحد ، ونلقى الضوء على ذينك الأمرين تباعا فيما يلى :

(١) تنويع الأساليب فى التعبير عن المعنى الواحد :

إن تنويع العبارة التى تؤدى بها الأحكام يعد من أعظم المؤثرات على عقول البشر ^(١)، إذ من طبيعة هؤلاء أن يملوا من تكرير عبارة واحدة ، وبالتالي لا يحصل بها التأثير المطلوب ، فلو قيل فى كل مسألة : هذا واجب ، هذا حرام ، هذا مندوب ، هذا مكروه ، هذا جائز ، لو قيل ذلك دائما لا نعدمت الفصاحة المؤثرة وضعف التأثير المطلوب ، وأثر ذلك على امتثال المكلفين بالسلب ، وتفاديا لكل ذلك نوع الوحى الأساليب فى التعبير عن المعنى الواحد^(٢).

(١) تلزم القوانين الرضعية - فى الغالب - أسلوبا واحداً فى تقرير الأحكام ، فقانون العقوبات المصرى استعمل - فى القسم الخاص منه - أسلوبين لا ثالث لهما ، يفتح النص - فى أولهما - بوصف الفعل الموثم قانونا ويختم بتحديد الجزاء المقرر لارتكابه . فيما يفتح - فى ثانيهما - بتحديد الجزاء الذى يطبق على الجان ويختم بوصف الفعل الذى رصد له هذا الجزاء . مثال الأول المادة (٢٣٠) ع ، ومثال الثانى المادة (٢٨٨) ع .

(٢) قارن مع السبوطى ، الإتقان فى علوم القرآن ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

والمعاني - موضوع الأحكام التشريعية - التي نوع الوحي أساليب التعبير عنها هي الطلب والتخيير ، ذلك أن أفعال المكلفين على ثلاثة أضرب ، ما رضى عنه الشارع ، وما سخطه ، وما لارضى فيه ولا سخط ، والأولان يمثلان فكرة " الطلب " وأن كان الضرب الأول منهما مطلوب الفعل ، والضرب الثاني مطلوب الترك . وأما الثالث فإنه يمثل فكرة " الإباحة " ، فما لارضى فيه ولا سخط هو المباح. إذن فهي ترتد إلى فكرتي " الطلب " و " التخيير " ^(١) ، وسنرى حالا كيف تنوعت أساليب الوحي في التعبير عنهما ^(٢).

أولاً : الطلب :

(أ) طلب الفعل :

للوحي في طلب الفعل أساليب متعددة ، أهمها ما يأتي :

- ١- الصيغة الطلبية ، وهي فعل الأمر أو المضارع المقرون باللام ، مثال ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ^(٣) (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَاقِيمُوا اللَّهَ قَانَتَيْنِ) وفي المزمّل ^(٤) (وَاقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) وفي الحج ^(٥) (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْتُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) ،

(١) حجة الله البالغة للدعلوي ١ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) انظر في تفصيلات ذلك : الفكر السامي ١ / ٥٦ وما بعدها ، تاريخ التشريع للخضري ط أولى ١٩٨٣ دار القلم بيروت لبنان ، ص ٢٥ وما بعدها ، الشيخ مناع القطان ، التشريع والفقه ، ص ٧٤ وما بعدها ، محمد مصطفى شلي ، المدخل ، ص ٨١ - ٨٤ .

(٣) الآية رقم ٢٣٨ .

(٤) الآية رقم ٢٠ .

(٥) الآية رقم ٢٩ .

وفى النور ^(١) (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم). ومثاله أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم لجرهد الأسلمى (غط فخذك فإن الفخذ عورة) ^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم (من صلى فى ثوب واحد فليخالف بطرفيه) ^(٣)، وقوله أيضاً (إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان) ^(٤).

٢- لفظ "فرض" أو "قضى" أو "كتب" أو "أمر" أو "على"، نحو قوله تعالى فى سورة التحريم ^(٥) (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم)، وقوله فى الإسراء ^(٦) (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) وفى البقرة ^(٧) (كتب عليكم الصيام) وفى النساء ^(٨) (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)، وفى آل عمران ^(٩) (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً). ومثال ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم (البينة على المدعى واليمين على

(١) الآية رقم ٥٨.

(٢) رواد مالك فى الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذى وحسنه، أنظر منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب يسان العورة وحدها - أبواب ستر العورة) - ح ٢ ص ٦٣.

(٣) رواد البخارى وأحمد وأبو داود (وزاد على عاتقيه)، أنظر منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب النهى عن تجريد المنكبين فى الصلاة - أبواب ستر العورة) - ح ٢ ص ٧١.

(٤) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب آداب الأكل - أبواب الصيد) - ح ٨ ص ١٦٣.

(٥) الآية الثانية.

(٦) الآية رقم ٢٣.

(٧) الآية رقم ١٨٣.

(٨) الآية رقم ٥٨.

(٩) الآية رقم ٩٧.

من أنكر) ^(١) ، وقوله (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل) ^(٢) .

٣- جعل الفعل المطلوب من المكلف محمولا عليه ، أو جزاءً ، أو موصوفاً بالبر أو الخير ، أو مقرونا بالوعد ، نحو قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ^(٣) ، وقوله (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) ^(٤) ، وقوله (ولكن البر من اتقى) ^(٥) ، وقوله أيضاً (قل إصلاح لهم خير) ^(٦) ، وقوله (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له اضعافاً كثيرة) ^(٧) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) ^(٨) ، وقوله (إذا استيقظ الرجل من الليل وأيقظ امرأته فصليا ركعتين كتبنا من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات) ، وقوله (رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فصلت ، فإن ابت رش في وجهها الماء. رحم الله

(١) أخرجه البيهقي بإسناد صحيح ، نيل الأوطار ٨ / ٣٠٥ .

(٢) منفق عليه ، ونسلم وأحمد " وإن لم يتزل " متفق الأخبار بشرح نيل الأوطار ١ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) البقرة الآية رقم ٢٢٨ .

(٤) البقرة الآية رقم ١٩٦ .

(٥) البقرة الآية رقم ١٧٧ .

(٦) البقرة الآية رقم ٢٢٠ .

(٧) البقرة الآية رقم ٢٤٥ .

(٨) أخرجه ابن ماجه عن جابر (باب ما جاء في قيام الليل - كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها) الحديث رقم

١٣٣٣ - ١ ص ٤٢٢ .

امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فصلى ، فإن أبى رشت فى وجهه الماء) ^(١) ، وقوله (من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين) ^(٢) .

٤ - جعل الفعل سببا لمغفرة ذنب الفاعل ، أو الإقسام به ، أو وعد فاعله بالأمن ، مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) ^(٣) ، وقوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) ^(٤) . وقوله سبحانه (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون) ^(٥) ، وقوله سبحانه (والفجر وليال عشر والشفع والوتر) ^(٦) وقوله (ولا أقسم بالنفس اللوامة) ^(٧) .

(١) أخرجهما ابن ماجة الأول عن أبى سعيد وأبى هريرة والثاني عن أبى هريرة (باب ما جاء فيما يئقظ أهله من الليل - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها) الحديث رقم ١٣٣٥ ورقم ١٣٣٦ ج ١ ص ٤٢٣ و ٤٢٤ .

(٢) طرف من حديث أخرجه البخارى عن معاوية فى (باب من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين - كتاب العلم) البخارى مع الفتح ١ / ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) أخرجه البخارى عن أبى هريرة فى (باب فضل من قام رمضان - كتاب صلاة التراويح) البخارى مع الفتح ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٤) سورة الأنعام الآية رقم ٨٢ .

(٥) سورة فصلت الآية رقم ٣٠ .

(٦) سورة الفجر الآيات من ١ - ٣ .

(٧) الآية الثانية من سورة القيامة .

(ب) طلب الكف عن الفعل :

للوحي في طلب الكف عن الفعل أساليب متعددة أهمها ما يأتي ^(١):

١- الصيغة الطلبية (صيغة النهي) ، وهي المضارع المسبوق بلا الناهية ، أو فعل الأمر الدال على طلب الكف ، وذلك نحو "دع" و "ذر" ، وكقوله تعالى في سورة البقرة ^(٢) (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ، وقوله في سورة الأنعام ^(٣) (وذرُوا ظاهر الإثم وباطنه) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن ضالة الإبل (... دعها فإن معها حذاءها وسقاءها...) ^(٤)، وكقوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له) ^(٥).

٢- لفظ "ينهى" أو "حرم" أو "لا يحل" أو "لا يرضى" أو "لا يجوز" ، نحو قوله تعالى (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم) ^(٦) ، وقوله سبحانه (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) ^(٧) ، وقوله سبحانه (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) ^(٨) ،

(١) الإنفاق في علوم القرآن للسيوطي ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) الآية رقم ١٨٨ .

(٣) الآية رقم ١٢٠ .

(٤) ظرف من حديث طويل اتفق عليه الشيخان ، أنظر منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار في كتاب اللقطة - ص ٣٣٨ .

(٥) رواه أحمد والنسائي واللفظ لأحمد (باب انتهى عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه في المزايعة - كتاب البيوع) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ٥ / ١٦٧ .

(٦) سورة الممتحنة الآية رقم ٩ .

(٧) سورة الأعراف الآية رقم ٣٣ .

(٨) سورة النساء الآية رقم ١٩ .

وقوله (ولا يرضى لعباده الكفر) ^(١) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا) ^(٢) . وقوله أيضاً (لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها) ^(٣) .

٣- ذكر الفعل المطلوب تركه مقرونا بوعيد ، أو باستحقاق الإثم ، أو نفى البر عنه ، أو وصفه بأنه شرّ ، أو نفى الفعل ذاته ، لأن المعلوم شرعا كالمعذور حسا ^(٤) ، نحو قوله تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) ^(٥) ، وقوله (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) ^(٦) ، وقوله (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ^(٧) ، وقوله (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم) ^(٨) ، وقوله (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) ^(٩) . وكقوله صلى الله عليه وسلم (ليس من البر الصوم

(١) الزمر الآية رقم ٧ .

(٢) منقّى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب إحداد المعتدة - كتاب العدد) - ح ٦ ص ٢٩٢ .

(٣) رواد أحمد والنسائي وأبو داود ، منقّى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومثل زوجها) - ح ٦ ص ١٨ .

(٤) الإنفان للمسبّوطي ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٥) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٥ .

(٦) سورة البقرة الآية رقم ١٨١ .

(٧) سورة البقرة الآية رقم ١٧٧ .

(٨) سورة آل عمران الآية رقم ١٨٠ .

(٩) سورة البقرة الآية رقم ٢٣٣ .

في السفر (١) ، وقوله أيضاً (من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزميه يعني شذقيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ، ثم تلا " لا يحسبن الذين يبخلون" الآية (٢).

ثانياً : التخيير بين الفعل والترك :

للوحى فى التعبير عن " الإباحة " عدة أساليب أهمها ما يأتى :

- ١- لفظ الحل مسنداً إلى الفعل أو متعلقاً به ، مثال ذلك قوله تعالى فى سورة المائدة (٣) (أحلّت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم) ، وفيها أيضاً (٤) (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (أحل لنا ميتتان ودمان) (٥) ، وقول الله تعالى فى سورة البقرة (٦) (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم).
- ٢- نفى الإثم أو الحرج أو الجناح أو الملام أو المؤاخذه ، مثال ذلك قوله تعالى فى سورة البقرة (٧) (فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم

(١) أخرده البخارى فى (باب قول النبی صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم فى السفر - كتاب الصوم) البخارى مع الفتح ٤ / ١٥٠ .

(٢) أخرجه البخارى عن أبي هريرة فى (باب اثم مانع الزكاة - كتاب الزكاة) البخارى مع الفتح ٣ / ٢٠٩ و ٢١٠ .

(٣) الآية الأولى .

(٤) المائدة الآية الخامسة .

(٥) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب ما جاء فى السمك والجراد وحیوان البحر - أبواب الصيد) ح ٨ ص ١٤٧ .

(٦) الآية رقم ١٨٧ .

(٧) الآية رقم ٢٠٣ .

عليه لمن اتقى) ، وفي سورة النور ^(١) (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن) ، وأيضا ^(٢) (ليس على الأعمى حرج) ، وقوله سبحانه (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) ^(٣) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لمن حلق قبل الذبح حين سأله عن ذلك (لا حرج لا حرج) ^(٤).

(١) الآية رقم ٥٨

(٢) الآية رقم ٦١ .

(٣) الآية السادسة سورة المؤمنون .

(٤) أخرجه البخارى عن ابن عباس في (باب الذبح قبل الحلق - كتاب الحج) البخارى مع الفتح ٣ / ٤٤٠ .

٣- الامتتان بما في الأعيان من المنافع ، نحو قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ^(١).

٤- الإنكار على من حرم الشيء ، نحو قوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) ^(٢).

٢ - عدم تجميع النصوص التشريعية في موضع واحد في القرآن الكريم:

لم يسرد القرآن النصوص التشريعية ولاءً في سورة واحدة ولا في مكان واحد من السورة ، كما تفعل التشريعات الوضعية ^(٣)، ولكنه أورد تلك النصوص مفرقة في سور القرآن الكريم ، مبنوثة في ثنايا النصوص المتعلقة بالعقائد والأخلاق وآيات الله في الكون وأخبار الأمم السابقة ، كما أننا نجد الحكم الواحد ورد فيه عدة نصوص في مواضع عديدة بأساليب متنوعة ، ليكون القارئ متذكراً له في كل حين ^(٤)، أو لتضمين كل نص منها وجهاً من وجوه هذا الحكم . خذ مثلاً على ذلك الطلاق ، فقد وردت أحكامه في سورة البقرة عقيب أحكام الإيلاء ^(٥)، ثم عادت سورة البقرة إلى بعض أحكامه عقب الحديث عن خطبة المتوفى عنها في العدة ^(٦)، ثم عادت مرة ثالثة إلى ذكر بعض أحكامه بعد

(١) البقرة الآية رقم ٢٩ .

(٢) الأعراف الآية رقم ٣٢ .

(٣) نرى خطة القوانين الوضعية على وضع الأحكام التي تنظم موضوعاً واحداً في مدونة واحدة تضم كافة النصوص التي تنظم هذا الموضوع بحيث يأتي سردها ولاءً ، مثال ذلك : مدونة قانون العقوبات ، ومدونة القانون المدني ، ومدونة قانون التجارة وهكذا .

(٤) الشيخ محمد مصطفى شلبي ، المدخل ، ص ٨٤ ، والشيخ مناع القطان ، التشريع والفقه ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٥) تراجع الآيات من ٢٢٨ - ٢٣٢ .

(٦) تراجع الآيات ٢٣٦ و ٢٣٧ .

الحديث عن الوصية وتربص الحول المنسوخان بأيتي الميراث والأربعة الأشهر وعشرا^(١). فضلا عن كل ذلك ، وردت كثير من أحكام الطلاق في سورة الطلاق ، بل وفي أي كثيرة منها^(٢). وأحكام القتل (العمد والخطأ) وردت - هي الأخرى - في مواضع متفرقة من سور متعددة ، فقد ورد بعضها في سورة البقرة^(٣)، وبعضها في سورة النساء^(٤)، وبعضها الثالث في سورة المائدة...^(٥) وهكذا.

(١) تراجع الآيات ٢٤١.

(٢) تراجع الآيات من ١ - ٧ .

(٣) تراجع الآيات ١٧٨ و ١٧٩ .

(٤) تراجع الآيات ٩٢ و ٩٣ .

(٥) تراجع الآية رقم ٤٥ .

الفصل الثاني

السمات الموضوعية للتشريع في عصر الرسالة

تحديد :

أهم السمات الموضوعية للتشريع في عصر الرسالة ثنتان هما : المرونة والواقعية ، ونميط اللثام عنهما تباعا فيما يلي :

(أ) مرونة التشريع :

يقصد بمرونة التشريع قابليته للتطوير والتطبيق على ما يستجد من وقائع وأحداث ، وهى بهذا المعنى من مقتضيات عالمية الخطاب الشرعى وأبديته فى سائر الأزمان^(١). وقد حاز التشريع الإسلامى الجانب الأوفر والحظ الأعظم من تلك المرونة ، ومظاهر ذلك متعددة ، أبرزها أمران (١) تعليل الأحكام وتنوع دلالات النصوص إيذاً بالاجتهاد والقياس والتفريع . (٢) دوران صياغة النصوص بين أسلوبى الإجمال والتفصيل^(٢).

(١) هذا هو ما يستفاد من المقارنة بين حديث القرآن عن الرسالة المحمدية وحديثه عن الرسائل المسبقة عليها ، فالأولى وصفت بالعموم (تراجع الآيات : رقم ٧٩ من سورة النساء و ١٠٧ من سورة الأنبياء و ٢٨ من سورة ساء) ، فيما أضيفت رسالات الرسل السابقين إلى أقوامهم خاصة (تراجع الآيات: رقم ٧٠ من سورة المائدة و ٥٩ من سورة الأعراف و ٤٥ من سورة النمل و ٤٧ من سورة الصافات ومن ١٢٣ - ١٢٥ ومن ١٦٠ - ١٦٢ و من ١٧٦ - ١٧٨ من سورة الشعراء).

(٢) قارن مع الشيخ / محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ، مجلة الحقوق س ٩ (٥٩ - ١٩٦٠) ع ١ و ٢ ص ١١٠ وما بعدها .

١ - تعليل الأحكام وتنوع دلالات النصوص :

عللت النصوص الواردة فى الكتاب والسنة كثيراً من الأحكام العملية التى جاءت بها ^(١). ففى تعليل النهى عن الخمر جاء قوله تعالى (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) ^(٢)، وفى تعليل شرعة القصاص جاء قوله سبحانه (ولكم فى القصاص حياة) ^(٣)، وفى تعليل أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بزواج زينب مطلقه زيد ابن حارثة جاء قوله تعالى (لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) ^(٤)، وفى تعليل الإذن بالقتال قال سبحانه (أنن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا) ^(٥)، وفى تعليل دعوة الخاطب إلى النظر إلى من يريد خطبتها جاء قوله صلى الله عليه وسلم (فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ^(٦)، وفى تعليل نهيه صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها قال (إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم) ^(٧).

(١) موافقات ٢ / ٦ - ٧ .

(٢) المائدة ٩١ .

(٣) البقرة ١٧٩ .

(٤) الأحزاب ٣٧ .

(٥) الحج ٣٩ .

(٦) رواه الخمسة إلا أبا داود ، منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار (باب النظر إلى المخطوبة - كتاب النكاح

ح ١١٠ - ١٠٩ .

(٧) نيل الأوطار ٦ / ١٤٧ .

وتعليل الأحكام له فوائد متعددة أجدرها بالذكر ما يلي^(١): (أ) جعل الحكم عاماً في محال العلة . (ب) ربط الحكم بالمصلحة ودورانه معها، فحيثما وجدت فثم شرع الله ودينه^(٢)، وحيثما تغيرت، أو أصبح الحكم لا يحقق مقصود الشارع في شأنها وجب تغييره^(٣). ومجموع هذين الأمرين هو مناط المرونة في التشريع ومعياريها، لهذا ترى إماما كابن القيم يعقد فصلا خاصا في أعلام الموقعين يجعل عنوانه (تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد)^(٤).

ومن ناحية أخرى، لم تسر النصوص - في دلالتها على المعنى المراد منها - سيرة واحدة، فمنها ما هو قطعي الدلالة ومنها ما هو ظني الدلالة، والأولى تدل على معناها قطعاً وبقيناً، وهذا إنما يكون إذا لم يحتتمل اللفظ إلا معنى واحداً، ومن ثم فهو لا يقبل تأويلاً ولا اجتهداً^(٥)، مثال ذلك: أنصبه المواريث في آيات المواريث^(٦)، ومقادير الزكوات^(٧) وبعض العقوبات^(٨)، وعلى كل فهذا النوع قليل بالنسبة للثاني. وأما النصوص ظنية الدلالة فهي التي

(١) الشيخ محمد مصطفى شلى، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ص ١١٤ وما بعدها، ورسالته في تعليل الأحكام ط ١٩٤٧ ص ١٤ وما بعدها.

(٢) أعلام الموقعين ٣ / ٣ - ٤.

(٣) الشيخ محمد مصطفى شلى، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية، ص ١١٥.

(٤) أعلام الموقعين ٣ / ٣ وما بعدها.

(٥) قارن مع الشيخ محمد مصطفى شلى، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية، ص ١١٩ وما بعدها.

(٦) كالنصف والربع والثلث إلخ.

(٧) كالعشر ونصفه في زكاة الزروع والثمار.

(٨) كجلد الزان البكر مائة جلدة، والقاذف لثمانين إلخ.

تضمنت ألفاظاً تدل على معنى وتحتل الدلالة على معنى آخر ، وينشأ هذا الاحتمال إما من وجود لفظ مشترك ، أو لفظ تحف به قرآن تجيز صرفه عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر مجازي ، أو تصرفه من العموم إلى الخصوص ، أو من الإطلاق إلى التقييد ، وهذا النوع يقبل التأويل وهو موضع الاجتهاد (١).

ومفاد ما تقدم وخلصته ، أن تعليل الأحكام مؤذن بالاجتهاد والقياس والتفريع ، وأن تنوع دلالة النصوص هو الذي يحدد مجال هذا الاجتهاد وذلك القياس ، والاجتهاد والقياس هما الآلية الحقيقية لتحقيق المرونة في التشريع.

٢- دوران صياغة النصوص بين أسلوبى الإجمال والتفصيل :

لم تفصل النصوص التشريعية أحكام الحوادث كلها تفصيلاً شاملاً ، بل جاءت أحكامها على هيئة أصول عامة وقواعد كلية ، اكتفى فيها بوضع المبادئ الأساسية مقرونة بالإشارة إلى مقاصد التشريع ، إيداناً بالتخريج عليها والاجتهاد فى نطاق تطبيقها . ومن يستقرئ آيات وأحاديث الأحكام التى جاءت بهذه الصياغة يجدها قد استأثرت بنصيب الأسد من جملة النصوص التشريعية ، حين قنعت النصوص التى جاءت بأسلوب التفصيل بدائرة محدودة ، ضابطها طبيعة التكليف حيناً ، وطبيعة المصلحة المحمية حيناً آخر (٢) . فمن قبيل الأول طائفة النصوص التى تقرر الحظر أو التحريم ، فالملاحظ أنها عُنيت بالتفصيل الذى يقرب من حد الإحصاء ، مثال ذلك : تحديد المحرمات فى النكاح (٣)

(١) الشيخ محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى ، ص ١٢١ .

(٢) الشيخ / محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ، ص ١١٠ وما بعدها .

(٣) فى سورة النساء جاء قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ...) إلى قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم ...) سورة النساء ٢٣ و ٢٤ .

والمطاعم^(١). وصياغة النصوص في هذا الشأن تدل على أن المحرم فيها إما معدود أو مستثنى ، وهما من لوازم القلة ، هذا إلى فتح باب الاستثناء في المحرمات إذا اقتضت الضرورة ذلك^(٢). ومن قبيل الثانی طائفة النصوص التي تقرر الأحكام التعبدية ، وتلك التي تحمي مصالح دائمة لا تتغير بتغير الزمن ولا تتطور بتطور البيئات حتى ولو كانت معقولة المعنى ، مثال ذلك ، أحكام النصوص التي تنظم علاقة العبد بربه من عقائد وعبادات وما يلحق بذلك من أحوال شخصية ومواريث^(٣).

وحصر دائرة التفصيل في النطاق السالف الذكر يعني أن أغلبية الأحكام الشرعية جاءت بأسلوب العموم ، ولا شك أن مجيئها على هذا الوضع يجعلها أكثر ملاءمة لمصالح الناس لأن النصوص الكلية إنما تنفع بتقرير المبادئ العامة، تاركة لأولى الأمر تطبيقها حسبما يتفق وحاجات الناس في كل زمان ومكان^(٤). وليس للمرونة من معنى سوى ذلك ، بالأقل فيما نعى .

(ب) واقعية التشريع :

إذا كانت الواقعية مأخوذة من الواقع ، وهو في عرف الناس يراد به " سلوك الأفراد والجماعات " ^(٥)، فإن الواقعية تعنى - حين يوسم بها التشريع -

(١) ففي سورة المائدة جاء قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ...) إلى قوله تعالى (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) المائدة رقم ٣ .

(٢) تراجع الآيات رقم ٣ من سورة المائدة ، و ١١٩ و ١٤٥ من سورة الأنعام و ١١٥ من سورة النحل و ١٧٣ من سورة البقرة .

(٣) الشيخ / محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى ، ص ١١٠ .

(٤) الشيخ محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ص ١١٠ .

(٥) الشيخ محمد مصطفى شلى ، الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية ص ٦ .

استمداد التشريع من الواقع وانبثاقه عنه وارتباطه به . وهذا - بدوره - ينهض على عنصرين ، أحدهما خلو الأحكام التي يتضمنها التشريع من الافتراض والتقدير . ويكفل هذا العنصر انصراف الخطاب التشريعي إلى مواجهة ما وقع فعلا من أحداث ، بحيث يكون تنزله إما ردّا على سؤال أو استفسار ، أو بياناً مبتدأ لحكم حادثة وقعت لم يسأل عن حكمها أحد . والثاني مراعاة التشريع حال المخاطبين بأحكامه وظروفهم وإمكاناتهم ، ويكفل هذا العنصر مجئ التشريع حاملاً في طياته الأسباب التي تسهل على المكلفين امتثال أحكامه ^(١).

١ - خلو التشريع من الافتراض والتقدير :

كانت الآيات التشريعية - وهي آيات الأحكام - تنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغالب جواباً لحوادث في المجتمع الإسلامي ، وتعرف هذه الحوادث بأسباب النزول ^(٢)، وأحياناً كانت تنزل الآيات جواباً عن أسئلة يسألها بعض المؤمنين ، وقليلاً ما كانت تنزل الأحكام مبتدأة ^(٣)، ومن ثم فإنه كان أبعد ما يكون عن افتراض الحوادث أو تخيلها قبل وقوعها.

(١) لا يمكن أن يكون المقصود بالواقعة هنا خضوع التشريع للواقع ومسارته له في جميع اتجاهاته وتعميق رغباته ، فالنهي عن متابعة أهوى منصوص عليه في أكثر من موضع مقروناً بالأمر بالحكم بما أنزل الله (تراجع الآيات ٤٨ و ٤٩ من سورة المائدة) ، كما ورد التحذير في غير آية من عاقبة اتباع الأهوى (تراجع الآيات : ١٢٠ و ١٤٥ من سورة البقرة و ٣٧ من سورة الرعد). وقد أوضح الشاطبي أن الشريعة جاءت لتخرج المكلفين عن دواعي أهوائهم ، وهذا لا يستقيم مع فرض أن يكون وضعها على وفق أهواء النفوس . انظر تفصيلاً : الموافقات ٣٨/٢ .

(٢) وقد أفردتها بالتصنيف جماعة أقدمهم على بن المدين شيخ البخاري ، وقد ألف فيه السيوطي كتاباً حافلاً موجزاً محرراً سماه (آيات النقول في أسباب النزول) ، والنسخة التي بين يدي مطبوعة مع تفسير الجلالين ط رابعة ١٩٩١م ١٤١٢ هـ دار المعرفة بيروت لبنان .

(٣) هذا هو مضمون ما نقله السيوطي في الإتيان عن الجعفي حيث قال (نزول القرآن على قسمين قسم نزل ابتداء وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال) انظر : الإتيان ٢٩/١ .

ومن قبيل النوع الأول ، حادثة الإفك ونزول الوحي ببراءة عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ..) إلخ الآيات^(١).
ومن قبيل النوع الثاني الأحكام التي جاءت في القرآن الكريم عقب أسئلة صدرت من المؤمنين أو من غيرهم ، والتي افتتحت في الغالب بكلمة يسألونك ، فقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الأهلة^(٢)، وعن القتال في الشهر الحرام^(٣)، وعن الخمر والميسر^(٤) ، واليتامى^(٥)، والمحيض^(٦)، والإنفاق^(٧)، والساعة^(٨)، والأنفال^(٩)، والروح^(١٠)، وذی القرنين^(١١)، وعن الجبال^(١٢)، فنزل الوحي بالجواب عن تلك الأسئلة مسجلا السؤال والإجابة عنه .

٢- مراعاة ظروف وأحوال المخاطبين :

ارتبط التشريع - في عصر الرسالة - بواقع المجتمع أيما ارتباط. ومظاهر ذلك متعددة أبرزها ما يلي :

(١) الآيات رقم ١١ وما بعدها من سورة النور.

(٢) البقرة ١٨٩.

(٣) البقرة ٢١٧.

(٤) البقرة ٢١٩.

(٥) البقرة ٢٢٠.

(٦) البقرة ٢٢٢.

(٧) البقرة ٢١٥، ٢١٩.

(٨) الأعراف ١٨٧ والنازعات ٤٢.

(٩) الأنفال ١.

(١٠) الإسراء ٨٥.

(١١) الكهف ٨٣.

(١٢) طه ١٠٥.

١ - أنه عالج في العهد المكي الجانب المتعلق بالعقيدة ، ولم يتعرض - في تلك المرحلة - للجانب العملي إلا بالقدر الذي يتصل بحماية العقيدة وخدمتها فقط ، كتحريم الميتة والدم وما لم يذكر اسم الله عليه عند ذبحه ، بينما عالج في المدينة كل نواحي الحياة العملية ، فنظمها تنظيمًا دقيقًا يتناسب مع العهد المدني الذي استقرت فيه العقيدة ، ووجدت فيه فكرة الدولة لأول مرة في تاريخ العرب ^(١).

٢ - أنه قام على أساس رفع الحرج ، آية ذلك تلك النصوص المصرحة بنفي الحرج عن الأمة ، كقوله تعالى (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) ^(٢) وقوله (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ^(٣) و ^(٤) . وقد انبنى على رفع الحرج تقليل التكاليف ^(٥) . وإن الناظر فيما شرع الله في كتابه من الواجبات يجدها قليلة ، يمكن العلم بها في زمن وجيز ، وليست كثيرة التفاصيل والتفاريع ، ومما يدل على قصد الشارع إلى تقليل التكاليف نهيه عن كل ما يقتضى فرض أحكام لم تكن مفروضة من قبل ، كنهى القرآن عن السؤال

(١) الشيخ محمد مصطفى شلى ، المدخل ، ص ٧٤ .

(٢) المائدة ٦ .

(٣) الحج ٧٨ .

(٤) ويدخل في هذا المعنى الآيات التي تدل على منهج التيسر والتخفيف عن الأمة ، كقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) البقرة ١٨٥ ، وقوله سبحانه (يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً) النساء ٢٨ ، وقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) البقرة ٢٨٦ ، وكقوله صلى الله عليه وسلم (يمتن بالخفيفة السهلة) وفي وصف عائشة للرسول صلى الله عليه وسلم (ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إلماً) .

(٥) الشيخ محمد الحضرى ، تاريخ التشريع ، ص ١٩ .

عن ما سكت عنه ، قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ..) الآية (١).

٣ - أنه سلك طريق التدرج في تقرير الأحكام ، ذلك أن الناس كانوا - في جاهليتهم - في إباحية مطلقة ، لا يحد من حرياتهم وشهواتهم أى حد ، ومن ثم ألفوا كثيراً من العادات التي تأصلت في نفوسهم ، وأصبح الإقلاع عنها أمراً بالغ الصعوبة ، كشرب الخمر ولعب الميسر وأكل الربا ... ونحو ذلك، لهذا وجدنا التشريع يتبع منهج التدرج في طلب الكف عن ما ألفته نفوسهم ، ليسهل عليهم الامتثال والتحول عما ألفوه ، ففي شرب الخمر مثلاً نجد أن تحريره قد مر بمراحل ثلاث ، في أولها عقد القرآن الكريم مقارنة بين مضارها ومنافعها ، مقررًا أن مضارها أكبر من منافعها ، ليفهم اللبيب من ذلك رجحان جانب الحرمة على جانب الحل ، لكن النص لم يصرح بطلب الكف عنها ، قال تعالى (يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) (٢). وفي المرحلة الثانية كان طلب الكف عن معاقرة الخمر صريحاً ، ولكنه لم يستوعب كل الوقت ، بل انصب على أوقات الصلاة المفروضة ، ألا ترى إلى قوله تعالى في سورة النساء (٣) (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ..) الآية. وهذا يقتضي قصر نطاق شرب الخمر على بعض الوقت فقط. وأما المرحلة الثالثة ، فقد جاء فيها طلب الكف عن شرب

(١) المائدة ١٠١ .

(٢) البقرة ٢١٩ .

(٣) الآية رقم ٤٣ .

الخمير صريحاً وشاملاً لكل أوقات المسلم ، فقال سبحانه وتعالى في سورة المائدة^(١) (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) ؟ وقس على ذلك سائر ما طلب الشرع الكف عنه.

ومثل هذا التدرج قد روعي - كذلك - في طلب فعل الواجبات ، فإن الصلاة - في البداية^(٢) - لم تفرض خمس مرات في اليوم والليلة ركعات محددة في كل فريضة ، بل طلب منهم صلاة مطلقة بالغداة والعشي^(٣) ، ولم تفرض عليهم بعدها وركعاتها المحددة إلا قبل الهجرة بسنة. وقس على ذلك معظم ما طلب الشرع فعله.

وعلى أصل التدرج في التشريع وجدت طريقة أخرى هي البدء بالإجمال ثم التثنية بالتفصيل . ويبدو هذا واضحاً إذا قارنا بين التشريع المكي والمدني ، فأولهما مجمل قلما يتعرض القرآن فيه لأحكام تفصيلية. وعكس ذلك تماماً التشريع المدني^(٤). ولعل هذا المعنى هو ما قصده الشاطبي في الموافقات عندما

(١) الآيات ٩٠ و ٩١ .

(٢) الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، الفقه الإسلامي ، ص ٢٦ .

(٣) قال أبو جعفر : كان أول شيء فرض الله عز وجل من شرائع الإسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد الإقرار بالوحيد والبراءة من الأوثان والأصنام وخلع الأنداد ، الصلاة . تاريخ الطبري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الرابعة دار المعارف د: ت ح ٢ ص ٣٠٧ .

(٤) الشيخ محمد الحضري ، تاريخ التشريع ، ص ٢٠ .

قال (اعلم أن القواعد الكلية هي الموضوعة أولاً ، والذي نزل بها القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ، ثم تبعها أشياء بالمدينة كملت بها تلك القواعد التي وضع أصلها في مكة .. وإنما كانت الجزئيات المشروعة بمكة قليلة ، والأصول الكلية كانت في النزول والتشريع أكثر)^(١) . ثم خمد الله تعالى ،،

(١) عن الموافقات بتصرف خفيف ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ .